

**ألفية
الحافظ
العراقي
في علوم
الحديث
مضبوطة بالشكل**

**ضبطها الشيخ ماهر
ياسين فحل**

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم .
وبعد :

فقد مَنَّ الله علينا بإكمال تحقيق كتاب " شرح التبصرة
والتذكرة " للإمام الحافظ العراقي ، بعد أن بذلنا فيه جهداً
جهيداً ، وعملاً طويلاً ، حتى كنا نقف عند ضبط بعض
الكلمات ساعات طويلة ، وأيام غير قليلة ، حتى خرج بحلة
ترضي كل محبٍ للغة ، وقد عينا عناية بالغة بضبط النص
وتحقيقه على أفضل النسخ الخطية ، وقابلنا موارد
الكتاب التي استقى منها المؤلف العراقي - رحمه الله -
وعينا عناية خاصة بضبط أبيات الألفية فقابلنا الكتاب على
ثلاث نسخ خطية عتيقة متقنة زيادة على نسخ الشرح
الخطية ، وكذلك النسخ المطبوعة للشرح ، ثم قابلنا المتن
على النفائس إذ أن متن الألفية كان أحد الكتب التي
أدخلت فيه ، وقابلنا المتن أيضاً على " فتح المغيث " -
الطبعة العلمية - والنص في كلا الكتابين فيه من التصحيف
والتحريف والسقط والزيادة ما لا يخفى على من يراجع
كتابنا هذا . ومما سبق يُدرك أنَّ متن الألفية لم يضبط
ضبطاً جيداً فيما سبق لا في الشرح ولا في غيره بل ولا
في شروح الألفية الأخرى ؛ لذا رأينا أن يفرد المتن بالطبع
فاستلناه من تحقيقنا للشرح ، وأعدنا النظر فيه خشية أن
يخرج فيه ما يشينه من خطأ أو وهم ، وقد أبقينا الفروق
كما هي كي يستفيد منها القارئ ، وعلقنا على بعض
المواطن التي تستوجب التعليق كي يزداد النفع بالكتاب .
وكانت النسخ التي اعتمدناها في تحقيق الشرح ، وفي
تحقيق متن الألفية أيضاً تسع نسخ هي :

1 - مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف
بغداد برقم : (8 / 2899 مجاميع) ورمزنا لها بالرمز
(أ) .

2 - مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف
بغداد برقم : (2818) ورمزنا لها بالرمز (ب) .

3 - مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (1 / 2955 مجاميع) ورمزنا لها بالرمز (ج) .

4 - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2490) ورمزنا لها بالرمز (ن) .

5 - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2889) ورمزنا لها بالرمز (ق) .

6 - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2951) ورمزنا لها بالرمز (ص) .

7 - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (3318) ورمزنا لها بالرمز (س) .

8 - مطبوع شرح الألفية المطبوعة بفاس سنة 1355 هـ ورمزنا لها بالرمز (ف) .

9 - مطبوع شرح الألفية المطبوعة بدار الكتب العلمية ورمزنا لها بالرمز (ع).

ولم نفصل الكلام عن هذه النسخ ولا صورها ؛ لأننا قد أشبعنا القول فيها من خلال تحقيقنا للكتاب الأصل " شرح التبصرة والتذكرة " فلا داعي لإعادته وتكراره ، وعلى هذا فنحن لم نذكر مصادر لهذا الكتاب في الخاتمة كي لا يطول الكتاب ويخرج عن مقصوده ، وقد ذُكرت كل التفاصيل في الكتاب الأصل .
وبعد :

فهذا متن الألفية المسمى بـ : " التبصرة والتذكرة " نقدمه لمحبي سنة المصطفى ﷺ السائرين على هديه ، الراجين شفاعته يوم القيامة ، وقد خدمناه الخدمة التي توازي تعلقنا بنبينا محمد رسول الله ﷺ ، وقد بذلنا فيه ما وسعنا من جهد ، ولم نبخل عليه بوقت ولا مال ، ولقد لمسنا من البركة فيهما ، ما دعانا إلى الاستمرار في تحقيق ما سوى هذا من الشروح والتمتون ، ونحن سائرون في هذه الطريق ، راجين منه جل ذكره العون والسداد .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المحققان

1. بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ
عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ
الْحُسَيْنِ الْأَثَرِيِّ
الْمُقْتَدِرِ
2. مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ
ذِي الْآلَاءِ
عَلَى امْتِنَانٍ جَلٍّ
عَنْ إِخْصَاءِ
3. ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ
دَائِمٍ
عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ
ذِي الْمَرَامِ
4. فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ
الْمُهَمَّةُ
تُوضِحُ مِنْ عِلْمِ
الْحَدِيثِ رَسْمَهُ
5. تَطْمِئِنُّهَا تَبْصِرَةٌ
لِلْمُبْتَدِي
تَذَكُّرَةٌ لِلْمُنْتَهِي
وَالْمُسْنِدِ
6. لَخَّصْتُ فِيهَا ابْنَ
الصَّلَاحِ أَجْمَعَهُ
وَرَدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ
مَوْضِعَهُ
7. فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ
وَالضَّمِيرُ
لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ
مَسْتُورٌ⁽¹⁾
8. كَ (قَالَ) أَوْ أَطْلَقْتُ
لَفْظَ الشَّيْخِ مَا
أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ
مُبْتَهَمًا
9. وَإِنْ يَكُنْ لاثْنَيْنِ
نَحْوُ (التَّرَمَّا)
فَمُسْلِمٌ مَعَ
الْبُخَارِيِّ هُمَا
10. وَاللَّهُ أَرْجُو فِي
أُمُورِي كُلِّهَا
مُعْتَصِمًا فِي صَغِيرِهَا
وَسَهْلِهَا

11. وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ
فَسَمُّوا السُّنَنُ
أَقْسَامُ الْحَدِيثِ
إِلَى صَحِيحٍ وَصَعِيفٍ
وَحَسَنٍ

(1) معنى البيت لا يكتمل إلا بالبيت الذي بعده ، وهو عَيْبٌ عند
العروضيين ويُسَمَّى بـ (التضمين) .

12. **فَالأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ** **يَنْقُلُ عَدْلُ صَاطِبِ**
الإِسْتَدَارِ **الْفُؤَادِ**
13. **عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا** **وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُؤَدِّي**
شُدُودٍ
14. **وَبِالصَّحِيحِ** **فِي ظَاهِرٍ لَا**
وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا **الْقَطْعَ ، وَالْمُعْتَمَدُ**
15. **إِمْسَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا** **بِأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقًا ،**
عَلَى سَنَدٍ **وَقَدْ**
16. **خَاصَ (1) بِهِ قَوْمٌ** **عَنْ نَافِعٍ بِمَا رَوَاهُ**
فَقِيلَ مَالِكٌ **النَّاسِكُ**
17. **مَوْلَاهُ وَاخْتَرُ حَيْثُ** **الشَّافِعِيُّ قُلْتُ :**
عَنْهُ يُسْنَدُ **وَعَنْهُ (2) أَحْمَدُ**
18. **وَجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ** **عَنْ سَالِمِ أَيٍّ : عَنْ**
بِالزُّهْرِيِّ **أَبِيهِ الْبَرِّ**
19. **وَقِيلَ : زَيْنُ** **عَنْ جَدِّهِ وَابْنُ**
الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ **شِهَابٍ عَنْهُ بِهِ**
20. **أَوْ قَائِنُ سِيرِينَ عَنِ** **عَنْهُ أَوْ الْأَعْمَشُ عَنْ**
السَّلْمَانِي **ذِي الشَّانِ**
21. **النَّخَعِيُّ عَنْ ابْنِ** **عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ**
قَيْسٍ عُلَقَمَةَ **وَلَمْ مِّنْ عَمَمَةَ**
22. **أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ** **أَصَحُّ كُتُبِ الْحَدِيثِ**
فِي الصَّحِيحِ **مُحَمَّدٌ**
وَحُصَّ **بِالتَّرْجِيحِ**

(1) في النفائس : ((حُصَّ)) والوزن بها مستقيم .
(2) ما أثبتناه من جميع النسخ الخطية والمطبوعة ونسخ الألفية
والنفائس ، والوزن غير مستقيم فالأولى حذف الواو ، وكذا
صنع السيوطي في شرحه ص 101 .

- 23 وَمُسْلِمٌ بَعْدُ ،
وَبَعْضُ الْغَرْبِ مَعُ
أَبِي عَلِيٍّ فَصَلُّوا ذَا
لَوْ تَفَعَّ
- 24 وَلَمْ يَعْمَاهُ وَلَكِنْ
قَلَمَا
عِنْدَ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنْهُ
قَدْ فَاتَهُمَا
- 25 وَرَدَّ لَكِنْ قَالَ
يَحْيَى الْبَرُّ
لَمْ يَفْتِ الْخَمْسَةَ
إِلَّا التَّرُّرُ
- 26 وَفِيهِ مَا فِيهِ
لِقَوْلِ الْجُعْفِيِّ
أَخْفِظُ مِنْهُ عَشْرَ (3)
أَلْفِ أَلْفٍ
- 27 وَعَلَّهِ أَرَادَ بِالتَّكْرَارِ
لَهَا وَمَوْقُوفٍ وَفِي
الْبُخَارِيِّ
- 28 أَرْبَعَةُ آلَافٍ
وَالْمُكَرَّرُ
فَوْقَ ثَلَاثَةِ أُلُوفًا
ذَكَرُوا
- 29 وَخُذْ زِيَادَةَ الصَّحِيحِ
إِذَا تَنَصَّصَ
الصَّحِيحُ الرَّائِدُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ
صِحَّتُهُ أَوْ مِنْ
مُصَنَّفٍ يُخَصُّ
- 30 يَجْمَعُهُ نَحْوُ (ابْنِ
حِبَّانَ) الرَّكِيِّ
(وَابْنِ خُرَيْمَةَ)
وَكَا الْمُسْتَدْرَكِ
- 31 عَلَى تَسَاهُلٍ -
وَقَالَ : مَا أَنْفَرْدُ
بِهِ فَذَاكَ حَسَنُ مَا
لَمْ يُرَدْ
- 32 بَعْلَةً ، وَالْحَقُّ أَنْ
يُحْكَمَ بِمَا
يَلِيقُ ، وَالْبُسْتِيُّ
يُدَانِي الْحَاكِمَ
- 33 وَاسْتَخْرِجُوا عَلَى
الصَّحِيحِ (كَأَبِي
عَوَانَةِ) (1) وَنَحْوِهِ ،
وَأَجْتَنِبِ

(3) في (جـ) والنفاثس - بفتح العين - ، وما أثبتناه من بقية النسخ وهو الصواب .

(1) صُرِفَ لضرورة الوزن .

34 عَزُوكَ الْفَاطَ .
إِذْ خَالَفْتُ لَفْطاً
وَمَعْنَى رُبَّمَا

35 وَمَا تَزِيدُ (2)
فَإُخْكَمَنْ بِصِحَّتِهِ
فَهُوَ مَعَ الْعُلُوِّ مِنْ
فَائِدَتِهِ

36 وَالْأَضْلَ يَغْنِي
وَلَيْتَ إِذْ رَادَ
الْبَيْهَقِي وَمَنْ عَرَا
الْحَمِيدِي مَيَّرَا

37 وَأَرْفَعُ الصَّحِيحَ
مَرُوبَهُمَا
ثُمَّ الْبُخَارِيُّ ،
فَمُسْلِمٌ ، فَمَا

38 شَرَطَهُمَا حَوَى ،
فَشَرَطَ الْجُعْفِي
فَمُسْلِمٌ ، فَشَرَطُ
غَيْرِ يَكْفِي

39 وَعِنْدَهُ التَّصْحِيحُ
لَيْسَ يُمَكِّنُ (3)
فِي عَصْرِنَا ، وَقَالَ
يَحْيَى : مُمَكِّنُ (4)

40 وَأَقْطَعَ بِصَحَّةٍ لِمَا
قَدْ أَسْتَدَا
حُكْمُ الصَّحِيحَيْنِ وَالتَّغْلِيْقِ
كَذَا لَهُ ، وَقِيلَ طَنَّا
وَلَدَى

41 مُحَقِّقِيهِمْ قَدْ
عَرَاهُ (النَّوَوِيُّ)
وَفِي الصَّحِيحِ بَعْضُ
شَيْءٍ قَدْ رُوِيَ

42 مُضَعَّفًا (1) وَلَهُمَا
أَشْيَا فَإِنْ يَجْزِمُ

(2) في أ و ب و ج : ((يزيد)) .

(3) في نسخة ق و س و ع : ((ممكن)) ، وما أثبتناه من بقية النسخ .

(4) في نسخة ق و س و ع و ف : ((يمكن)) ، وما أثبتناه من ص و ن ، وشرح السيوطي ، وهو الذي اتفقت عليه جميع النسخ الخطية للألفية ، وهو كذلك في النفائس ، وهو الصواب .

(1) أثبتناه من نسخة ب والشروح ، وفي بقية نسخ الألفية : ((مُضَعَّفٌ)) بالرفع ، وما أثبتناه أصح ؛ لأنَّ الضمير : ((هو)) العائد على : ((بعض)) ، هو نائب الفاعل في : ((روي)) . وقد ذكر ناسخ ق أن في نسخة : ((مضعفا)) . ورجح البقاعي في

- 43 . يَلا سَنَدُ . فَصَحَّحْ ، أَوْ وَرَدُ
مُمَرَّضاً فَلَا ، بَصِيحَةُ الْأَصْلِ لَهُ كَ
وَلَكِنْ يَشْعُرُ (تَذَكَّرُ)
- 44 .
- 45 .
- 46 .
- 47 . وَأَخْذُ مَثْنٍ مِنْ تَقُلُ الْحَدِيثِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ
- 48 . كِتَابُ لَعْمَلٍ
- 49 . قُلْتُ : (وَلَا بَيْنَ خَيْرٍ) امْتِنَاعٍ (2)
- 50 . الْقِيلُ الْتَالِي : الْحَسَنُ
- 51 . () () :
- 52 . قُلْتُ : وَقَدْ حَسَّنَ بَعْضَ مَا انْقَرَدُ

النكت ((مضعف)) بالرفع ، وقال : ((ولو قيل : (مضعفاً) بالنصب لطرق احتمال أن يكون المعنى : روى حال كونه منبهاً على ضعفه أ . هـ)) ، وهذا احتمال وإن ورد غير لازم .
(2) كذا في جميع نسخ شرح الألفية ، ونسخة ب و ج من متن الألفية ، وفي نسخة أ والنفايس وشرح السيوطي : ((تَقُلِ)) .

53.	وَقِيلَ : مَا ضَعُفُ قَرِيبُ مُخْتَمَلٍ	وَقِيلَ : مَا ضَعُفُ قَرِيبُ مُخْتَمَلٍ
54.	(1) (2)	(1) (2)
55.	(3)	(3)
56.	(4) (5)	(4) (5)
57.		
58.	:	:
59.		
60.		
61.		

62 وَالْحَسَنُ : وَالصَّدَقِ رَاوِيَهُ ، إِذَا
أَتَى لَهُ

63 طُرُقُ أُخْرَى نَحْوَهَا صَحَّحْتُهُ كَمَثَلِ

- (1) في النفائس: ((قد بان)) ، وفي جميع النسخ: ((وقال بان)) ، وهو الصحيح ؛ لأن : ((ذكر)) في نهاية البيت بصيغة الغياب ، وقال مشعرة به ، على العكس من: ((قد)) .
- (2) في نسخة ب و ج من متن الألفية : ((بامعاني)) .
- (3) في ع : ((علا)) ، وهو تحريفٌ قبيحٌ .
- (4) انظر : النكت الوفية (65 / ب) .
- (5) في نسخة أ من متن الألفية ، وشرح السيوطي : ((تستعمله)) ، وكلاهما جائز .

مِن الطُّرُقُ

(لَوْلَا أَنْ أَشُقْ)

64 إِذْ تَابَعُوا (مُحَمَّدَ
بْنَ عَمْرٍو)

عَلَيْهِ فَازْتَقَى
الصَّحِيحَ يَخْرِي

65. قَالَ : وَمِنْ مَظَنَّةٍ
لِلْحَسَنِ

()

66. : ()

()

67. وَمَا بِهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ
قُلْتُهُ

()

68. ()

()

69. ()

()

70. وَلِلْإِمَامِ
(التَّعْمُرِيِّ)

(1) ()

71. : ()

()

72. فَاحْتَاجَ أَنْ يُنْزَلَ
فِي الْإِسْتِثْنَاءِ

()

73. ()

()

74. ()

()

75. ()

()

()

()

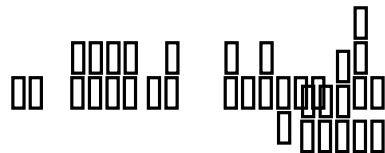
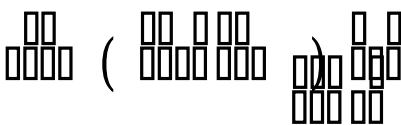
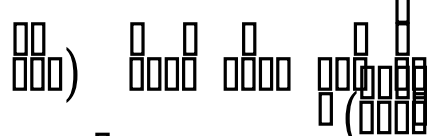
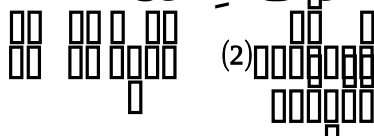

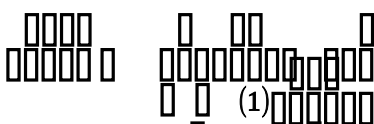
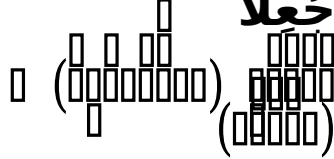
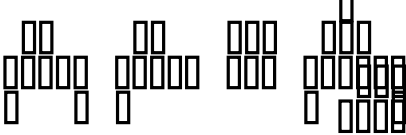
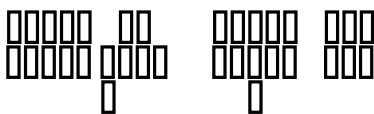
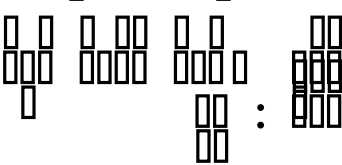
()

()

()

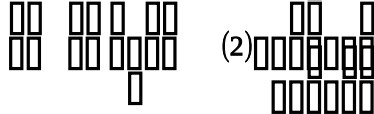
()

(1) في نسخة ب من متن الألفية: ((جَمْعٌ)) وما أثبتناه من
شرح الألفية وبقية نسخ المتن

76.  .76
77.  .77
78.  .78
79.  .79
80.  .80
81.  .81
82.  .82
83.  .83
84.  .84
85.  .85

فِي الْبَابِ غَيْرُهُ

قَدْ أَلْكَ عِنْدَهُ

(2) 

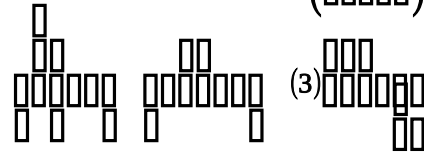
وَمَنْ عَلَيْهَا أَطْلَقَ

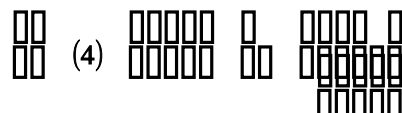
الصَّحِيحًا

وَدُونَهَا فِي رُتَبَةٍ مَا

خُلَا

(1) 

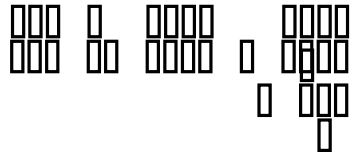
(3) 

(4) 

وَأَسْتَشْكِلَ الْحُسْنُ

مَعَ الصَّحَّةِ فِي

- (2) قَصَدَ النَّسَائِي وَإِنَّمَا قَالَ : ((النَّسَائِي)) ؛ لضرورة الوزن .
- (1) فِي نَسْخَةِ أَوْ بَوْجٍ مِنْ مِثْلِ الْأَلْفِيَّةِ : ((الْجَفَلَا)) ،
وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ ، يَنْظُرُ : اللَّسَانُ (11 / 114) (جَفَل) .
- (2) هَذَا الْبَيْتُ سَاقِطٌ مِنْ نَسْخَةِ جٍ مِنْ مِثْلِ الْأَلْفِيَّةِ .
- (3) فِي عَوْفٍ : ((الْحَكْم)) ، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ
الْخَطِيَّةِ لِمِثْلِ الْأَلْفِيَّةِ .
- (4) فِي عَوْفٍ : ((إِنْ يُطْلَقْ)) ، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ النُّسخِ الْخَطِيَّةِ
وَنَسْخِ مِثْلِ الْأَلْفِيَّةِ جَمِيعَهَا .



86. بِهِ الضَّعِيفَ ، أَوْ
يَرُدُّ مَا يَخْتَلِفُ

87. وَ (لِأَبِي الْفَتْحِ)
فِي الْاِقْتِرَاحِ .
أَنْ اِنْفِرَادَ الْحُسْنِ
ذُو اضْطِلَاحِ

88. وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ
فَلَيْسَ يَلْتَبِسُ
كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنٌ لَا
يَنْعَكِسُ

89. وَأُورِدُوا مَا صَحَّ
مِنْ أَفْرَادٍ .
حَيْثُ اشْتَرَطْنَا غَيْرَ
مَا إِسْتَادَ

90. أَمَّا الضَّعِيفُ فَهُوَ
مَا لَمْ يَبْلُغْ
الْقِسْمُ الثَّالِثُ : الضَّعِيفُ
مَرْتَبَةَ الْحُسْنِ ، وَإِنْ
بَسُطَ بُغِيَ :

91. فَفَاقِدُ شَرْطِ
قَبُولِ قِسْمٍ
وَأَشْنَيْنِ قِسْمٍ غَيْرُهُ ،
وَصَمَمُوا

92. سِوَاهُمَا فَثَالِثٌ ،
وَهَكَذَا
وَعُدَّ لِشَرْطِ غَيْرِ
مَبْدُوءٍ قَدَا

93. قِسْمٌ سِوَاهَا ثُمَّ رَدُّ
غَيْرِ الَّذِي
قَدَّمْتُهُ ثُمَّ عَلَى دَا
فَاخْتَذِي

94. وَعَدَّهُ (البُسْتِيُّ)
فِي مَا أَوْعَى
لِتِسْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ
نَوْعًا (1)

الْمَرْفُوعُ

95. وَسَمَّ مَرْفُوعًا
مُضَافًا لِلنَّبِيِّ
وَاشْتَرَطَ (الْخَطِيبُ)
رَفَعَ الصَّاحِبِ

96. وَمَنْ يُقَابِلُهُ بِذِي
الْإِرْسَالِ
فَقَدْ عَنَى بِذَاكَ دَا
اتِّصَالَ

(1) للبعايي تعليق لطيف حول تركيب هذا البيت راجعه في نكته (94 / ب) .

المُسْتَدُّ

97. **وَالْمُسْتَدُّ الْمَرْفُوعُ** **لَوْ مَعَ وَقْفٍ وَهُوَ**
أَوْ مَا قَدْ وُصِلَ **فِي هَذَا يَقِلُّ**
98. **وَالثَالِثُ الرَّفْعُ مَعَ** **شَرْطُ بِهِ (الْحَاكِمُ)**
الْوَصْلِ مَعًا **فِيهِ قَطْعًا**

الْمُتَّصِلُ وَالْمَوْضُولُ

99. **وَإِنْ تَصِلَ بِسِنْدٍ** **فَسَمِّهِ مُتَّصِلًا**
مَنْقُوعًا **مَوْضُولًا** ⁽²⁾
100. **سَوَاءُ الْمَوْقُوفُ** **وَلَمْ يَرَوْا أَنْ يَدْخُلَ**
وَالْمَرْفُوعُ **الْمَقْطُوعُ**

101. **وَسَمِّ بِالْمَوْقُوفِ** **مَا قَصَرْتَهُ**
وَالْمَوْقُوفُ
102. **وَسَمِّ بِالْمَقْطُوعِ** **قَوْلَ التَّابِعِ**
تَغْيِيرُهُ بِهِ عَنِ **الْمُنْقَطِعِ**

103. **وَسَمِّ بِالْمَقْطُوعِ** **قَوْلَ التَّابِعِ**
تَغْيِيرُهُ بِهِ عَنِ **الْمُنْقَطِعِ**
104. **قَوْلُ الصَّحَابِيِّ** **فُرُوعُ**
قَوْلُ الصَّحَابِيِّ
105. **قَوْلُ الصَّحَابِيِّ** **فُرُوعُ**

(2) مراده : وموصولاً ، يعني أنهما اسمان لشيء واحد ، مترادفان ، لكن النظم ضاق عن إثبات واو العطف . أفاده البقاعي . النكت الوفية (97 / أ) .

(3) هكذا في جميع النسخ الخطية من شرح الألفية وممتنها ، وفي نسخة ق : (بتابع) ، وأشار الناسخ في الحاشية إلى أن في بعض النسخ : (بغيره) .

- (مِنْ السُّنَّةِ) أَوْ
106.
107. وَقَوْلُهُ (كُنَّا نَرَى)
إِنْ كَانَ مَعَ
108. () : ()
(1)
109. () ()
()
110. لَكِنْ حَدِيثُ (كَانَ)
تَابُ الْمُصْطَفَى
111. () ()
()
112. وَعَدُّ مَا فَسَّرَهُ
الصَّحَابِيُّ
113. () (2) ()
()
114. وَإِنْ يَقُلْ (عَنِ)
تَابِعِ (فَمُرْسَلٌ)
115. () (1) ()

(1) هكذا في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية ، وكذا في نسخة أ و ج من متن الألفية وفي نسخة ب من متن الألفية : « كذلك » ، ولا يستقيم الوزن معها .

(2) كذا في النسخ الخطية لشرح الألفية والنسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي المطبوع من شرح الألفية ، وفي النفائس بزيادة (أو) بعد (يرفعه) ولا يصحّ الوزن بها وإن كانت منوية في المعنى .

(1) التقدير : أمرنا بكذا من التابعي .

116. وَمَا أَتَى عَنْ
صَاحِبِ بَيْتٍ لَا
117. مَا قَالَ فِي
الْمَحْضُولِ نَحْوُ مَنْ
أَتَى
118. ()
119. ()
120. الْمُرْسَلُ
- 121.
122. ()
- 123.
- 124.
- 125.
- 126.

(2) في نسخة ب من متن الألفية : « الكوفة » ، وقد صحت على حاشية الصفحة .
(3) انظر : النكت الوفية (112 / أ - ب) .

Figure 1 consists of four diagrams, labeled (1) through (4), each showing a different way to partition a 3x3 grid of squares. In each diagram, the squares are represented by small rectangles. (1) shows a 2x2 block of four squares and a 1x1 square. (2) shows a 2x2 block of four squares and a 1x1 square. (3) shows a 2x2 block of four squares and a 1x1 square. (4) shows a 2x2 block of four squares and a 1x1 square.

$$: \begin{array}{cccc} \square & \square & \square & \square \\ \square & \square & \square & \square \end{array} \quad \begin{array}{ccccccc} & \square & \square & & & & \square \\ \square & \square & \square & \square & \square & \square & \square \\ & \square & & \square & \square & \square & \square \\ \square & & & & \square & \square & \square \end{array}$$

فَحُكْمُهُ الْوَصْلُ عَلَى الصَّوَابِ

قَبْلَ الصَّحَابِ بِهٖ
رَاوِ فَقَطْ

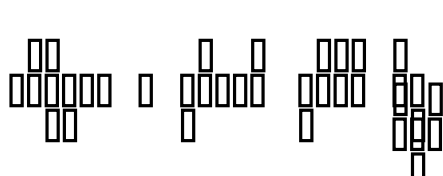
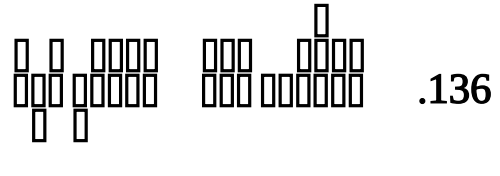
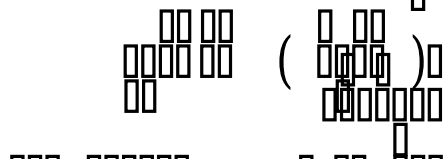
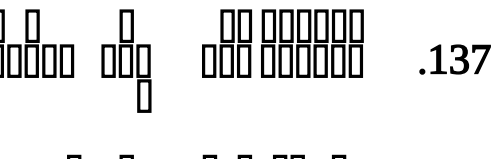
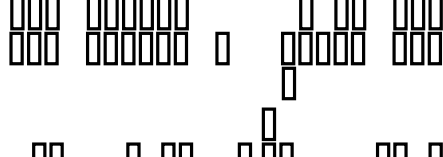
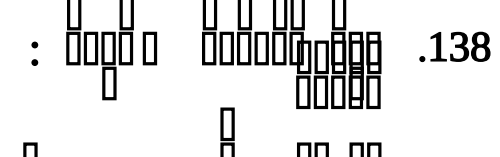
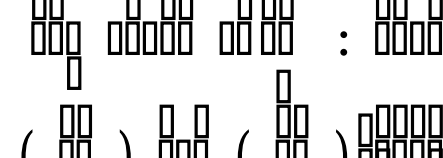
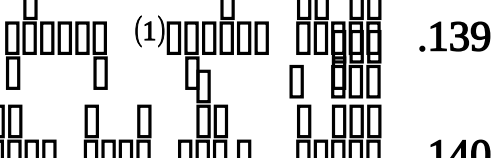
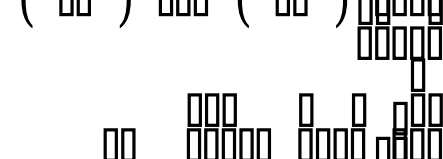
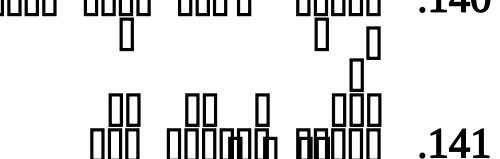
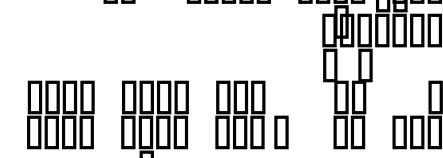

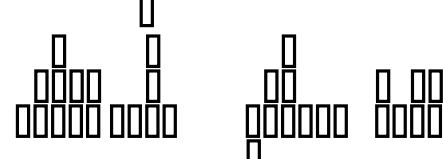

بِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ لَا
أَسْتَعْمَلَا

**فَصَاعِدًا ، وَمِنْهُ
قِسْمٌ ثَانٍ**

وَوَقُفْ مَتْنِيهِ عَلَى
مَنْ تَبَعَا

الْعِنْعَنَةُ

4) قال البقاعي (117 / ب) : « حكي عن شيخنا البرهان الحلبي أنه قال : بقي على شيخنا - يعني : العراقي - في كلام الشافعي الذي ساقه في جواز العمل بالمرسل شرطان آخران وقد نظمتهما فقلت : =
أو كان قول واحد من صحب خير الأنام عجم وعرباً و كان فتوى
جل أهل العلم و شيخنا أهمله في النظامي : أهمل المذكور وهو
الشرطان المذكوران » .

136.  
137.  
138.  
139.  
140.  
141.  
142.  
143. **قُلْتُ: الصَّوَابُ أَنْ**
مَنْ أَدْرَكَ مَا

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (128 / أ - ب) : « قوله : معرفة الراوي بالأخذ عنه لا يطابق قوله في الشرح أن يكون معروفاً بالرواية عنه ؛ فإن الأخذ أخص من الرواية ، فالأخذ عن الشخص التلقي منه بلا واسطة ، والرواية عنه النقل عنه سواء كان بواسطة أم لا ؛ فالعبارة المساوية لما في الشرح أن يقال : معرفة الراوي بنقل عنه » .


$$\begin{array}{ccccccc} \begin{array}{c} \square \\ \square \\ (\square\square) \end{array} & \square\square & \begin{array}{c} \square\square \\ (\square\square) \end{array} & \square\square & \begin{array}{cc} \square & \square \\ (\square\square) & \square\square \\ & \square\square\square\square \end{array} & \begin{array}{cc} \square\square & \square \\ \square\square\square\square & \square \\ & \square \end{array} & \begin{array}{cc} \square\square & \square\square\square\square \\ \square\square & \square\square\square\square \\ & \square\square\square\square \end{array} .144 \end{array}$$
[illegible]


.146






147. وَأَحْكُمِ لَوْصِلٍ ثِقَةٍ

في الاظهر





[illegible]


































































































































































[illegible]

153 تَدْلِيْسُ الْاِسْتِنَادِ
كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ
التَّدْلِيْسُ
حَدَّثَهُ ، وَيَزْتَقِي بِهِ
(مَنْ) وَ (أَنْ)

154 وَقَالَ : يُؤْهِمُ
اتِّصَالًا ، وَاخْتَلَفُ
فِي أَهْلِهِ ، فَالْزُدْ
مُطْلَقًا تَقِفْ

155 وَالْأَكْثَرُونَ قَبِلُوا
مَا صَرَّحَا

ثِقَاتُهُمْ بِوَصْلِهِ
وَصُحْحَا

(1) في نسخة أ وج من متن الألفية : ((لوصل)) .

- 156 وفي الصَّحِيحِ عِدَّةٌ
كـ (الْأَعْمَشِ)
وَكـ (هُشَيْمٍ) بَعْدَهُ
وَفَتَشِ
- 157 وَدَمَّهُ (شُعْبَةُ) دُو
الرُّسُوحِ
وَدُونُهُ التَّدْلِيسُ
لِلشُّوْخِ
- 158 أَنْ يَصِفَ الشَّيْخَ
بِمَا لَا يُعْرَفُ
بِهِ ، وَدَا بِمُقْصِدٍ
يَخْتَلِفُ
- 159 فَشَرُّهُ لِلضَّعْفِ
وَاسْتِضْغَارًا
وَكـ (الْخَطِيبِ)
يُوهِمُ اسْتِكْثَارًا
- 160 وَ (الشَّافِعِيُّ)
أَتَبَتْهُ بِمَرَّةٍ
قُلْتُ : وَشَرُّهَا
أَخُو التَّسْوِيَةِ
- 161 وَدُو الشُّذُودِ : مَا
يُخَالِفُ الثَّقَةَ
فِيهِ الْمَلَا
فَالشَّافِعِيُّ حَقَّقَهُ
- 162 وَالْحَاكِمُ (1) الْخِلَافَ
فِيهِ مَا اشْتَرَطَ
وَالْخَلِيلِيُّ مُفْرَدُ
الرَّأْيِ فَقَطْ
- 163 وَرَدَّ مَا قَالَا بِفَرْدِ
الثَّقَةِ
كَالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ
الْوَلَا (2) وَالْهَبَةِ
- 164 وَقَوْلُ مُسْلِمٍ :
رَوَى الزُّهْرِيُّ
تَسْعِينَ فَرْدًا كُلُّهَا
قَوِي
- 165 وَاخْتَارَ فِيمَا لَمْ
يَقْرُبْ مِنْ صَبْطٍ
يَقْرُبُ مِنْ صَبْطٍ

الشَّاذُّ

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (145 / ب) : ((قال شيخنا : أسقط من قول الحاكم قيداً لا بُدَّ منه ، وهو أنه قال : وينقدح في نفس الناقد أنه غلط ، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك ويؤيد هذا قوله : وذكر أنه يغير المعلل فظاهره أنه لا يغيره إلا من هذه الجهة ، وهي كونه لم يُطْلَعْ على علته ، وأما الرد فهما مشتركان فيه ، ويوضحه قوله ، والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك ، أي : كالمعلل يعني : بل وقف على علته حدساً)) .

(2) بالقصر لضرورة الوزن .

- 166 . يُخَالِفُ أَنْ مَنْ
أَوْ بَلَغَ الصَّبْطَ
فَصَحَّحَ أَوْ بَعْدَ
فَقَرَدُهُ حَسَنٌ
عَنْهُ فَمِمَّا شَدَّ
فَاطَرَحَهُ وَرَدَ
- 167 . وَالْمُنْكَرُ: الْقَرْدُ كَذَا
الْبَرْدِيحِيُّ (1)
أَطْلَقَ ، وَالصَّوَابُ
فِي التَّخْرِيجِ
فَهُوَ بِمَعْنَاهُ (2) كَذَا
الشَّيْخُ ذَكَرَ
- 168 . إِجْرَاءُ تَفْصِيلٍ لَدَى
الشَّدُودِ مَرَّ
نَحْوُ «كُلُوا الْبَلَحَ
بِالتَّمْرِ» الْخَبَرُ
وَمَالِكُ (3) سَمَّى
ابْنَ عُثْمَانَ: عُمَرُ
خَاتَمَهُ عِنْدَ الْخَلَا
وَوَضِعَهُ «
- 169 . قُلْتُ: فَمَاذَا ؟ بَلْ
حَدِيثُ «تَرْعَهُ»
170 . قُلْتُ: فَمَاذَا ؟ بَلْ
حَدِيثُ «تَرْعَهُ»
- 171 . الْاِغْتِبَارُ سَبْرُكَ
الْحَدِيثُ هَلْ
الْاِغْتِبَارُ وَالْمُتَابَعَاتُ وَالشَّوَاهِدُ
شَارَكَ رَأَوْ غَيْرَهُ
فِيمَا حَمَلَ

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (149 / أ) : « ما أطلقه البرديجي موجود في كلام أحمد ؛ فإنه يصف بعض ما تفرد به بعض الثقات بالمنكر ، ويحكم على بعض رجال الصحيحين أن لهم مناكير ، لكن يعلم من استقراء كلامه أنه لا بُدَّ مع التفرد من أن ينقدح في النفس أن له علة ، ولا يقوم عليها دليل » .

(2) قارن بالنكت الوفية (149 / ب) .

(3) قال البقاعي في النكت الوفية (149 / ب) : « قوله : ومالك عطف على كلوا البلح أي : نحو كلوا ونحو مالك في تسمية ابن عثمان عُمر ، وهو على حذف مضاف ، أي ونحو تسمية مالك فكأنه قيل ما سمي قال : سمي ابن عثمان ، أو يكون التقدير ونحو مالك في أن سمي فالحاصل أن مراده نحو هذا الحديث ، ونحو هذا السند » .

17 عَنِ شَيْخِهِ ، فَإِنْ
2. يَكُنْ شُورَكَ مِنْ
مُعْتَبَرٍ (4) بِهِ ، فَتَابِعْ
وَإِنْ

17 شُورَكَ شَيْخُهُ
3. فَفَوْقُ فَكَذَا
وَقَدْ يُسَمَّى شَاهِدًا
(1) ، ثُمَّ إِذَا

17 مَنْ بَمَعْنَاهُ أَتَى
4. فَالشَّاهِدُ
وَمَا خَلَا عَنْ كُلِّ ذَا
مَقَارِدُ

17 مِثَالُهُ)) لَوْ أَخَذُوا
5. إِهَابَهَا))
فَلَفْظُهُ)) الدَّبَاغُ))
مَا أَتَى بِهَا

17 عَنْ عَمْرٍو (2) ابْنُ
6. عُيَيْنَةَ (3) وَقَدْ
تُوبِعَ (4) عَمْرُو فِي
الدَّبَاغِ فَاعْتَصِدُ

17 ثُمَّ وَجَدْنَا)) أَيَّمَا
7. إِهَابٍ))
فَكَانَ فِيهِ شَاهِدُ
فِي الْبَابِ

زِيَادَةُ الثَّقَاتِ

17 وَاقْبَلْ زِيَادَاتِ
8. الثَّقَاتِ مِنْهُمْ
وَمِنْ سِوَاهُمْ
فَعَلَيْهِ الْمُعْظَمُ

(4) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : ((يعني بأن يكون أهلاً للعَصْدِ بأن يكون فيه قوة فلو قال : أهل العصد فهو تابع لكان أوضح لأنه يتبادر إلى الذهن أن معنى معتبر به معنى الاعتبار)) .

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : ((وهي المتابعة القاصرة ، وأما المتابعة التامة ، وهي متابعة الراوي نفسه عن شيخه فلا يسمى شاهداً ؛ لأنها هي المتابعة الحقيقية ، ومتى كانت المشاركة في ذلك الصحابي فهي متابعة سواء كانت باللفظ أو بالمعنى تامة أو قاصرة)) .

(2) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(3) صُرِفَ للوزن .

(4) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : ((هذه متابعة قاصرة ، والمتابعة التامة أن يتابع أحد ابن عيينة في الرواية عن عمرو والإتيان بلفظة الدباغ)) .

- 17 وَقِيلَ : لَا ، وَقِيلَ :
9. لَا مِنْهُمْ ، وَقَدْ
- 18 دُونَ الثَّقَاتِ ثِقَةٌ
0. خَالَفَهُمْ
- 18 أَوْ لَمْ يُخَالِفْ ،
1. فَاقْبَلْنَاهُ ، وَادَّعَى
- 18 أَوْ خَالَفَ الْإِطْلَاقَ
2. نَحْوُ ((جُعِلَتْ
- 18 فَالْشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ
3. احْتِجَا بِذَا
- 18 لَكِنَّ فِي الْإِرسَالِ
4. جَزْحًا فَاقْتَضَى
- 18 هَذَا قَبُولُ الْوَصْلِ
5. إِذْ فِيهِ وَفِي
- 18 الْفَرْدُ قِسْمَانِ ،
6. فَفَرْدٌ مُطْلَقًا
- 18 وَالْفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ :
7. مَا قَيَّدَتْهُ
- 18 أَوْ عَنْ فُلَانٍ نَحْوُ
8. قَوْلِ الْقَائِلِ
- 18 لَمْ يَرْوِهِ ثِقَةٌ إِلَّا
لَمْ يَرْوِهِ هَذَا غَيْرُ (4)
- قَسَمَهُ الشَّيْخُ ،
فَقَالَ : مَا أَنْفَرَدُ
- فِيهِ صَرِيحًا فَهُوَ
رَدُّ عَنْدَهُمْ
- فِيهِ الْخَطِيبُ
الِاتِّفَاقَ مُجْمَعًا
- تُرْبَةُ الْأَرْضِ (1)
فَهِيَ فَرْدٌ نَقِلَتْ
- وَالْوَصْلُ وَالْإِرسَالُ
مِنْ ذَا أَحَدًا
- تَقْدِيمُهُ وَرَدَّ أَنْ
مُقْتَضَى
- الْجَرْحُ عِلْمٌ زَائِدٌ
لِلْمُقْتَضَى
- وَحُكْمُهُ عِنْدَ
الشَّدُودِ سَبَقًا
- بِثِقَةٍ ، أَوْ بَلَدٍ
ذَكَرَتْهُ
- لَمْ يَرْوِهِ عَنْ بَكْرِ
الْأَيْ (2) وَائِلٍ

الْأَفْرَادُ

(1) بجعل همزة القطع في (الأرض) همزة وصل (الأرض)
وتحريك اللام ليستقيم الوزن (وهو من ضرورات الشعر) .
(2) الأصل في (إلا) أن تكون همزتها همزة قطع ، لكن الوزن لا
يستقيم بها ، فأدرجها المصنف ليستقيم الوزن (أي جعلها همزة
وصل) ، وهذه ضرورة من ضرورات الشعر .

أَهْلِ الْبَصْرَةِ	9. (3) (صَمْرَةَ)
تَجَوُّزًا ، فَاجْعَلْهُ	19 فَإِنْ يُرِيدُوا
مِنْ أَوْلَاهَا	0. وَاحِدًا مِنْ أَهْلِهَا
صَغْفٌ لَهَا مِنْ	19 وَلَيْسَ فِي
هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ	1. أَفْرَادِهِ النَّسَبِيَّةِ
فَحُكْمُهُ يَغْرُبُ	19 لَكِنْ إِذَا قَيَّدَ ذَلِكَ
مِمَّا أَطْلَقَهُ	2. بِالثَّقَةِ
مُعَلَّلًا ، وَلَا تَقُلْ :	19 وَسَمَّ مَا بَعِلَّةُ
مَعْلُولٌ	3. مَشْمُولٌ
فِيهَا غُمُوضٌ وَخَفَاءٌ	19 وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ
أَثَرْتُ (2)	4. اسْتَبَابٍ (1) طَرْتُ
مَعَ قَرَائِنٍ تُصَمُّ ،	19 تُذَرِّكُ بِالْخِلَافِ
يَهْتَفُ بِـ	5. وَالتَّغَرُّدِ
تَضْوِيبِ إِزْسَالٍ لِمَا	19 جَهَبَ—ذُهَا إِلَى
قَدْ وَصِلَا	6. أَطْلَاعِ—عَلَى
فِي غَيْرِهِ ، أَوْ وَهُمْ	19 أَوْ وَقَفَ مَا يُزْفَعُ ،
وَاهِمٍ حَصَلٌ	7. أَوْ مَتْنٌ دَخَلُ
مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرُهُ أَنْ	19 ظَنَّ فَأَمْضَى ، أَوْ
سَلِمَا	8. وَقَفَ (3) فَأَحْجَمَا

(3) كذلك .

(4) هكذا في النفايس ونسخ الشرح وجميع نسخ متن الألفية ، وجاء في ف و ع ((إلا)) مكان ((غير)) ولا يستقيم الوزن بها ويبدو أنه خطأ مطبعي .

(1) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(2) كذا في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية ، وفي ع و ف و (أ) : ((أثرت)) بالتاء وفي نسخة جـ : ((أثرت)) بئتين والصواب ما أثبتناه .

(3) الأصيل هنا (وَقَفَ) بالفتح ، ولا يصح الوزن بها ، فَسُكِّنَتْ الفاء ثم ادغمت في فاء (فأحجما) فأصبحت فاءً واحدة

19. 9.	وَهِيَ ⁽⁴⁾ تَجِيءُ غَالِبًا فِي السَّيِّئَةِ	تَقْدَحُ فِي الْمَثْنِ بِقَطْعِ مُسْتَدٍ
20. 0.	أَوْ وَقَفَ مَرْفُوعٌ ، وَقَدْ لَا يَقْدَحُ ⁽⁵⁾	(كَالْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ) صَرَّحُوا
20. 1.	بِوَهُم (يَعْلَى بِنُ عُبَيْدٍ) : أَبَدًا	(عَمْرًا) بـ (عَبْدِ اللَّهِ) حِينَ تَقْلًا
20. 2.	وَعِلَّةُ الْمَثْنِ كَتَفِي الْبَشْـمَلَةِ	إِذْ ظَنَّ رَأَوْ نَفِيهَا فَتَقْلَةً
20. 3.	وَصَحَّ أَنْ أَنْسَا يُقْـوُلُ : (لَا	أَخْفَظُ شَيْئًا فِيهِ) حِينَ سُئِلَ ⁽⁶⁾
20. 4.	وَكَثُرَ التَّغْلِيلُ ⁽¹⁾ بِالْإِزْسَالِ	لِلْوَصْلِ ⁽²⁾ إِنْ يَقْوَى عَلَى اتِّصَالِ ⁽³⁾
20. 5.	وَقَدْ يُعْلُونَ بِكُلِّ قَدَحٍ	فَسُقِ ، وَعَفْلَةٍ ، وَنَوْعٍ جَرَحٍ ⁽⁴⁾
20. 6.	وَمِنْهُمْ مَنْ يُطْلِقُ	لِغَيْرِ ⁽⁵⁾ قَادِحٍ كَوَصْلٍ

صوتياً ، وبهذا استقام الوزن .
 (4) الضمير في : ((وهي)) يعود على العلة القادحة الخفية .
 (5) في نسخة ق و س : ((لا تقدح)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ، وبقية نسخ الشرح الخطية .
 (6) هذا البيت سقط من نسخة ج من متن الألفية . وهو ثابت في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية وفي المطبوعة ، وبقية النسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي النفايس .
 (1) قال البقاعي في النكت الوفية (168 / أ) : ((لو قال الإعلال لكان أولى ، فالإرسال مراده به هنا المرسل وكذا الوصل مراده به الموصول ، أي : وكثر إعلال الموصول بالمرسل)) .

- (2) في نسخة ج من متن الألفية : ((بالوصل)) .
 (3) في نسخة ب من متن الألفية : ((اتصالي)) .
 (4) أي : ويعلونه بأي نوع كان من أنواع الجرح .
 (5) في نسخة ب من متن الألفية : ((بغير)) .

اسْمُ الْعِلَّةِ ثِقَّة

20
7. يَقُولُ : مَعْلُومٌ
صَحِيحٌ كَالْيَدِي
يَقُولُ : صَحَّ مَعِ
شُدُوزِ اخْتَدِي
208.

209. الْمُضْطَرِبُ :
الْمُضْطَرِبُ

210. (6)
الْمُضْطَرِبُ

211. الْمُضْطَرِبُ

212. الْمُضْطَرِبُ

21
3. الْمُذَرَجُ : الْمُلْحَقُ
أَخِرَ الْخَبَرِ
مِنْ قَوْلِ رَاوٍ مَا ، بَلَا
فَصَلَ طَهْرُ

21
4. تَخَوُّ إِذَا قُلْتَ :
(التَّشْهَدُ) وَصَلَ
ذَاكَ (رُهَيْزُ) وَ (ابْنُ
تَوْبَانَ) فَصَلَ

21
5. قُلْتُ (1) : وَمِنْهُ
مُذَرَجٌ قِيلَ قُلْتُ
ك(أَسْبَعُوا الْوُضُوءَ
وَقُلْ لِلْعَقِبِ)

216. الْمُذَرَجُ

217. (2)
الْمُذَرَجُ

218. (2)
الْمُذَرَجُ

(6) باعتبار همزة (أو) همزة وصل ضرورة ؛ ليستقيم الوزن .
(1) في نسخة ب من متن الألفية : ((قيل)) .

(2) في النفايس : ((المسند)) .

[illegible]

22 فَيَجْمَعُ الْكُلَّ
بِإِسْنَادٍ ذَكَرَ
كَمَثْنٍ (أَيُّ الذَّنْبِ
أَعْظَمُ) الْحَبْرُ

22. وَرَادَّ⁽⁶⁾ (الْأَغْمَشُ)⁽⁷⁾ كَذَا (مَنْ
وَعَمِدُ⁽⁸⁾ الْأَذْرَجِ لَهَا
مَحْظُورٌ صُورُ)

22. وَكَيْفَ كَانَ لِمَنِ يَحْيُوا ذِكْرَهُ

22 وَأَكْثَرَ الْجَامِعُ فِيهِ لِمُطْلَقِ الضُّعْفِ،
7. إِذْ خَرَجَ عَنِّي⁽⁷²⁾: أَبَا الْقَرَجِ

26

22	وَالْوَاضِعُونَ	أَصْرُهُمْ قَوْمٌ لِرُهْدِ
8.	لِلْحَدِيثِ أَصْرُبُ	نُسِبُوا
22	قَدْ وَضَعُوهَا	مِنْهُمْ ، رُكُونًا لَهُمْ
9.	حِسْبَةً ، فَقِيلَتْ	وُنُقِلَتْ
23	فَقَيِّضَ اللَّهُ لَهَا	فَبَيَّتُوا بِنَقْدِهِمْ
0.	تُقَادَهَا	فَسَادَهَا
23	تَخَوَّ أَبُو عِصْمَةَ إِذْ	رَغَمًا تَأْوَا عَنْ
1.	رَأَى الْوَرَى	الْقُرَانِ (3) ، فَاْفْتَرَى
23	لَهُمْ حَدِيثًا فِي	عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،
2.	فَصَائِلِ السُّورِ	فَبَسَمًا ابْتَكَرَ
23	كَذَا الْحَدِيثُ عَنْ	رَأَوِيهِ بِالْوَضْعِ ،
3.	أَبِي اعْتَرَفَ	وَبَسَمًا اقْتَرَفَ
23	وَكُلُّ مَنْ أُوْدَعَهُ	- كَالوَاجِدِي -
4.	كِتَابَهُ	مُخْطِئٌ صَوَابَهُ
23	وَجَوَّزَ (4) الْوَضْعَ	قَوْمُ ابْنِ كَرَّامٍ ،
5.	عَلَى التَّرْغِيبِ	وَفِي التَّرْهِيْبِ
23	وَالْوَاضِعُونَ (5) بَعْضُ	مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ،
6.	هُمْ قَدْ صَنَعَا	وَبَعْضُ وَصَعَا
23	كَلَامَ بَعْضِ الْحُكَمَا	وَمِنْهُ تَوْعٌ وَضَعَهُ لَمْ
7.	فِي الْمُسْتَدِ	يُقَصِّدِ
23	تَخَوَّ حَدِيثٍ ثَابِتٍ	صَلَاتُهُ) الْحَدِيثُ ،

(2) في نسخة (ب) و (ج) من متن الألفية : ((عنا)) .
(3) بلا همز ؛ لضرورة الوزن .
(4) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و ع ، وفي النفائس : ((وجوزوا)) بالجمع .
(5) كذا في النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و ع ، وفي النفائس : ((والوَاضِعُونَ)) .

8. (مَنْ كَثُرَتْ وَهْلُهُ سَرَتْ
- 23 وَيُعْرِفُ الْوَضْعُ
9. بِالْأَقْرَارِ ، وَمَا
- 24 يُعْرِفُ بِالرَّكَّةِ
0. قُلْتُ : اسْتَشْكَلَا
- 24 مَا عَتَرَفَ الْوَاضِعُ
1. إِذْ قَدْ يَكْذِبُ
- 24 وَقَسَّمُوا الْمَقْلُوبَ^{المَقْلُوبُ}
2. قِسْمَيْنِ إِلَى :
- 24 يَوَاحِدٍ نَظِيرُهُ ،
3. كَيْ يَرْغَبَا
- 24 وَمِنْهُ قَلْبُ⁽³⁾ سَنَدٍ
4. لِمَتْنٍ
- 24 فِي مَائَةٍ لَمَّا أَتَى
5. بَعْدَادَا
- 24 وَقَلْبُ مَا لَمْ
6. يَقْصِدِ الرُّوَاةُ
- 24 حَدَّثَهُ - فِي
7. مَجْلِسِ الْبُنَانِي -
- 24 فَظَنَّهُ - عَنْ ثَابِتٍ
8. - جَرِيرٌ ،
- وَهْلُهُ سَرَتْ
- نَزَلَ مَنْزِلَتُهُ ، وَرُبَّمَا
- (التَّبَحُّيُّ) الْقَطْعُ
- بِالْوَضْعِ عَلَى
- بَلَى تَرُدُّهُ ، وَعَنْهُ
- نُضِرِبُ⁽¹⁾
- مَا كَانَ مَشْهُورًا
- يَرَاوِ أَبَدِلَا
- فِيهِ ، لِلْأَغْرَابِ⁽²⁾
- إِذَا مَا اسْتُغْرِبَا
- نَحْوُ : امْتِحَانِهِمْ
- إِمَامَ الْفَنِّ
- فَرَدَّهَا ، وَجَوَّدَ
- الْإِسْنَادَا
- نَحْوُ : (إِذَا أُقِيمَتِ
- الصَّلَاةُ ...)
- حَجَّاجٌ ، اُعْنِي : ابْنُ
- أَبِي عُثْمَانَ
- بَيْتُهُ حَمَّادُ الصَّرِيرُ

249. وَإِنْ تَجِدْ مَتْنًا فَقُلْ : ضَعِيفٌ ، أَيْ :

(1) قال في فتح الباقي (1 / 282) : أي نعرض فلا نحتج به .
وانظر : لسان العرب (1 / 345) ، مادة (ضرب) .

(2) بدرج الهمزة للوزن .

(3) قبل هذا في فتح المغيث : ((العمد)) وليس بشيء .

250. **صَعِيفَ السَّنَدِ** **وَلَا تُضَعَّفُ مُطْلَقًا** **بِنَاءً** (4)
بِهَذَا فَاقْصِدِ
عَلَى الطَّرِيقِ ، إِذْ
لَعَلَّ جَاءَ
251. **بِسَنَدٍ مُجَوِّدٍ ، بَلْ** **يَقِفُ**
ذَلِكَ عَلَى حُكْمِ إِمَامٍ
يَصِفُ
252. **بَيَانَ ضَعْفِهِ ، فَإِنْ** **أُطْلِقَهُ**
فَالشَّيْخُ فِيمَا بَعْدَهُ
حَقَّقَهُ
253. **وَإِنْ تُرِدْ نَفْلًا لِوَاهٍ** **، أَوْ لِمَا**
يُشَكُّ فِيهِ لَا
بِإِسْنَادِهِمَا (1)
254. **فَاتِ بِتَمْرِيضٍ** **كَ(يُرْوَى) وَاجْزِمِ**
بِنَقْلِ مَا صَحَّ كَ
(قَالَ) فَاعْلَمْ (2)
255. **وَسَهَّلُوا فِي غَيْرِ** **مَوْضُوعٍ رَوَوْا**
مِنْ غَيْرِ تَبَيَّنٍ
لِضَعْفٍ ، وَرَأَوْا
256. **بَيَانَهُ فِي الْحُكْمِ** **وَالْعَقَائِدِ**
عَنِ (ابْنِ مَهْدِيٍّ)
وَعَبَّرَ وَاحِدٌ
257. **أَجْمَعَ جُمهُورُ أَيْمَةٍ** **الْأَثَرُ**
مَعْرِفَةً مَنْ تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ وَهَنْ تُرَدُّ
وَالْفَقْهُ فِي قَبُولِ
تَأْقِلِ الْخَبَرِ
258. **بَأَنْ يَكُونَ صَابِطًا** **مُعَدَّلًا** (3)
أَيُّ: يَقِظًا ، وَلَمْ
يَكُنْ مُعَفَّلًا
259. **يَحْفَظُ إِنْ حَدَّثَ** **كِتَابَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ**

(4) في نسخة أ و ب من متن الألفية : ((بناء)) .
(1) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية ، وفي
النفايس : ((بإسناديهما)) ، وقال البقاعي : ((الضمير فيه
للواهي والذي يشك فيه أي : إذا نقلت الضعيف بغير سندٍ أو
المشكوك في ضعفه بغير سند)) . النكت الوفية (193 / أ) ..
(2) في نسخة ج من متن الألفية : ((واعلم)) .
(3) في (النفايس) : ((معتدلاً)) .

يَرْوِي	حِفْظًا، يَحْوِي ⁽⁴⁾	
إِنْ يَرْوِ بِالْمَعْنَى ، وَفِي الْعَدَالَةِ	يَعْلَمُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ إِجَالَةٍ	260
قَدْ بَلَغَ الْحُلْمَ سَلِيمَ الْفِعْلِ	بَأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا ذَا عَقْلٍ	261
رَكَاهُ عَدْلَانِ ، فَعَدْلٌ مُؤْتَمَنٌ	مِنْ فِسْقٍ أَوْ ⁽⁵⁾ حَرَمٍ مُرُوءَةٍ وَمَنْ	262
جَزَاءً وَتَعْدِيلًا خِلَافَ الشَّاهِدِ	وَصَحَّحَ ⁽¹⁾ اكْتِفَاؤُهُمْ بِالْوَاحِدِ	263
		264
		265
		266
		267

(4) في فتح المغيث : « ويحوي » ولم ترد في شيء من النسخ الخطية والمطبوعة .

(5) بوصل همزة « أو » لإقامة الوزن .

(1) في (النفايس) والفتح المغيث : « وصحوا » .
(2) في نسخة ن : « وصح » ، وأشار الناسخ في الحاشية إلى أن في نسخة : « وصحوا » ، وانظر : النكت الوفية (198 / أ) .

(3) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف والنفايس ، وفي ع : « باستغناء » وهو تحريف قبَّح .

(4) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف والنفايس ، وفي ع : « فان » .

(5) في نسخة أ من متن الألفية : « فخطي » ، والصواب ما أثبت .

- 268 وَصَحَّحُوا قَبُولَ
تَعْدِيلِ بِلَا .
ذِكْرَ لَأَسْبَابٍ لَهُ ، أَنْ
تَثْقَلَا (6)
- 269 وَلَمْ يَرَوْ قَبُولَ جَرْحِ
أَبْهَمَا ؛
لِلْخُلْفِ فِي أَسْبَابِهِ ،
وَرُبَّمَا
- 270 اسْتُفْسِرَ الْجَرْحُ فَلَمْ
يَقْدَحْ ، كَمَا
فَسَّرَهُ (شُعْبَةُ)
بِالرَّكْضِ ، فَمَا
- 271 هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ
حُفَاطُ الْأَثَرِ
كَ(شَيْخِي الصَّحِيحِ)
مَعَ أَهْلِ النَّظَرِ
- 272 فَإِنْ يُقَلْ : (قَلَّ
بَيَانُ مَنْ جَرَحَ)
كَذَا إِذَا قَالُوا (7) :
(لِمَنْ لَمْ يَصِحْ)
- 273 وَأَبْهَمُوا ، فَالشَّيْخُ
قَدْ أَجَابَا
أَنْ يَجِبَ الْوَقْفُ إِذَا
اسْتَرَابَا
- 274 حَتَّى يُبَيِّنَ بَحْثُهُ
قَبُولَهُ
كَمَنْ أَوَّلُو الصَّحِيحِ
خَرَجُوا لَهُ
- 27 فَفِي (الْبُخَارِيِّ) احْتِجَ
أَجَا (عِكْرَمَةَ)
مَعَ (1) (ابْنِ مَرْزُوقٍ) ،
وَعَبَّرَ تَرْجَمَهُ
- 27 وَاحْتَجَّ (مُسْلِمٌ)
بِمَنْ قَدْ صُعِقَا
نَحْوَ (سُوَيْدٍ) إِذْ يَجْرَحُ
مَا اكْتَفَى
- 27 قُلْتُ : وَقَدْ قَالَ
(أَبُو الْمَعَالِي)
وَاحْتَارَهُ تَلْمِيزُهُ
(الْعَرَالِي)
- 27 و(ابْنُ)
أَطْلَقَهُ الْعَالِمُ (2)

(6) في نسخة أ و ب من متن الألفية : ((يثقل)) .
(7) في نسخة ب من متن الألفية : ((إذا قيل)) .
(1) في ع و ف : ((عن)) ، وما أثبتناه من نسخة أ و ب و ج
والنفائس من متن الألفية.

بِأَسْبَابِهِمَا

مَنْ عَدَلَ الْأَكْثَرَ فَهُوَ

المُعْتَبِرُ

[illegible]

وَهُوَ - عَلَى ثَلَاثَةٍ -
مَجْعُولٌ

**وَرَدَّهُ الْأَكْثَرُ ،
وَالْقِسْمُ الْوَسَطُ:**

**وَحُكْمُهُ : الرَّدُّ لَدَى
الْجَمَاهِرِ،**

فِي بَاطِنٍ فَقَطْ .
فَقَدْ رَأَى لَهُ

مَا قَبْلَهُ ، مِنْهُمْ
(سُلَيْمٌ) فَقَطَّعَ

29	بِه ، وَقَالَ الشَّيْخُ :	يُشْبِهُ أَنَّهُ عَلَى دَا
1.	إِنَّ الْعَمَلَا	جُعِلَا
29	فِي كُتُبٍ مِنْ	خَبَرُهُ بَعْضُ مَنْ بِهَا
2.	الْحَدِيثِ اشْتَهَرَتْ	تَعَذَّرَتْ
29	فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ ،	دَا الْقِسْمَ مَسْتُورًا ،
3.	وَبَعْضُ يُشْهَرُ	وَفِيهِ تَطَرُّ
29	وَالْخُلَفَاءُ فِي مُبْتَدِعٍ	قِيلَ : يُرَدُّ مُطْلَقًا ،
4.	مَا كُفِّرَا	وَاسْتُنْكَرَا
29	وَقِيلَ : بَلْ إِذَا	نُصِرَةَ مَذْهَبٍ لَهُ ،
5.	اسْتَحَلَّ الْكَذْبَا	وُنُسِبَا
29	(لِلشَّافِعِيِّ) ، إِذْ	مِنْ غَيْرِ خَطَابِيَّةٍ
6.	يَقُولُ : أَقْبَلُ	مَا نَقَلُوا
29	وَالْأَكْثَرُونَ - وَرَأَاهُ	رَدُّوا دُعَائَهُمْ فَقَطُّ
7.	الْأَعْدَا -	، وَنَقَلَا
29	فِيهِ (ابْنُ حِبَّانَ)	عَنْ أَهْلِ بَدْعٍ فِي
8.	اتِّفَاقًا ، وَرَوَوْا	الصَّحِيحَ مَا دَعَوْا
29	وَاللَّحْمِيدِيَّ)	بِأَنَّ مَنْ لِكَذِبٍ (1)
9.	وَالْإِمَامَ (أَحْمَدًا)	تَعَمَّدا
30	أَيُّ فِي الْحَدِيثِ، لَمْ	وَإِنْ يَثْبُ ،
0.	تَعُدَّ تَقْبَلُهُ	وَالصَّيْرَفِيُّ) مِثْلُهُ
30	وَأُطْلِقَ الْكَذِبُ ،	صُعِفَ تَقْلًا لَمْ يُقَوَّ
1.	وَرَادَ : أَنَّ مَنْ	بَعْدَ أَنْ
30	وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ ،	أَبُو الْمُظَفَّرِ) يَرَى
2.		

(1) في النفائس : ((للکذب قد)) .

وَالسَّمْعَانِي

30 بَكَذِبٍ فِي خَبَرٍ
3. أَسْقَاطَ مَا

304

305

306

307

308

309

310

311 وَمَنْ رَوَى بِأُجْرَةٍ
لَمْ يَقْبَلْ

312

313

314

فِي الْجَانِي

لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَدْ
تَقَدَّمَ

(2)

(2) هذا البيت سقط من نسخة ج من متن الألفية ، وألحقه الناسخ في جانب صفحة المخطوط ، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على مقابله على أصله المنتسخ منه ، والله أعلم .

315.	وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الْأُمُورِ	عَنِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ
316.	لِعُسْرِهَا ، بَلْ يُكْتَفَى بِالْعَاقِلِ	الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ ، غَيْرِ الْفَاعِلِ
317.	لِلْفِسْقِ ظَاهِرًا ، وَفِي الصَّبْطِ بَأْنٌ	يُثَبَّتُ مَا رَوَى بِخَطِّ مُؤْتَمَنٍ
318.	وَأَنَّهُ يَرْوِي مِنْ أَصْلٍ وَافِقًا	لَأَصْلِ شَيْخِهِ ، كَمَا قَدْ سَبَقَا
319.	لِنَحْوِ ذَاكَ (الْبَيْهَقِيُّ) ، فَلَقَدْ	آلَ السَّمَاعُ لِيَسْلُسِلِ السَّنَدُ
320.		

32	وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الْأُمُورِ	عَنِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ
1.		
32	لِعُسْرِهَا ، بَلْ يُكْتَفَى بِالْعَاقِلِ	الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ ، غَيْرِ الْفَاعِلِ
2.		
32	لِلْفِسْقِ ظَاهِرًا ، وَفِي الصَّبْطِ بَأْنٌ	يُثَبَّتُ مَا رَوَى بِخَطِّ مُؤْتَمَنٍ
3.		
32	وَأَنَّهُ يَرْوِي مِنْ أَصْلٍ وَافِقًا	لَأَصْلِ شَيْخِهِ ، كَمَا قَدْ سَبَقَا
4.		
32	لِنَحْوِ ذَاكَ (الْبَيْهَقِيُّ) ، فَلَقَدْ	آلَ السَّمَاعُ لِيَسْلُسِلِ السَّنَدُ
5.		
	مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ	

(1) في النفايس : ((بلا قد)) .
(2) يتسكين النون لضرورة الوزن ، وانظر : النكت الوفية)
(1 / 233) .

32 وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ
6. قَدْ هَدَّبَهُ

(1) (إِبْنُ أَبِي حَاتِمٍ)
إِذْ رَتَّبَهُ

(1) بلا تنوين لضرورة الوزن ، وإن أَبْقِيَ التنوين فمع وصل همزة
(إِذْ) ليستقيم الوزن .

32	وَالشَّيْخُ زَادَ فِيهِمَا ،	مَا فِي كَلَامِ أَهْلِهِ
7.	وَزِدْتُ	وَجَدْتُ
32	فَأَرْفَعُ التَّعْدِيلَ : مَا	كـ (ثِقَةٍ) (تَبْتُ) وَلَوْ
8.	كَرَّرْتَهُ	أَعَدَّتَهُ
32	ثُمَّ يَلِيهِ (ثِقَةٌ) أَوْ	(مُتَقِنٌ) (3) أَوْ (حُجَّةٌ)
9.	(تَبْتُ) أَوْ	أَوْ إِذَا عَزَوْا
33	الْحِفْظَ أَوْ صَبْطًا	(لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ) (5)
0.	لِعَدَلٍ وَيَلِي (4)	(صَدُوقٌ) وَصَلِ
33	يَذَاكَ (مَأْمُونًا)	(مَحَلُّهُ الصَّدَقُ) رَوَوْا
1.	(خِيَارًا) وَتَلَا	عَنَّهُ إِلَى
33	الصَّدَقُ مَا هُوَ كَذَا (6)	أَوْ وَسَطُ فَحَسَبُ أَوْ
2.	شَيْخٌ وَسَطُ	شَيْخٌ فَقَطُ
33	وَوَصَالِحُ الْحَدِيثِ) أَوْ	(جَيْدٌ) ، (حَسَنٌ) ،
3.	(مُقَارَبَةٌ)	(مُقَارَبَةٌ)
33	صُوَيْلِحُ صَدُوقٌ إِنْ	أَرْجُو يَأْنُ (لَيْسَ بِهِ
4.	(1) شَاءَ اللَّهُ	بَأْسٌ) عَرَاهُ (2)

(2) الهمزات في (أو) في هذا البيت سوى الأولى مدرجة ؛
لضرورة الوزن .

(3) في النفائس : (متفق) ، والأولى ما أثبت .

(4) في نسخة جـ من متن الألفية: (وتلي) ، وكذا في نسخة ق
و س من شرح الألفية .

(5) بعد هذا في (النفائس) و (فتح المغيـث) : (أو) ، ولم
ترد قي شيء من النسخ الخطية .

(6) في نسخة أ و ب و جـ : (ما هو وكذا) ، ولا يستقيم الوزن
هكذا ، وهو في النفائس وفتح المغيـث : (كذا) بلا واو وهو
الصحيح ، إلا إذا سكن الواو في
(هو) لضرورة الوزن .

(1) بدرج همزة (إن) ؛ لضرورة الوزن .

- 33 وَ (اِبْنُ مَعِينٍ) قَالَ : **بَأْسَ بِهِ (فَيْقَهُ وَنُقِلَا**
5. **مَنْ أَقُولُ : (لَا**
- 33 أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ **أَيْقَهُ كَانَ أَبُو خَلْدَةَ ؟**
6. **مَنْ سَأَلَ :**
- 33 كَانَ (صَدُوقًا) **الْتَقَهُ (التُّورِيُّ) لَوْ**
7. **(خَيْرًا) (مَأْمُونًا)**
- 33 وَرُبَّمَا وَصَفَ دَا **صُغْفًا بِ(صَالِح**
8. **الصَّدَقِ وَسَمِ**
- 33 وَأَسْوَأُ التَّجْرِيجِ : **يَكْذِبُ وَصَاعٌ وَدَجَالٌ**
9. **(كَذَّابٌ) (يَضَعُ)**
- 34 وَبَعْدَهَا مُتَّهَمٌ **و(سَاقِطٌ) وَ(هَالِكٌ)**
0. **بِالْكَذِبِ**
- 34 وَدَاهِبٌ مَثْرُوكٌ أَوْ (3) **و(سَكْتُوْا عَنْهُ) (بِهِ لَا**
1. **فِيهِ تَنْظَرُ**
- 34 وَ(لَيْسَ بِالتَّقَةِ) ثُمَّ **حَدِيثُهُ) كَذَا (ضَعِيفٌ**
2. **(رُدًّا)**
- 34 (وَأَوْ بِمَرَّةٍ) وَ(هُمْ **حَدِيثُهُ) وَ(أَرَمَ بِهِ**
3. **قَدْ طَرَحُوا**

(2) في لفظة (الله) و (عراه) زيادة ساكن بعد وتد مجموع -
(وإن جاء القطع في لفظة (الله) وهو حذف ساكن الوجد
المجموع وتسكين ما قبله) - وهذا إنما يجوز في مجزوء
البسيط والكامل ، وقد أجراه الحافظ - رحمه الله - هنا على
تشبيه الرجز بهما ، والعروضيون لا يجوزون ذلك ، وانظر :
النكت الوفية 235 / أ .
(3) بوصل همزة ((أو)) لضرورة الوزن .

- 34 (لَيْسَ بِشَيْءٍ) (لَا) 4. (لَيْسَ بِشَيْءٍ) (لَا) 4. (لَيْسَ بِشَيْءٍ) (لَا) 4.
- 34 بِمُنْكَرِ الْحَدِيثِ أَوْ 5. بِمُنْكَرِ الْحَدِيثِ أَوْ 5. بِمُنْكَرِ الْحَدِيثِ أَوْ 5.
- 34 وَبَعْدَهَا (فِيهِ مَقَالٌ) 6. وَبَعْدَهَا (فِيهِ مَقَالٌ) 6. وَبَعْدَهَا (فِيهِ مَقَالٌ) 6.
- 34 (لَيْسَ بِذَاكَ بِالْمَتِينِ) 7. (لَيْسَ بِذَاكَ بِالْمَتِينِ) 7. (لَيْسَ بِذَاكَ بِالْمَتِينِ) 7.
- 34 لِلضَّعْفِ مَا هُوَ فِيهِ 8. لِلضَّعْفِ مَا هُوَ فِيهِ 8. لِلضَّعْفِ مَا هُوَ فِيهِ 8.
- 34 (تَكَلَّمُوا فِيهِ) وَكُلُّ 9. (تَكَلَّمُوا فِيهِ) وَكُلُّ 9. (تَكَلَّمُوا فِيهِ) وَكُلُّ 9.
- مَتَى يَصِحُّ تَحْمُلُ الْحَدِيثِ أَوْ يُسْتَحَبُّ ؟ 35 مَتَى يَصِحُّ تَحْمُلُ الْحَدِيثِ أَوْ يُسْتَحَبُّ ؟ 35 مَتَى يَصِحُّ تَحْمُلُ الْحَدِيثِ أَوْ يُسْتَحَبُّ ؟ 35
- 35 وَقِيلُوا مِنْ مُسْلِمٍ 0. وَقِيلُوا مِنْ مُسْلِمٍ 0. وَقِيلُوا مِنْ مُسْلِمٍ 0.
- 35 ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوغِ 1. ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوغِ 1. ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوغِ 1.
- 35 اخْضَارَ أَهْلَ الْعِلْمِ 2. اخْضَارَ أَهْلَ الْعِلْمِ 2. اخْضَارَ أَهْلَ الْعِلْمِ 2.
- 35 وَطَلَبُ الْحَدِيثِ فِي 3. وَطَلَبُ الْحَدِيثِ فِي 3. وَطَلَبُ الْحَدِيثِ فِي 3.

(1) هكذا في النسخ كلها ، وفيه زحاف الكف وهو حذف السابغ الساكن ، ولا يجيء في الرجز فهو خطأ عروضي ، إلا إذا أشبعت حركة الراء في (تنكر) ، وفي هذا ثقل .

(2) قال البقاعي : ((وكلُّ مَنْ دُكِرَ)) مبتدأ مضاف إلى ((مَنْ)) و ((بعد)) مجرور بـ ((مِنْ)) ومضاف إلى ((شيئاً)) ولفظه محكي ، والجر في محله ، و ((اعتبر)) خبر المبتدأ ، و ((بحديثه)) متعلق بالخبر . النكت الوفية 240 / أ .

35	وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ	وَالْعَشْرُ فِي
4.	(أَهْلُ الْكُوفَةِ)	(الْبَصْرَةِ) كَالْمَأْلُوفَةِ
35	وَفِي الثَّلَاثِينَ	وَبَنِي غِي تَفْيِيدُهُ
5.	(لَأَهْلِ الشَّامِ)	بِالْفَهْمِ
35	فَكَتَبُهُ بِالضَّبَطِ ،	حَيْثُ يَصِحُّ ، وَبِهِ
6.	وَالسَّمَاعُ	نِزَاعُ
35	قَالَ خَمْسُ (3)	قِصَّةُ (مَحْمُودٍ) وَعَقْلُ
7.	لِلْجُمُهورِ ثُمَّ الْحُجَّةُ	الْمَجَّةُ
35	وَهُوَ ابْنُ خَمْسَةِ ،	وَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةُ
8.	وَقِيلَ أَرْبَعَةُ	مُتَّبِعَةٍ
35	بِلِالصَّوَابِ فَهَمُّهُ	مُمَيَّزًا وَرَدُّهُ الْجَوَابَا
9.	الْخُطَابَا	
36	وَقِيلَ (لِابْنِ حَنْبَلٍ)	قَالَ : لِخَمْسَ عَشْرَةَ
0.	قَرَجُلُ	التَّحْمَلُ
36	يَجُوزُ لَا فَيَدُونَهَا ،	قَالَ : إِذَا عَقَلَهُ
1.	فَعَلَّمَهُ	وَضَبَطَهُ
36	وَقِيلَ مَنْ بَيْنَ	فَرَّقَ سَامِعٌ ، وَمَنْ لَا
2.	الْحِمَارِ وَالْبَقَرِ	فَحَضَرَ
36	قَالَ : بِمِ الْخِمَالِ	سَمِعَ لِابْنِ أَرْبَعِ ذِي
3.	وَابْنِ الْمُفْرِي	ذُكِرَ
36	أَعْلَى وَجُوهِ الْأَخْذِ	أَفْسَاخُ التَّحْمَلِ ، وَأَوَّلُهَا : سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخِ
4.	عِنْدَ الْمُعْظَمِ	وَهِيَ تَمَانٍ : لَفْظُ
		شَيْخٍ قَاعْلَمِ

(3) في نسخة ب من متن الألفية : ((والخمس)) .

36	كُتِبَ أَوْ (1) حِفْظًا	(سَمِعْتُ) ، أَوْ
5.	وَقُلْ: (حَدَّثَنَا)	(أَخْبَرَنَا) ، (أُنْبَأْنَا)
36	وَقَدَّمَ (الْخَطِيبُ)	(سَمِعْتُ) إِذْ لَا يَقْبَلُ (2)
6.		التَّأْوِيلَا
أَنْ يَقُولَا :		
36	وَبَعْدَهَا (حَدَّثَنَا) ،	وَبَعْدَ دَا (أَخْبَرَنَا) ،
7.	(حَدَّثَنِي)	(أَخْبَرَنِي)
36	وَهُوَ كَثِيرٌ وَ (يَزِيدُ)	وَعَيَّرُ وَاحِدٍ لِمَا قَدْ
8.	اسْتَعْمَلَهُ	حَمَلَهُ
36	مِنْ لَفْظٍ شَيْخِهِ ،	(أُنْبَأْنَا) ، (نَبَأْنَا) وَقَلَّ
9.	وَبَعْدَهُ تَلَا :	
37	وَقَوْلُهُ : (قَالَ لَنَا)	كَقَوْلِهِ : (حَدَّثَنَا)
0.	وَنَحْوَهَا	لَكِنَّهَا
37	الْعَالِبُ اسْتِعْمَالُهَا	وَدُونَهَا (قَالَ) بِلَا
1.	(3) مُذَاكَرُهُ	مُجَارَرُهُ (4)
37	وَهِيَ عَلَى السَّمَاعِ	لَا سِيَّمَا مَنْ عَرَفُوهُ
2.	إِنْ يُدْرَ اللَّقِي	فِي الْمُضِي

1 (؟) بوصل همزة ((أو)) لضرورة الوزن .
 (2) في نسخة جـ من متن الألفية : ((تقبل)) .
 (3) في نسخة جـ من متن الألفية : ((في استعمالها)) وهو خطأ في الوزن .
 (4) في ف و ع والنفائس وفتح المغيث : ((مجارره)) بالواو ثم الراء ، وما أثبتناه من النسخ الخطية ، ومن جميع متن الألفية ، وهو كذلك عند السيوطي في شرحه ص 364 ، وقد نص عليه المصنف كما سيأتي إذ قال : ((برأين)) .

37 أَنْ لَا يَقُولَ دَا بَعِيرٍ (1) مَا سَمِعَ مِنْهُ (كَحَجَاجٍ) وَلَكِنْ (2) يَمْتَنِعُ

37 غُمُومُهُ عِنْدَ ذَاكَ عَلَى الَّذِي بَدَأَ الْخَطِيبِ وَقُصِرَ الْوَصْفِ اشْتَهَرَ

التَّانِي : الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ 37 ثُمَّ الْقِرَاءَةُ الَّتِي نَعَتَهَا (3) قَرَأَتَهَا مُعْظَمُهُمْ عَرَضًا سَوَا

37 مَنْ حَفِظَ أَوْ كَتَبَ وَالشَّيْخُ حَافِظٌ لِمَا عَرَضْنَا (4) سَمِعْنَا

37 أَوَّلًا ، وَلَكِنْ أَصْلُهُ يُمْسِكُهُ بِنَفْسِهِ ، أَوْ ثِقَةً مُمْسِكُهُ

37 قُلْتُ : كَذَا إِنْ ثِقَةً يَحْفَظُهُ (5) مَعَ اسْتِمَاعٍ فَافْتِنِعْ مِمَّنْ سَمِعَ

37 وَأَجْمَعُوا أَخْذًا بِهَا ، نَقَلَ الْخِلَافَ ، وَبِهِ مَا وَرَدُوا

-
- (1) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((لغير)) .
(2) في نسخة (ج) من متن الألفية : ((وليس)) ، والوزن صحيح في كليهما ، وما أثبتناه من بقية النسخ الخطية لمتن الألفية وشروحها .
(3) في النفائس ، وفتح المغيـث : ((سَوَى)) وهو كذلك في (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية . وفي شرح فتح الباقي : ((سَوَا)) بفتح أوله والقصر لغة في سَوَاء ، وعليه المعنى ، وانظر : اللسان 413 / 14 (سوا) .
(4) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
(5) حقُّ (يحفظه) الجزم ، ولا يستقيم الوزن على هذا الضبط ، فحركات اللفظة ؛ لضرورة الوزن .

38 وَالْخُلْفُ فِيهَا هَلْ 0. تُسَاوِي⁽⁶⁾ الْأَوَّلَا
أَوْ دُونَهُ أَوْ قَوْفَهُ ؟
فَنُقِلَا

38 عَنِ (مَالِكٍ) وَصَحْبِهِ 1. وَمُعْظَم
(كُوفَةٍ) وَ(الْحِجَارِ)
أَهْلِ الْحَرَمِ

38 مَعَ (البُّخَارِيِّ) هُمَا 2. سَيِّانٍ
وَ (ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ)
مَعَ (النُّعْمَانِ)

38 قَدْ رَجَّحَا⁽¹⁾ الْعَرَضَ 3. وَعَكَّسَهُ أَصَحَّ
وَجَلَّ (أَهْلَ الشَّرْقِ)
نَحْوَهُ جَنَحَ

38 وَجَوَّدُوا فِيهِ قَرَأْتُ 4. أَوْ قُرِئَ
مَعَ وَ (أَنَا أَسْمَعُ) ثُمَّ
عَبَّرَ

38 بِمَا مَضَى فِيأَوَّلِ 5. مُقَيَّدَا
(قِرَاءَةً عَلَيْهِ) حَتَّى
مُنْشِدَا

38 (أُنْشَدْنَا قِرَاءَةً 6. عَلَيْهِ) لَا
(سَمِعْتُ) لَكِنْ
بَعْضُهُمْ قَدْ خَلَا

38 وَمُطْلَقُ التَّحْدِيثِ 7. وَالْإِخْبَارِ
مَنْعَهُ (أَحْمَدُ) دُو
الْمُقَدَّارِ

38 (وَالنَّسَبِيُّ) وَ(ابْنُ الْمُبَارَكِ)

(6) في نسخة جـ من متن الألفية : ((يساوي)) .
(1) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ونسخة ق من شروحيها ، وفي نسخة ن و س و هـ و ع و ف من شروح الألفية :
((رجح)) ، وما أثبتناه هو الصواب .

8. وَ(التَّيْمِيُّ يَحْيَى) الْحَمِيدُ سَعْيَا
- 38 وَدَهَبَ (الزُّهْرِيُّ) 9. وَ(الْقَطَّانُ)
- 39 وَمُعْظَمُ (الْكُوفَةِ) 0. وَ(الْحِجَارِ)
- 39 وَأَبْنُ جُرَيْجٍ وَكَدَا 1. وَ(الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ)
- 39 وَ(مُسْلِمٌ) وَجُلُّ (أَهْلُ 2. الشَّرْقِ)
- 39 وَقَدْ عَزَاهُ صَاحِبُ 3. الْإِنْصَافِ
- 39 وَالْأَكْثَرُونَ وَهُوَ (2) 4. الَّذِي اشْتَهَرَ
- 39 وَبَعْضُ مَنْ قَالَ بِذَا 5. أَعَادَا
- 39 فِي كُلِّ مَثْنٍ قَائِلًا : 6. (أَخْبَرَكَ)
- 39 قُلْتُ وَذَا رَأَيْ الَّذِينَ 7. اشْتَرَطُوا
- إِعَادَةَ الْإِسْنَادِ وَهُوَ شَطَطُ

- 39 8. **وَاخْتَلَفُوا إِنْ أُمْسَكَ^{تَفْرِيعَاتُ} الْأَصْلَ رِضًا** **وَالشَّيْخُ لَا يَحْفَظُ مَا قَدْ عُرِضَا**
- 39 9. **فَبَعْضُ نُظَّارِ الْأُصُولِ يَبْطِلُهُ** **وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ⁽²⁾ يَقْبَلُهُ**
- 40 0. **وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ فَإِنْ لَمْ يُعْتَمَدْ** **مُمْسِكُهُ فَذَلِكَ⁽²⁾ السَّمَاعُ رَدُّ**
- 40 1. **وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَكَتَ الشَّيْخُ وَلَمْ يُقِرَّ لَفْظًا ، قَرَأَهُ الْمَعْظَمُ**
- 40 2. **وَهُوَ الصَّحِيحُ كَافِيًا ، وَقَدْ مَنَعَ** **بَعْضُ أُولَى الظَّاهِرِ مِنْهُ ، وَقَطَعَ**
- 40 3. **بِهِ (أَبُو الْقَتَحِ سُلَيْمُ الرَّازِي)** **ثُمَّ (أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِي)⁽³⁾**
- 40 4. **كَذَا (أَبُو نَصْرٍ) وَقَالَ : يُعْمَلُ** **بِهِ وَالْفَاطِ الْأَدَاءِ الْأَوَّلُ**
- 40 5. **وَالْحَاكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عَهَدَا** **عَلَيْهِ أَكْثَرُ الشُّيُوخِ فِي الْأَدَا**
- 40 **حَدَّثَنِي فِي اللَّفْظِ** **وَاجْمَعُ صَمِيرُهُ إِذَا**

⁽²⁾ (?) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((المحققين)) .

⁽²⁾ في النفائس : ((فذاك)) .

⁽³⁾ بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

6. حَيْثُ لِنُقَرِّدَا تَعَدَّدَا

40 وَالْعَرَضُ (4) إِنْ 7. تَسْمَعُ فَقُلْ أَخْبَرْنَا
أَوْ قَارِئًا (أَخْبَرَنِي) وَأَسْتَحْسِنَا

40 وَنَحْوُهُ عَنْ (ابْنِ 8. وَهَبٍ) رُويَا
وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ لَكِنْ رَضِيَا

40 وَالشَّكُّ فِي الْأَخْذِ 9. أَكَانَ وَحْدَهُ
أَوْ مَعَ (1) سِوَاهُ ؟ فَأَعْتَبَارُ الْوَحْدَةِ

41 مُخْتَمِلٌ لَكِنْ رَأَى 0. الْقَطَّانُ
الْجَمْعَ فِيمَا أَوْ هَمَّ الْإِنْسَانُ

41 فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ 1. وَلَا وَحْدَةً قَدْ
اخْتَارَ فِي دَا الْبَيْهَقِيُّ وَاعْتَمَدَ

41 وَقَالَ (أَحْمَدُ) : اتَّبِعْ 2. لَفْظًا وَرَدَّ
لِلشَّيْخِ فِي أَدَائِهِ وَلَا تَعَدَّدُ (2)

(4) قال البقاعي 248 / ب : ((والعرض - بالجر - عطفاً على قوله : اللفظ ، والمقول محذوف ، أي : واختار في العرض هذا التفصيل وهو أنك : إن تسمع بقراءة غيرك إلى آخره ، ويجوز أن يرفع على أنه مبتدأ وخبره جملة الشرط بتقدير رابط ، أي : إن تسمع فيه ، أي : إن تكن سامعاً فقل : أخبرنا ، أو تكن قارئاً فقل : أخبرني)) . وكذا في جميع النسخ الخطية ، وفي النفائس ، وفتح المغيث بالنصب .

(1) بتسكين العين .

(2) أصلها : تتعدَّى ، فحذفت التاء الأولى تخفيفاً ، ولام الفعل للجزم بالنهي ، والمراد : لا تتجاوز لفظه وتبدله بغيره . انظر : النكت الوفية 249 / ب ، وفتح المغيث 46 / 2 .

41.3 وَمَنْعَ الْإِبْدَالِ فِيْمَا - الشَّيْخُ - لَكِنْ حَيْثُ رَأَوْا عُرقًا

41.4 بِأَنَّهُ سَوَى قَفِيهِ مَا فِي النَّقْلِ بِالْمَعْنَى ، وَمَعَ دَا قَيْرَى

41.5 بِأَن دَا فِيْمَا رَوَى دُو بِاللَّفْظِ لَا مَا وَضَعُوا فِي الْكُتُبِ

41.6 وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ مِنَ نَاسِخٍ ، فَقَالَ بَامْتِنَاعِ

41.7 (الْإِسْقَرَايِينِي) مَعَ (الْحَرْبِي) وَ(ابْنِ عَدِيٍّ) وَعَنْ (الصَّبْغِي) (3)

41.8 لَا تَرَوْ تَحْدِيثًا وَإِخْبَارًا ، قُلْ حَصَرْتُ وَالرَّازِيُّ وَهُوَ الْحَنْظَلِي

41.9 وَ(ابْنُ الْمُبَارَكِ) وَجَوَزَ (الْحَمَالُ) وَالشَّيْخُ دَهَبُ

42.0 بِأَن خَيْرًا مِنْهُ أَنْ فَحَيْثُ فَهْمٌ صَحٌّ ، أَوْ لَا بَطْلًا

42 كَمَا جَرَى إِمْلَاءَ (إِسْمَاعِيلَ)

(3) في نسخة ق و س من شرح الألفية : ((الصبغى)) بالصاد المعجمة ، وفي بقية النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية : ((الصبغى)) بالصاد المهملة ، وهو الصواب ، فهو : أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الصبغى كذا في الانساب للسمعاني 531 / 3 .

1. لِلدَّارِ قُطْنِي حَيْثُ عَدُّ عَدًّا وَسَرَدُ
- 42 وَذَاكَ يَجْرِي فِي هَيْدُ نَمَ حَتَّى خَفِيَ
2. الْكَلَامُ أَوْ إِذَا الْبَعْضُ ، كَذَا
- 42 إِنْ بَعْدَ السَّامِعِ ، ثُمَّ فِي الظَّاهِرِ الْكَلِمَتَانِ
3. يَحْتَمَلُ أَوْ أَقْلُ
- 42 وَيَذْهَبُ بَعْضُ الشَّيْخِ أَنْ إِسْمَاعِيلَ جَبْرًا لِنَقْصِ
4. يُجِيزَ مَعَ إِنْ يَقَعُ (3)
- 42 قَالَ: ابْنُ عَنَابٍ وَلَا إِبْرَاهِيمَ مَعَ السَّمَاعِ
5. غَنَى (4) عَنْ تَقَرَّنَ (3)
- 42 وَسُئِلَ (ابْنُ حَنْبَلٍ) أَدْعَمُهُ فَقَالَ : أَرْجُو
6. إِنْ حَرَفًا يُعْقَى
- 42 لَكِنْ (أَبُو نُعَيْمٍ) فِي الْحَرْفِ
7. الْفَضْلُ مَنَعَ تَسْتَفْهِمُهُ (4) فَلَا يَسَعُ
- 42 إِلَّا بَأَن يَرْوِي تِلْكَ عَنْ مُفْهِمٍ ، وَ (5)
8. الشَّارِدَةُ نَحْوُهُ عَنْ (زَائِدَةٍ)

³(?) في نسخة (أ) من متن الألفية والنفاثس : ((أن وقع)) ، وفي النفاثس : ((إن وقع)) .

⁴(?) في نسخة (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية : ((غناء)) .
(3) في نسخة (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية : ((تقترن)) ، وفي النفاثس : ((يُقَرَّن)) .

(4) في نسخة (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية : ((يستفهمه)) .

(5) في ف : ((عن)) بدل الواو ، وليس بشيء .

42 وَ(خَلْفُ بْنُ سَالِمٍ) 9. قَدْ قَالَ : نَا
إِذْ قَاتَهُ حَدَّثَ (6) مِنْ
حَدَّثَنَا

43 مِنْ قَوْلِ سُفْيَانَ ، 0.
وَسُفْيَانُ اكْتَفَى
بِلَفْظِ مُسْتَمِلٍ عَنْ
الْمُتَمَلِّقِ

43 كَذَاكَ (حَمَّادُ بْنُ 1.
زَيْدٍ) أَفْتَى :
إِسْتَفْهَمَ الَّذِي يَلِيكَ
، حَتَّى

43 رَوَوْا عَنْ (الْأَعْمَشِ) 2.
: كُنَّا نَعُدُّ
(لِلنَّخَعِيِّ) قَرِيبًا قَدْ
يَبْعُدُ

43 الْبَعْضُ - لَا يَسْمَعُهُ 3.
- فَيَسْأَلُ
الْبَعْضُ عَذَّةً ، ثُمَّ كُلُّ
يَذُقُ قُلُ

43 وَكُلُّ ذَا تَسَاهُلٍ ، 4.
وَقَوْلُهُمْ :
يَكْفِي مِنَ الْحَدِيثِ
شَمَهُ ، فَهُمْ

43 عَنُوا إِذَا أَوَّلَ (1) 5.
شَيْءٍ سُئِلَ
عَرَفَهُ ، وَمَا عَنُوا
تَسَهَّلَا

43 وَإِنْ يُحَدَّثُ مِنْ وَرَاءِ 6.
سِتْرٍ
- عَرَفْتَهُ بِصَوْتِهِ لَوْ (2)
ذِي خُبْرٍ

43 صَحَّ ، وَعَنْ شُعْبَةَ لَا 7.
إِنْ (3) بِلَا ، وَحَدِيثُ

(6) فِي ف و ع : ((حَدِيث)) .

(1) انْظُر : النِّكَاتُ الْوُفِيَّةُ 253 / ب .

(2) بِوَصْلِ هَمْزَةٍ (أَوْ) ؛ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ .

تَرَوْ لَنَا	أَمَّنَا
43. وَلَا يَضُرُّ سَامِعًا أَنْ يَمْتَنَعَهُ (4)	الشَّيْخُ أَنْ يَرْوِي مَا قَدْ سَمِعَهُ
43. كَذَلِكَ التَّخْصِيصُ أَوْ رَجَعْتُ	مَا لَمْ يَقُلْ: أَخْطَأْتُ أَوْ شَكَّتُ
الثَّالِثُ : الْإِجَازَةُ	
44. ثُمَّ الْإِجَازَةُ تَلَى السَّمَاعَا .0	وَنُوعَتْ لِتِسْعَةِ أَنْوَاعَا
44. 1. أَرْقَعُهَا بِحَيْثُ لَا مَنَاولُهُ	تَغْيِيثُهُ الْمُجَازَ وَالْمُجَازَ لَهُ
44. 2. وَبَعْضُهُمْ حَكَى اتِّفَاقَهُمْ عَلَى	جَوَازَ دَا ، وَذَهَبَ (الْبَاجِي) إِلَى
44. 3. نَفَى الْخِلَافِ مُطْلَقًا ، وَهُوَ غَلَطُ	قَالَ : وَالْاِخْتِلَافُ فِي الْعَمَلِ قَطُ

(3) بكسر الهمزة على الحكاية كما أشار إليه البقاعي. انظر : النكت الوفية 253 / ب.

(4) قال البقاعي : ((أَنْ يَمْتَنَعَهُ)) في موضع رفع على أنه فاعل ((يَضُرُّ)) ، و ((الشَّيْخُ)) فاعل ((يَمْنَعُ)) ، و ((أَنْ يَرْوِيَ)) مفعوله . النكت الوفية 253 / ب .

44 4. وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بَأْنُ (5)
لِلشَّافِعِيِّ
قَوْلَانِ فِيهَا ثُمَّ بَعْضُ
تَابِعِي (6)

44 5. مَذْهَبُهُ (القَاضِي)
حُسَيْنٌ (1) مَنَعَا
وَصَاحِبُ (الْحَاوِي) بِهِ
قَدْ قَطَعَا

44 6. قَالَا كَشُوعِي (2) وَلَوْ
جَارَتْ إِذَنْ
لَبَطِلَتْ رَحْلَةُ طَلَّابِ
السُّنَنِ

44 7. وَعَنْ (أَبِي الشَّيْخِ)
مَعَ (الْحَرَبِيِّ)
إِبْطَالُهَا كَذَاكَ
(لِلسَّجَزِيِّ)

44 8. لَكِنْ عَلَى جَوَازِهَا
اسْتَقَرَّ
عَمَلُهُمْ ، وَالْأَكْثَرُونَ
طَرَّا

44 9. قَالُوا بِهِ ، كَذَا وَجُوبُ
الْعَمَلِ
بِهَا ، وَقِيلَ: لَا كَحُكْمِ
الْمُرْسَلِ

45 0. وَالثَّانِي (3): أَنْ يُعَيَّنَ
الْمُجَازَ لَهُ
دُونَ الْمُجَازِ ، وَهُوَ
أَيْضًا قَبْلَهُ

(5) بتخفيف ((أَنْ)) المشددة ؛ لضرورة الوزن .
(6) في البيت تضمين عروضي وهو تعليق البيت بالبيت الذي يليه ، وهو خطأ عروضي .

(1) في (أ) من متن الألفية ومطبوعتي ف و ع : ((القاضي الحسين)) ، وفي النفائس : ((قاضي حسين)) ، وما أثبتناه من بقية النسخ ، قال البقاعي : ((في نسخة منكر فهو منون ، والجزء الأخير مطوي ، وفي نسخة ((الحسين منعا)) مخبول لاجتماع الخبن فيه والطي ، فيخالف قافية البيت الثاني ، فالتنكير أحسن)) النكت الوفية 254 / أ .

(2) بالتنوين ؛ لضرورة الوزن .

(3) حذفت الياء من ((الثاني)) ؛ لضرورة الوزن .

- 45 1. جُمُهُورُهُمْ رِوَايَةً
وَعَمَلًا
وَالْخُلْفُ أَقْوَى فِيهِ
مِمَّا قَدْ خَلَا
- 45 2. وَالثَّالِثُ : التَّعْمِيمُ
فِي الْمُجَازِ
لَهُ ، وَقَدْ مَالَ إِلَى
الْجَوَازِ
- 45 3. مُطْلَقًا (الْخَطِيبُ)
(وَابْنُ مَنَدَةَ)
ثُمَّ (أَبُو الْعَلَاءِ) أَيْضًا
بَعْدَهُ
- 45 4. وَجَازَ لِلْمَوْجُودِ عِنْدَ
(الطَّبْرِيِّ)
وَالشَّيْخُ لِلْإِبْطَالِ مَالَ
فَاحْذَرِ (4)
- 45 5. وَمَا يَعُمُّ مَعَ وَصْفِ
حَصْرِ (1)
كَالْعُلَمَاءِ (2) يَوْمَئِذٍ
بِالثَّغْرِ (3)
- 45 6. فَإِنَّهُ إِلَى الْجَوَازِ
أَقْرَبُ
قُلْتُ (عِيَاضُ) قَالَ:
لَسْتُ أَحْسِبُ
- 45 7. فِي ذَا اخْتِلَافًا
بَيْنَهُمْ مِمَّنْ يَرَى
إِجَارَةً لِكُونِهِ مُنْحَصِرًا

(4) في نسخة (أ) من متن الألفية والنفايس : ((فاحذري)) .
(1) كذا في (أ) و (ب) و (ج) ، وفي بقية النسخ : ((حصري))
والصحيح ما أثبت .
(2) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .
(3) كذا في (أ) و (ب) و (ج) ، وفي بقية النسخ : ((الثغري))
والصحيح ما أثبت .

- 45 وَالرَّابِعُ : الْجَهْلُ 8.
يَمَنْ أُجِيزَ لَهُ
أَوْ مَا أُجِيزَ كَأَجَزْتُ
أَزْفَلَ لَهَا
- 45 بَعْضَ سَمَاعَاتِي ، 9.
كَذَا إِنْ سَمَى
كِتَاباً أَوْ (4) شَخْصاً
وَقَدْ تَسَمَّى
- 46 بِهِ سِوَاهُ ثُمَّ لَمَّا 0.
يَتَضَحَّ
مُرَادُهُ (5) مِنْ ذَلِكَ
فَهُوَ لَا يَصِحُّ
- 46 أَمَّا الْمُسَمَّوْنَ مَعَ 1.
الْبَيَانِ (6)
فَلَا يَصُرُّ الْجَهْلُ
بِالْأَعْيَانِ
- 46 وَتَنْبَغِي (7) الصَّحَّةُ إِنْ 2.
جَمَلُهُمْ (8)
مِنْ غَيْرِ عَدٍّ وَتَضَفِّي
لَهُمْ
- 46 وَالْخَامِسُ : التَّغْلِيْقُ 3.
فِي الْإِجَارَةِ
يَمَنْ يَشَاوُهَا الَّذِي
أَجَارَهُ
- 46 أَوْ غَيْرُهُ مُعَيَّناً ، 4.
وَالْأَوَّلَى
أَكْثَرُ جَهْلاً ، وَأَجَارَ
الْكَلَا
- 46 مَعاً (أَبُو يَغْلَى) 5.
الْإِمَامُ الْحَنْبَلِيُّ
مَعَ (ابْنِ عُمْرُوسٍ)
وَقَالَا: يَنْجَلِي

(4) بالإدراج ؛ لضرورة الوزن .
(5) في (النفائس) : (مراداه) وهو خطأ .
(6) في نسخة (ب) من متن الألفية : (البياني) وهو خطأ .
(7) في نسخة ن و ق و س : (وينبغي) .
(8) قال البقاعي في نكته الوفية 256 / أ : أي : جَمَعَهُمْ ، يقال :
جَمَلَ الشَّيْءَ إِذَا جَمَعَهُ ، والحساب أي : رَدُّهُ إِلَى الْجُمْلَةِ . وينظر :
لسان العرب 11 / 27 مادة (جمل).

- 46 الجَهْلُ إِذْ يَشَاوُهَا ، 6. بَطْلَانُهَا أَفْتَى بِذَاكَ (طَاهِرٌ) ⁽⁵⁾
- 46 قُلْتُ : وَجَدْتُ (ابن أبي حَيْثَمَةَ) 7. أَجَارَ كَالثَّانِيَةِ الْمُبْهَمَةِ
- 46 وَإِنْ يَفْعُلْ : مَنْ شَاءَ 8. وَتَخَوُّهُ (الْأَزْدِيُّ) مُجِيرًا كَتَبَا
- 46 أَمَّا : أَجَزْتُ لِفُلَانٍ 9. فَإِلَّا ظَهَرَ الْأَقْوَى الْجَوَارُ فَاعْتَمِدْ
- 47 وَالسَّادِسُ : الْإِذْنُ 0. كَقَوْلِهِ : أَجَزْتُ لِفُلَانٍ مَعَ ⁽⁶⁾
- 47 أَوْلَادِهِ وَنَسْلِهِ 1. حَيْثُ أَتَوْا أَوْ حَصَّصَ الْمَعْدُومَ بِهِ
- 47 وَهُوَ أَوْهَى ، وَأَجَارَ 2. (ابْنُ أَبِي دَاوُدَ) وَهُوَ مُثْلًا
- 47 بِالْوُفْقِ ، لَكِنْ (أَبَا 3. الطَّيِّبِ) رَدُّ كِلَيْهِمَا وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ
- 47 كَذَا أَبُو نَصْرِ . وَجَارَ 47. عِنْدَ الْخَطِيبِ وَبِهِ قَدْ

⁵ (?) كذا في النسخ كلها ، وفي النفايس : ((بذاك أفْتَى ...)) ، وبصح الوزن به .

⁶ (?) بلا تنوين ؛ لضرورة الوزن ، وقد دخل هذا الشطر الشكل وهو حذف الساكن السابع . وهو لا يدخل بحر الرجز الذي كتبت عليه القصيدة .

سُبِقَا

4. مُطْلَقًا

47 ⁽⁷⁾ مِنْ إِبْنِ عُمرُوسٍ ⁽⁴⁾ مَعَ الْفَرَّاءِ
وَقَدْ رَأَى الْحُكْمَ عَلَى
اسْتِوَاءٍ

47 فِي الْوُقُوفِ فِي
صِحَّتِهِ ⁽⁸⁾ مَنْ تَبِعَا
أَبَا حَنِيفَةَ ⁽²⁾ وَمَالِكًا
مَعَا

47 وَالسَّيَّاعُ : الإِذْنُ
لِغَيْرِ أَهْلِ
لِلْأَخِذِ عَنْهُ كَافِرٍ أَوْ
طِفْلٍ

47 غَيْرِ مُمَيِّزٍ وَذَا الْأَخِيرُ
رَأَى (أَبُو الطَّيِّبِ)
وَالْجُمُهُورُ

47 وَلَمْ أَجِدْ فِي كَافِرٍ
تَقْلًا ، بَلَى ⁽³⁾
بَحْصَرَةٍ (الْمِزْيِ) تَثْرَا
فَعْلًا

48 وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَمْلِ
أَيْضًا تَقْلًا
وَهُوَ مِنَ الْمَعْدُومِ
أُولَى ⁽⁴⁾ فَعْلًا

- ⁷ (?) بكسر النون لالتقاء الساكنين .
⁽⁴⁾ عُمُرُوس : ضبطه السمعاني في الأنساب 4 / 210 - بفتح العين ، ومثله في فتح المغيـث 2 / 81 وفتح الباقي 2 / 70 ، وضبطه الفيروزآبادي بضمِّها ، ثمَّ قَالَ : وفتحـه من لحن المُحَدِّثين . انظر : القاموس المحيط مع شرحه تاج العروس 16 / 281 ، وراجع ترجمة ابن عمروـس في سير أعلام النبلاء 18 / 73 .
⁸ (?) كذا في النسخ كلها وفي النفائس : ((... أي في صحة ...)) والوزن صحيح به أيضاً .
⁽²⁾ في فتح المغيـث بالصرف لضرورة الوزن ، وليس من ضرورة هنا ؛ لأن الوزن مستقيم بلا صرف ، والإبقاء على الأصل أولى ، فضلاً عن عدم وجود الضرورة أصلاً .
⁽³⁾ في (ب) : ((بلا)) وهو خطأ .
⁽⁴⁾ في (ب) : ((أولا)) وهو خطأ .

- 48 1. وَ(لِلْخَطِيبِ) لَمْ أَجِدْ مَنْ فَعَلَهُ
قُلْتُ: رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سَأَلَهُ
- 48 2. مَعَ أَبِيهِ فَأَجَارَ ، وَلَعَلَّ
مَا اصْفَحَ الْأَسْمَاءَ (5) فِيهَا إِذْ فَعَلَ
- 48 3. وَيَتَّبِعِي الْبِنَا عَلَى مَا ذَكَّرُوا
هَلْ يُعَلِّمُ الْحَمْلُ ؟ وَهَذَا أَظْهَرُ (6)
- 48 4. وَالتَّامِينَ : الإِذْنُ بِمَا سَيَحْمِلُهُ
الشَّيْخُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَا تُبْطِلُهُ
- 48 5. وَبَعْضُ عَصْرِيَّ (7) عِيَاضٍ بَدَلَهُ
و(ابْنُ مُغِيثٍ) لَمْ يُجِبْ مَنْ سَأَلَهُ
- 48 6. وَإِنْ يَقُلْ : أَجْرُهُ مَا صَحَّ لَهُ
أَوْ سَيَصِحُّ ، فَصَحِيحُ عَمَلُهُ
- 48 7. (الدَّارِفُطْنِيُّ) وَسِوَاهُ أَوْحَدُفْ
يَصِحُّ جَارَ الْكُلِّ حَيْثُمَا عَرَفَ
- 48 8. وَالتَّاسِعُ : الإِذْنُ بِمَا أَجِزَا
لِشَيْخِهِ ، فَقِيلَ : لَنْ يَجُوزَا

(5) في ف و ع : ((الاسما)) ، وما أثبت هو الصحيح وزناً .

(6) قال البقاعي : أي : أنه يعلم ، أي : يُعامل مُعاملة المعلوم .
النكت الوفية 258 / ب .

(7) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((عصرتي)) .

48 وَرَدَّ ، وَالصَّحِيحُ : عَلَيْهِ قَدْ جَوَزَهُ النَّقَّادُ
9. الْأَعْتِمَادُ

49 أَبُو نُعَيْمٍ ، وَكَذَا ابْنُ
0. عُفْدَةُ وَالذَّارِقُطْنِيُّ وَتَصَرُّ
بَعْدَهُ

49 وَالْي ثَلَاثًا بِإِجَارَةٍ
1. وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ وَالْي
بِخُمْسٍ (1) يُعْتَمَدُ

49 وَيَتَّبِعِي تَأْمُلُ
2. الْإِجَارَةُ فَحَيْثُ شَيْخُ شَيْخِهِ
أَجَارَهُ

49 بَلَفُظَ مَا صَحَّ لَدَيْهِ
3. لَمْ يُخَطَّ (2) مَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ
مِنْهُ فَقَطَّ

49 أَجَزْتُهُ (ابْنُ فَارِسٍ لَفْظُ الْإِجَارَةِ وَشَرَطُهَا
4. (قَدْ نَقَلَهُ وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ قَدْ
أَجَزْتُ لَهُ

49 وَإِنَّمَا تُسْتَحْسَنُ
5. الْإِجَارَةُ مِنْ عَالِمٍ بِهِ (3) ، وَمَنْ
أَجَارَهُ

(1) في نسخة ن والمطبوع : ((لخمس)) ، والمثبت من بقية
النسخ الخطية ، والنفايس ، وفتح المغيث .
(2) قال البقاعي : ((مضارع خطاه : خطية ، أي : لم يتعدَّ ولم
يتجاوز ما صحَّ عند شيخه ...)) . النكت الوفية 259 / ب ،
وانظر : شرح السيوطي للألفية 258 .
(3) في (أ) والنفايس : ((بها)) والمثبت من بقية النسخ الخطية
وأشار في فتح الباقي إلى ذلك الاختلاف 87 / 2 .

- 49 طَالِبَ عِلْمٍ (وَالْوَلِيدُ) ذَا ذَكَرَ 6.
عَنْ (مَالِكٍ) شَرْطاً وَعَنْ (أَبِي عُمَرَ)
- 49 أَنْ الصَّحِيحَ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ 7.
إِلَّا لِمَاهِرٍ وَمَا لَا يَشْكِلُ
- 49 وَاللَّفْظُ إِنْ تُجَرَّ بِكُتُبٍ أَحْسَنُ 8.
أَوْ دُونَ لَفْظٍ (4) فَانُوا وَهُوَ أَدُونُ

- الرَّابِعُ : الْمُنَاوَلَةُ
499 ثُمَّ الْمُنَاوَلَاتُ (9) إِمَّا تَقْتَرِنُ .
- 500 أَعْلَى الْإِجَارَاتِ ، وَأَعْلَاهَا إِذَا .
أَعْطَاهُ مُلْكًا فَإِغَارَةً كَذَا
- 501 أَنْ يَخْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَهُ .
عَرْضاً وَهَذَا الْعَرْضُ لِلْمُنَاوَلَةِ
- 502 وَالشَّيْخُ دُوْ مَعْرِفَةٍ فَيَنْظُرُهُ (10) .
ثُمَّ يُنَاوِلُ (3) الْكِتَابَ مُخْضِرُهُ
- 503 يَقُولُ : هَذَا مِنْ حَدِيثِي (4) فَارْزُوهُ .
وَقَدْ حَكَّوْا عَنْ (مَالِكٍ) وَنَحْوِهِ

(4) بعد هذا في مطبوعتي ع و ف كلمة : ((قالوا)) ، وهي زيادة يختل معها الوزن .

(9) (?) في نسخة س من شرح الألفية : ((المناولة)) .
(2) و (3) (ينظره) و (يناول) منصوبة عطفاً على يحضر في البيت السابق .

(10) (4) في نسخة ب من متن الألفية : ((من سماعي)) .

504	بِأَنَّهَا تُعَادِلُ السَّمَاعَا	وَقَدْ أَبَى الْمُفْتُونَ ذَا امْتِنَاعَا
505	إِسْحَاقُ وَالتُّورِيُّ مَعَ النُّعْمَانِ	وَالشَّافِعِيُّ وَ أَحْمَدُ الشَّيْبَانِيُّ
506	و(ابْنُ الْمُبَارَكِ) وَعَيْرُهُمْ رَأَوْا	بِأَنَّهَا أَنْقَضُ ، قُلْتُ : قَدْ حَكَّوْا
507	إِجْمَاعُهُمْ بِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ	مُعْتَمَدًا ، وَإِنْ تَكُنْ مَرْجُوحَةً
508	أَمَّا إِذَا نَاولَ وَ اسْتَرَدَّ	فِي الْوَقْتِ صَحَّ وَالْمُجَازُ أَدَّى
509	مِنْ نُسخَةٍ قَدْ وَأَقَعْتُ مَرْوِيَةً	وَهَذِهِ لَيْسَتْ لَهَا مَرْيَةٌ
510	عَلَى الَّذِي عَيْنَ فِي الْإِجَارَةِ	عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لَكِنْ مَارَهُ
511	أَهْلُ الْحَدِيثِ آخِرًا وَقَدِّمًا (5)	أَمَّا إِذَا مَا الشَّيْخُ لَمْ يَنْظُرْ مَا
512	أَخْضَرَهُ الطَّلَبُ لَكِنْ اعْتَمَدَ (1)	مَنْ أَخْضَرَ الْكِتَابَ وَهُوَ مُعْتَمَدٌ
513	صَحَّ وَإِلَّا بَطَلَ اسْتِيقَانَا	وَإِنْ يَقُلْ : أَجْزُهُ إِنْ كَانَا
514	ذَا مِنْ حَدِيثِي ، فَهُوَ فِعْلٌ حَسَنٌ	يُفِيدُ حَيْثُ وَقَعَ (2) التَّبِينُ

(5) انظر : النكت الوفية 265 / أ .

(1) كذا في النسخ ، وفي (النفائس) و (فتح المغيـث) : ((واعتمد)) ، والوزن صحيح في كليهما .

(2) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((يقع)) .

51	وَإِنْ خَلَّتْ مِنْ إِذْنِ الْمُنَاوَلَةِ	قِيلَ : يَصِحُّ (3) وَالْأَصَحُّ بِأُطْلَعِ
51	كَيْفَ يَقُولُ مَنْ رَوَى وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ	بِالْمُنَاوَلَةِ وَالْإِجَازَةِ ؟ (فَمَالِكُ) وَ(أَبْنُ
6.	رَوَى مَا تُؤُولَا	شَهَابٍ) جَعَلَا
51	إِطْلَاقُهُ (حَدَّثَنَا)	يَسُوعُ وَهُوَ لَائِقُ
7.	وَ(أَخْبَرَا)	يَمَنْ يَرَى
51	الْعَرَضَ كَالسَّمَاعِ	بَعْضُهُمْ (4) فِي
8.	بَلْ أَجَازَهُ	مُطْلَقِ الْإِجَازَةِ
51	وَ(الْمَرْزُبَانِي)	أَخْبَرَ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ
9.	وَ(أَبُو نَعِيمٍ)	الْقَوْمِ
52	تَفْيِيدُهُ يَمَّا يُبَيِّنُ	إِجَازَةً تَنَاوَلَا هُمَا
0.	الْوَاقِعَا	مَعَا
52	أِذْنِ لِي، أَطْلَقَ	سَوَّعَ لِي، أَبَاحَ لِي،
1.	لِي، أَجَازَنِي	نَاوَلَنِي
52	وَإِنْ أَبَاحَ الشَّيْخُ	إِطْلَاقُهُ لَمْ يَكْفِ
2.	لِلْمُجَازِ	فِي الْجَوَازِ
52	وَبَعْضُهُمْ أَتَى	(شَافَهَنِي) (كَتَبَ
3.	بِلَفْظٍ مُؤَوِّهٍ	لِي) فَمَا سَلِمَ
52	وَقَدْ أَتَى بِـ (خَبَرَ	فِيهَا وَلَمْ يَخْلُ مِنْ
4.	(الْأَوْزَاعِي	النِّزَاعِ
52	وَلَفْظُ «أَنْ»	وَهُوَ مَعَ الْإِسْنَادِ دُو
5.	أَخْتَارُهُ	اِقْتِرَابِ
	(الْخَطَابِي)	

(3) في نسخة (أ) و (ج) من متن الألفية : ((يصح)) .

(4) بالإشباع ؛ لضرورة الوزن .

52.6	وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِي الْإِجَارَةِ	(أَنْبَأْنَا) كَصَاحِبِ الْوَجَارَةِ
52.7	وَاخْتَارَهُ (الْحَاكِمُ) فِيمَا شَافَهُ	بِالْإِذْنِ بَعْدَ عَرْضِهِ مُشَافَهُ
52.8	وَاسْتَحْسَنُوا لِلْبَيْهَقِيِّ مُضْطَلَحًا	(أَنْبَأْنَا) إِجَارَةً قَصْرًا
52.9	وَبَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ اسْتَعْمَلَ عَنْ	إِجَارَةً، وَهِيَ قَرِيبَةٌ لِمَنْ
53.0	سَمَاعُهُ مِنْ شَيْخِهِ فِيهِ يَشْكُ	وَحَرْفُ (عَنْ) بَيْنَهُمَا فَمُشْتَرِكُ
53.1	وَفِي الْبُخَارِيِّ قَالَ لِي : فَجَعَلَهُ	جِيرِيَّهُمْ ⁽¹⁾ لِلْعَرْضِ وَالْمَنَاوِلَةِ
532	ثُمَّ الْكِتَابَةُ بِحَطِّ الشَّيْخِ أَوْ	بِإِذْنِهِ عَنْهُ لِغَائِبِ وَلَوْ
533	لِحَاضِرٍ فَإِنْ أَجَارَ مَعَهَا	أَشْبَهَ مَا نَاوَلْ أَوْ جَرَّدَهَا
534	صَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمَشْهُورِ	قَالَ بِهِ (أَيُّوهُ) مَعَ ⁽²⁾ (مَنْصُورِ)
535	وَاللَّيْثُ وَالسَّمْعَانُ ⁽³⁾ قَدْ أَجَارَهُ	وَعَدَّهُ أَفْوَى مِنْ الْإِجَارَةِ

(1) عن المصنف بذلك : أبا عمرو محمد ابن أبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري . انظر : تعليقنا على موضعه من الشرح .
(2) بتسكين العين ؛ ليستقيم الوزن ، وهي لغة في (مع) .
(3) كذا في (ب) و (ج) ، وفي (أ) و (الفائس) و (فتح المغيث) : ((السمعاني)) بإثبات الياء (ياء النسب) ، ولا يصح الوزن بإثباتها ، فيجب أن تكتب ((السمعان)) دون الياء ؛ لضرورة الوزن .

- 536 وَبَعْضُهُمْ صِحَّةٌ
ذَلِكَ مَنَعًا
وَصَاحِبُ الْحَاوِيَةِ
قَدْ قَطَعَا
- 537 وَيَكْتَفِي أَنْ يَعْرِفَ
الْمَكْتُوبُ لَهُ
خَطَّ الَّذِي كَاتَبَهُ
وَأَبْطَلَهُ
- 538 قَوْمٌ لِلْأَشْتَبَاءِ
لَكِنْ رَدًّا
لِنُذْرَةِ اللَّبْسِ
وَحَيْثُ أَدَّى
- 539 قَالَتِ مَعَ
مَنْصُورٍ اسْتَجَارَا
(أَخْبَرْنَا) ، (حَدَّثْنَا)
جَوَازًا
- 540 وَصَحَّحُوا التَّقْيِيدَ
بِالْكِتَابَةِ
وَهُوَ الَّذِي يَلِيقُ
بِالنِّزَاهَةِ
- 54 وَهَلْ لِمَنْ أَعْلَمَهُ
الشَّيْخُ بِمَا
يُرْوِيهِ أَنْ يَرْوِيَهُ ؟
فَجَزَمَا
- 54 بِمَنْعِهِ
(الطُّوسِي) وَدَا
الْمُخْتَارُ
وَعِدَّةٌ ⁽¹⁾ كَابِن
جُرَيْجٍ صَارُوا
- 54 إِلَى الْجَوَازِ وَ
(أَبْنُ بَكْرٍ) نَصَرَهُ
وَصَاحِبُ الشَّامِلِ
جَزَمًا ذَكَرَهُ
- 54 بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ
بِأَنْ لَوْ مَنَعَهُ
لَمْ يَمْتَنِعْ ، كَمَا إِذَا
قَدْ سَمِعَهُ
- 54 وَرُدَّ كَاسْتِرْعَاءٍ
مَنْ يُحْمَلُ
لَكِنْ إِذَا صَحَّ ، عَلَيْهِ
الْعَمَلُ
- 54 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ
لِلْمَوْصِي لَهُ
بِالْجُزْءِ مِنْ رَاوٍ
قَضَى أَجَلَهُ
- 54 يَرْوِيهِ أَوْ لِسَقَرٍ
وَرُدَّ مَا لَمْ يُرَدِّ
وَرُدَّ مَا لَمْ يُرَدِّ

(1) انظر : النكت الوفية 269 / أ .

أَرَادَهُ

الْوَجَادَهُ

الثَّامِنُ : الْوَجَادَهُ

- 54 . 8. ثُمَّ الْوَجَادَهُ وَتِلْكَ مَصْدَرٌ .
وَجَدْتُهُ مُوَلَّدًا لِيُظْهِرَ
- 54 . 9. تَغَايُرُ الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ أَنْ تَجِدَ يَخْطُ مَنْ عَاصَرَتْ أَوْ قَبْلُ عَهْدُ
- 55 . 0. مَا لَمْ يُحْدِثْكَ بِهِ وَلَمْ يُجِرْ فَعُلَ : يَخْطُهُ وَجَدْتُ ، وَاخْتَرِرُ
- 55 . 1. إِنْ لَمْ تَثِقْ بِالْخَطِّ قُلْ : وَجَدْتُ عَنْهُ ، أَوْ اذْكُرْ (قِيلَ) أَوْ (طَلَبْتُ)
- 55 . 2. وَكُلُّهُ مُنْقَطِعٌ ، وَالْأَوَّلُ قَدْ شَيْبَ وَضَلَا مَا ، وَقَدْ تَسَهَّلُوا
- 55 . 3. فِيهِ (يَعْنُ) ، قَالَ : وَهَذَا دُلْسُهُ يَقْبُحُ (2) إِنْ أَوْهَمَ أَنْ نَفْسَهُ
- 554 . حَدَّثَهُ بِهِ ، وَبَعْضُ أَدَى (حَدَّثَنَا) ، (أَخْبَرَنَا) وَرَدًا
- 555 . وَقِيلَ : فِي الْعَمَلِ إِنْ الْمُعْظَمَا لَمْ يَرَهُ ، وَبِالْوُجُوبِ جَرَمًا
- 556 . بَعْضُ الْمَحْقُقِينَ وَهُوَ الْأَصَوْبُ (لَاِبْنِ إِدْرِيسَ) الْجَوَارِ تَسْبُؤًا
- 557 . وَإِنْ يَكُنْ بغيرِ خَطِّهِ (قَالَ) وَبَخَوَهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ

(2) في (أ) و (ج) : ((يقبح)) .

558 بِالنُّسْخَةِ الْوُثُوقُ . قُلْ : (بَلَّغْنِي)
وَالْجَزْمُ يُرْجَى جِلُّهُ
لِلْفَطَنِ

559 وَاجْتَلَفَ الصَّحَابُ^{كِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَصَبْطُهُ} .
وَالْأَتْبَاعُ⁽¹¹⁾ فِي كِتَبَةٍ⁽²⁾ الْحَدِيثِ ،
وَالْإِجْمَاعُ

560 عَلَى الْجَوَازِ بَعْدَهُمْ .
بِالْجَزْمِ لِقَوْلِهِ : (اَكْتُبُوا)
وَكُتِبَ (السَّهْمِي)

561 وَيَنْبَغِي إِعْجَامُ⁽³⁾ مَا
يُسْتَعْجَمُ وَشَكْلُ مَا يُشْكِلُ لَا
مَا يُفْهَمُ

562 وَقِيلَ : كُلُّهُ لِيذِي
ابْتِدَاءٍ وَأَكْذُوا مُلْتَبِسَ
الْأَسْمَاءِ

563 وَلَيْكَ⁽⁴⁾ فِي الْأَصْلِ
وَفِي الْهَامِشِ مَعَ
تَقْطِيعِهِ الْخُرُوفَ
فَهُوَ أَنْفَعُ

564 وَيُكَرَّهُ الْخَطُّ الرَّفِيقُ⁽⁵⁾ .
لِصْنِقِ رَقٍّ أَوْ لِرَحَالٍ
فَلَا

¹¹ (?) في (ب) : ((وَالْأَتْبَاعُ)) ، وفي (ج) : ((وَالْأَتْبَاعُ)) وذكر في
أعلى الصفحة والأتباع نسخة .

(2) أي : في نسخ الحديث أو كتابته .

(3) كذا في النسخ الخطيَّة لشرح الألفية وممتنها وفي نسخة ص
من شروح الألفية : ((استعجام)) ، وفي ع من المطبوع :
((عجام)) .

(4) أصلها : يكون ، حذف الواو لدخول الجازم ، وحذفت النون
تخفيفاً فأصبحت : ليك .

(5) في النفائس و (أ) : ((الدقيق)) بالدال ، وما أثبتناه من (ب) و
(ج) وشروح الألفية وهو الموافق لما يأتي ، وقد أشار صاحب
فتح الباقي 2/121 إلى هذا الاختلاف .

- 565 وَبَشِّرُهُ التَّغْلِيْقُ
وَالْمَشْقُ، كَمَا
شَرُّ الْقِرَاءَةِ إِذَا مَا
هَذَرَمَا⁽¹⁾
- 566 وَيُنْقِطُ الْمُهْمَلُ لَا
الْحَا أَسْفَلَ
أَوْ كَتَبُ ذَاكَ الْحَرْفِ
تَحْتُ مَثَلًا
- 567 أَوْ فَوْقَهُ قُلَامَةً،
أَقْوَالُ
وَالْبَعْضُ نَقَطَ السِّينِ
صَفًا قَالُوا
- 568 وَبَعْضُهُمْ يَخُطُّ فَوْقَ
الْمُهْمَلِ
وَبَعْضُهُمْ كَالْهَمْزِ
تَحْتُ يَجْعَلُ
- 569 وَإِنْ أَتَى بِرَمْزٍ رَاوٍ
مَيِّزًا
مُرَادُهُ وَاخْتِيَرُ أَنْ لَا
يَرْمِزَا
- 570 وَتَتَّبِعِي⁽²⁾ الدَّارَةَ
فَضْلًا وَارْتَضَى
إِغْفَالَهَا (الْخَطِيبُ)
حَتَّى يُعْرِضَا
- 571 وَكَرَهُوا فَضْلَ
مُصَافٍ اسْمِ اللَّهِ
مِنْهُ بِسَطْرِ إِنْ يُتَافَ
مَا تَلَاَهُ
- 572 وَاكْتُبْ ثَنَاءَ (اللَّهِ)
وَالْتَسْلِيمًا
مَعَ الصَّلَاةِ لِلنَّبِيِّ
تَعْظِيمًا
- 573 وَإِنْ يَكُنْ أُسْقِطَ
فِي الْأَصْلِ وَقَدْ
خُولِفَ فِي سَقْطِ
الصَّلَاةِ (أَحْمَدُ)
- 574 وَعَلَّهِ⁽³⁾ قَيْدَ⁽⁴⁾
بِالرَّوَايَةِ
مَعَ نُطْقِهِ ، كَمَا رَوَوْا
حِكَايَةَ

(1) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي ص و ن و ق
وس و ع و ف : ((هذرمًا)) .
(2) في أ و ب و ج من متن الألفية ونسخة ن و ص من شرحها:
((وينبغي)) .
(3) هي لغة في : ((لعل)) . انظر : الصحاح 5 / 1774 (علل)
(4)

لَهَا لِإِغْجَالٍ وَعَادَا
عَوَّضًا⁽⁵⁾

575 وَالْعَنْبَرِيُّ وَابْنُ
الْمُدِينِيِّ بَيَّضًا .

مِنْهَا صَلَاةٌ أَوْ سَلَامًا
تُكْفَى⁽⁶⁾

576 وَاجْتَنِبِ الرَّمَزَ لَهَا
وَالْحَدَقَا .

الْمُقَابَلَةُ
إِجَازَةً أَوْ⁽¹²⁾ أَصْلُ
أَصْلُ الشَّيْخِ أَوْ

57 تُمَّ عَلَيْهِ الْعَرَضُ
7. بِالْأَصْلِ وَلَوْ

أُسْتَاذِهِ بِنَفْسِهِ إِذْ
يَسْمَعُ

57 قَرَعَ مُقَابِلَ، وَخَيْرُ
8. الْعَرَضِ مَعَ

بَعْضُهُمْ⁽²⁾ هَذَا ،
وَفِيهِ غُلَطًا

57 وَقِيلَ : بَلْ مَعَ
9. نَفْسِهِ وَاشْتَرَطَا

فِي نُسْخَةٍ وَقَالَ
(يَحْيَى) : يَجِبُ

58 وَلَيَنْظُرَ السَّامِعُ
0. حِينَ يَطْلُبُ

غَيْرَ مُقَابِلَ
وَاللَّخْطِيبِ) إِنْ

58 وَجَوَزَ الْأُسْتَاذُ أَنْ
1. يَرْوِيَ مِنْ

صِحَّةُ نَقْلِ نَاسِخٍ
فَالشَّيْخُ⁽⁴⁾ قَدْ

58 بَيْنَ وَالنَّسْخِ مِنْ
2. أَصْلٍ وَلِيَزِدَ⁽³⁾

(4) يجوز في ضبط (قَيَّد) البناء للمعلوم والمجهول كما أشار إليه البقاعي . ينظر توجيه ذلك في النكت الوفية 284 / أ .

(5) قال البقاعي : ((أي : ترجعا إلى التعويض ، أي : ترجعا بعد انقضاء سبب العجلة إلى التدارك فكتبنا عوض الذي حذفناه وفؤونه في ذلك الوقت)) . النكت الوفية 284 / ب .

(6) تُكْفَى : أي : همك ، وهذا إشارة إلى حديث أخرجه عبد بن حميد (170) ، والترمذي (2457) ، والحاكم 2 / 421 ، وحسنه الترمذي .

(?) في النفائس : ((كان إجازة أو...)) ولا يستقيم الوزن به .

(2) بضم الميم ؛ لضرورة الوزن .

(3) بوصل همزة (أصل) ؛ لضرورة الوزن ، وتحركت نون (من) للقاء ساكن .

(4) في (ب) : ((والشيخ)) .

58 شَرَطُهُ ثُمَّ اعْتَبِرْ
3. مَا ذُكِرَا
فِي أَصْلِهِ أَصْلٌ⁽⁵⁾
لَا تَكُنْ مُهَوِّرًا

- 58 وَيُكْتَبُ السَّاقِطُ :
4. وَهُوَ اللَّحَقُ
تَخْرِيجُ السَّاقِطِ
حَاشِيَةً إِلَى الْيَمِينِ
يُلْحَقُ
- 58 مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَ
5. سَطْرٍ وَلَيْكُنْ⁽⁶⁾
لِقَوِّ وَالسُّطُورِ
أَعْلَى فَحَسُنَ
- 58 وَخَرَجَ لِلْسَّقَطِ
6. مِنْ حَيْثُ سَقَطَ
مُنْعَطِفًا لَهُ ، وَقِيلَ
: صِلْ بِخَطِّ
- 58 وَيَعْدُهُ أَكْتُبُ صَحَّ
7. أَوْ زِدْ رَجَعًا
أَوْ كَرَّرْ الْكَلِمَةَ لَمْ
تَسْقُطْ مَعًا
- 58 وَفِيهِ لَبْسٌ وَلِغَيْرِ
8. الْأَصْلِ
خَرَجَ بِوَسْطِ
كَلِمَةٍ⁽⁷⁾ الْمَحَلِّ
- 58 وَ(لِعِبَاضٍ) : لَا
9. تَخْرُجُ ضَبَبٍ
أَوْ صَحَّحَنْ لِحَوْفٍ
لَبْسٌ وَأَبَى
- التَّصْحِيحُ وَالتَّمْرِيطُ ، وَهُوَ التَّضْيِيبُ⁽¹⁾
59 وَكَتَبُوا (صَحَّ) عَلَى
0. الْمُعَرِّضِ
لِلشَّكِّ إِنْ نَفَلَا
وَمَعْنَى ارْتَضِي
- 59 وَمَرَضُوا فَضَبَبُوا
1. (صَادًا) تَمَدَّ
فَوْقَ الَّذِي صَحَّ
وَرُودًا وَقَسَدَ
- 59 وَضَبَبُوا فِي الْقَطْعِ
2. وَالْإِرْسَالِ
وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَعْصُرِ
الْخَوَالِي
- 59 يَكْتُبُ صَادًا عِنْدَ
3. عَطْفِ الْأَسْمَاءِ⁽²⁾
تُوْهُمْ⁽³⁾ تَضْيِيبًا ،
كَذَاكَ إِذَا مَا

(5) بوصل همزة (الأصل) لضرورة الوزن ، وقد تحركت اللام فيها لالتقاء الساكنين.

(6) في (جـ) : ((ولتكن)) .

(7) بإسكان اللام ؛ لضرورة الوزن ، وانظر : اللسان 12 / 523 (كلم) .

(1) جملة : ((وهو التضبيب)) سقطت من النسخ المطبوعة ، وهي من جميع النسخ الخطية.

59 يَخْتَصِرُ التَّصْحِيحَ 4. بَعْضُ يُوْهُمُ وَإِنَّمَا يَمِيزُهُ (4) مَنْ يَفْهَمُ

59 وَمَا يَزِيدُ فِي 5. الْكِتَابِ يَبْعَدُ كَشَطًا وَمَجْوًا وَيَضْرِبُ أَجُودَ

59 وَصِلُهُ بِالْحُرُوفِ 6. خَطًا أَوْ لَا مَعَ عَطْفِهِ أَوْ كُتِبَ (لَا) ثُمَّ إِلَى

59 أَوْ يَصِفُ دَارَةً وَإِلَّا 7. صِفَرًا فِي كُلِّ جَانِبٍ وَعَلِمَ سَطْرًا

59 سَطْرًا إِذَا مَا كَثُرَتْ 8. سَطُورُهُ أَوْ لَا وَإِنْ حَرَفٌ أَتَى تَكْرِيرَهُ

59 فَأَبْقِ مَا أَوَّلَ 9. سَطْرٍ ثُمَّ مَا آخِرِ سَطْرٍ ثُمَّ مَا تَقْدَمًا

60 أَوْ (5) اسْتَجِدْ 0. قَوْلَانِ مَا لَمْ يُصِفْ أَوْ يُوصَفُ لَوْ (6) نَحُوهُمَا فَالِيفِ

601 وَلْيَبْنِ (1) أَوَّلًا 6. عَلَى رِوَايَةٍ الْعَمَلُ فِي اخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ كِتَابَهُ، وَيُحْسِنُ الْعِنَايَةَ

602 بغيرها بكتب راو 7. سُمِّيَا أَوْ رَمَزًا (2) أَوْ (3) يَكْتُبُهَا (4) مُعْتَبِلًا

(2) بقصر المهدود (الأسماء) ؛ لأجل التصريح هنا .
(3) في (أ) و (ج) : ((يوهم)) .
(4) يميزه بلا تشديد ؛ لضرورة الوزن .
(5) كسرت الواو ؛ للإلتقاء الساكنين .
(6) بوصل همزة (أَوْ) ؛ لضرورة الوزن .
(1) ((أي : يجعل كما عبّر به ابن الصلاح ، شبه كتابة سطورهِ وجمع حروفه بالبناء)) . النكت الوفية 297 / أ .
(2) في فتح المغيث : ((رمز)) ، وانظر : النكت الوفية 297 / أ .
(3) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .
(4) في (أ) والفائس وفتح المغيث : ((بكتبها)) .

603 يَحْمَرُّ، وَحَيْثُزَادَ
الْأَصْلُ .
حَوَّهْ بِحُمْرَةٍ
وَيَجْلُو

60 وَاخْتَصَرُوا فِي
4. كُتِبَهُمْ (حَدَّثَنَا)
عَلَى (تَنَا) أَوْ (نَا)
وَقِيلَ : (دَتْنَا)

60 وَاخْتَصَرُوا
5. (أَخْبَرْنَا) عَلَى
أَوْ (أَرْنَا)
(وَالْبَيْهَقِيُّ) (أَبْنَا)
(أَنَا)

60 قُلْتُ : وَرَمَزُ
6. (قَالَ) إِسْنَادًا
(قَافًا) وَقَالَ
الشَّيْخُ : حَدَّثَهَا

60 يَرُدُّ
7. خَطًّا وَلَا بُدَّ مِنْ
قِيلَ لَهُ : وَيَنْبَغِي
النُّطْقُ بَدَا
عُهِدَ

60 وَكُتِبُوا عِنْدَ
8. انْتِقَالٍ مِنْ سَنَدٍ
لِغَيْرِهِ (ج) وَانْطَلَقَ
بِهَا وَقَدْ

60 رَأَى الرَّهَاقِيُّ⁽⁵⁾
9. بَأْنَ لَا تُقْرَأُ⁽⁶⁾
وَأَنَّهَا مِنْ حَائِلٍ،
وَقَدْ رَأَى

61 بَعْضُ أُولَى
0. الْعَرَبِ بِأَنْ يَقُولَا
مَكَانَهَا: الْحَدِيثُ
قَطْ ، وَقِيلَا

61 بَلْ حَاءٌ تَخْوِيلُ
1. وَقَالَ قَدْ كُتِبَ
مَكَانَهَا: صَحَّ فَحَا
مِنْهَا انْتُخِبَ

61 وَيَكُتُبُ اسْمَ الشَّيْخِ
2. بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ
وَالسَّامِعِينَ قَبْلَهَا
مُكْمَلَةً

61 مُؤَرِّخًا أَوْ جَنْبَهَا⁽¹⁾
3. بِالطَّرْهِ⁽²⁾
أَوْ آخِرَ الْجُزْءِ وَإِلَّا
ظَهَرَهُ

(5) وضبطت (الرء) بالضم أيضاً . انظر : النكت الوفية 299 /

(6) في (أ) و (ج) : ((يقرأ)) .

61 يَخْطُ مَوْثُوقٌ يَخْطُ وَلَوْ يَخْطُهُ لِنَفْسِهِ
4. عُرْفًا كَفَى

61 إِنْ حَصَرَ الْكُلَّ، وَإِلَّا مِنْ ثِقَةٍ ، صَحَّ
5. اسْتَمَلَى شَيْخٌ أَمْ لَا

61 وَلْيُعِرِ الْمُسْمَى وَإِنْ يَكُنْ يَخْطُ مَالِكٌ
6. بِهِ (3) إِنْ يَسْتَعِرُ سَطَرَ

61 فَقَدْ رَأَى حَفْصٌ كَذَا الزُّبَيْرِيَّ
7. وَإِسْمَاعِيلُ قَرَضَهَا إِذْ سِئِلُوا (4)

61 إِذْ خَطَّهُ عَلِيٌّ كَمَا عَلَيَّ الشَّاهِدُ
8. الرِّضَا بِهِ دَلَّ مَا تَحْمَلُ

61 وَلِيَحْذِرِ الْمُعَارُ يُثَبِّتُ قَبْلَ عَرْضِهِ مَا
9. تَطَوَّلًا وَأَنْ لَمْ يَبْنِ

62 وَلْيَرَوْا مِنْ كِتَابِهِ صِفَةُ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ وَأَدَائِهِ
0. وَإِنْ عَرِيَ مِنْ حِفْظِهِ فَجَائِزُ لِلْأَكْثَرِ

62 وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ مَالِكٍ

(1) ((أي : إلى جنب البسملة من يمينها أو يسارها)) . النكت الوفية 300 / أ .

(2) قال البقاعي : ((الطَّرُّ - بضمَّ الطاء المهملة ثم راء مهملة مشددة - : هي حاشية الكتاب . قال في القاموس : وبالضم جانب الثوب الذي لا هذب له ، وشفير النهر والوادي ، وطرف كل شيء وحَرْفُهُ)) . النكت الوفية 300 / أ ، وانظر : التاج 12 / 43 (طرر) .

(3) قال البقاعي : ((وَلْيُعِرِ : اللام فيه للأمر الندبي ، وَالْمُسْمَى به : بإسكان السين ، مِنْ أَسْمَى بمعنى : سَمَّى ، قِلَّ فِي الصَّحاح : سَمِيتُ فلاناً زيداً وَسَمَّيْتُهُ بزيدٍ بمعنى ، وَأَسَمَّيْتُهُ مثله ، والباء في (به) ظرفية أي : يندب له أن يعير كتابه ممن كتب اسمه فيه)) . النكت الوفية 301 / أ ، وانظر : الصحاح 6 / 2383 (سما) .

(4) أصلها (سئلوا) لكن كتبت بالياء الساكنة لمناسبة ضرب الشطر الأول (إسماعيل) صوتياً ، وانظر : النكت الوفية 301 / أ .

1. الْمَنْعُ كَذَا	وَالصَّيْدَ لَا يَنْيُ وَإِذَا
62 رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ	نُعْمَانَ الْمَنْعُ وَقَالَ
2. يَذْكُرُ قَعْنُ	ابْنُ الْحَسَنِ
62 مَعِ (1) أَبِي يُوسُفَ	وَالْأَكْثَرَيْنَ بِالْجَوَارِ
3. ثُمَّ الشَّافِعِي	الْوَاسِعِ
62 وَإِنْ يَغِبُ وَعَلَبَتْ	جَارَتْ (2) لَدَى
4. سَلَامَتُهُ	جُمُهورَهُمْ رَوَايَتُهُ
62 كَذَلِكَ الضَّرِيرُ	لَا يَحْفَظَانِ يَضْبُطُ
5. وَالْأُمِّي	الْمَرْضِيُّ
62 مَا سَمِعَا وَالْخُلْفُ	أَقْوَى ، وَأَوْلَى مِنْهُ
6. فِي الضَّرِيرِ	فِي الْبَصِيرِ
62 وَلْيُرَوْ مِنْ أَصْلِ أَوْ	بِهِ وَلَا يَجُوزُ
7. الْمُقَابِلِ	بِالتَّسَاهُلِ
62 مِمَّا بِهِ اسْمُ شَيْخِهِ	عَنْهُ لَدَى الْجُمُهورِ
8. أَوْ أَخِذَا	وَأَجَارَ دَا
62 أَيُّوبُ الْبُرْسَانِ (3)	وَرَخَصَ الشَّيْخُ مَعَ
9. قَدْ أَجَارَهُ	الْأَجَارَهُ
63 وَإِنْ يُخَالِفُ حِفْظُهُ	وَلَيْسَ مِنْهُ قَرَأُوا
0. كِتَابَهُ	صَوَابَهُ :
63 الْحِفْظُ مَعَ تَيَقُّنٍ	الْجَمْعُ كَالْخِلَافِ مِمَّنْ
1. وَالْأَحْسَنُ	يَتَقَنَّ

(1) في ف و ع : ((عن)) ، وما أثبتناه من جميع نسخ شروح الألفية وممتنها ، وكذلك هو في النفائس وفتح المغيثة .
(2) في (ب) : ((جاز)) ، والوزن بها صحيح أيضاً .
(3) في (أ) و (ب) و (ج) و (فتح المغيثة) : ((البرسان)) بإسقاط (ياء النسب) وفي (النفائس) بإثباتها ، ولا يصح الوزن به ، لذلك وجب حذفها ؛ لضرورة الوزن ؛ لذلك قال زكريا الأنصاري في (فتح الباقي) (2 / 166) : (البرسان : بضم الموحدة وحذف ياء النسبة لقبيلة من الأزدي) .

- 63 وَلَيَرَوْ بِالْأَلْفَاظِ ۚ مَذْلُولَهَا وَعَيْرُهُ
2. مَنْ لَا يَعْلَمُ ۚ قَالَمُعْظَمُ
- 633 أَجَارَ بِالْمَعْنَى وَقِيلَ
: لَا الْخَبَرُ وَالشَّيْخُ فِي
التَّصْنِيفِ قَطْعًا قَدْ
حَظَرَ
- 634 وَلَيَقُلُّ الرَّاوي: ۚ
بِمَعْنَى، أَوْ كَمَا
وَنَحْوُهُ كَشَكَّ
أَبَهُمَا
- 63 وَحَذَفَ بَعْضُ الْمَثْنِ
5. قَامَنَعَ أَوْ أَجَزَ (13)
- 63 دَا بِالصَّحِيحِ إِنْ يَكُنْ
6. مَا اخْتَصَرَهُ مُنْقَصِلًا عَنِ الَّذِي قَدْ
ذَكَرَهُ
- 63 وَمَا لِذِي تُهْمَةٍ (2) أَنْ
7. يَفْعَلَهُ فَإِنْ أَبِي فَجَارَ أَنْ لَا
يُكْمَلَهُ
- 63 أَمَا إِذَا قُطِعَ فِي
8. الْأَبْوَابِ فَهُوَ إِلَى الْجَوَارِ دُو
اِقْتِرَابِ
- 63 وَلَيَحْذَرُ اللَّحَّانُ
9. وَالْمُصَحِّفُ التَّسْمِيْعُ بِقِرَاءَةِ اللَّحَّانِ ،
وَالْمُصَحِّفُ عَلَى حَدِيثِهِ بِأَنْ
يُحَرِّقًا
- 64 فَيَذْخُلَا فِي قَوْلِهِ :
0. مَنْ كَذَبَا فَحَقُّ النَّحْوِ عَلَى مَنْ
طَلَبَا

13 (?) ما أثبتناه هو الذي اتفقت عليه جميع النسخ الخطية لشرح
التبصرة ۚ ونسخ الألفية والنفاثس وفتح المغيث ۚ وفتح
الباقي ۚ وفي مطبوعة ع ومطبوعة ف : ((واجز)) وهو خطأ
محض لا يلح ۚ لأن في العطف معنى الجمع ۚ وبدهي امتناع
اجتماع النقيضين (المنع والإجازة) .
(2) في النفاثس وفتح المغيث : ((من تهمة)) ، وما أثبتناه من
جميع النسخ والألفية وشروحها .

64. 1. وَالْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ
أَذْفَعُ لِلتَّصْغِيفِ
لَا الْكُتُبَ قَاسِمَعٌ وَادَابُ
64. 2. وَإِنْ أَتَى فِي الْأَصْلِ
لَحْنٌ أَوْ خَطَا (3)
إِصْلَاحُ اللَّحْنِ ، وَالْخَطَا
فَقِيلَ : يُرَوَى كَيْفَ
جَاءَ غَلَطًا
64. 3. وَمَذْهَبُ الْمُحَصِّلِينَ
يُصْلَحُ
وَيُفَرِّغُ الصَّوَابُ وَهُوَ
الْأَرْجَحُ
64. 4. فِي اللَّحْنِ لَا يَخْتَلِفُ
الْمَعْنَى بِهِ
وَصَوَّبُوا الْإِبْقَاءَ مَعَ
(1) تَضْيِيقِهِ
64. 5. وَيُذَكِّرُ الصَّوَابُ جَانِبًا
كَذَا
عَنْ أَكْثَرِ الشُّيُوخِ
نَقْلًا أَخَذَا
64. 6. وَالْبَدْءُ بِالصَّوَابِ
أَوْلَى وَأَسَدُ
وَأَصْلَحُ الْإِصْلَاحِ مِنْ
مَثْنٍ وَرَدَ
64. 7. وَلَيَاتٍ فِي الْأَصْلِ
بِمَا لَا يَكْثُرُ
كَابْنٍ وَحَرْفٍ حَيْثُ لَا
يُغَيَّرُ
64. 8. وَالسَّقَطُ يُدْرَى (2) أَنَّ
مِنْ فَوْقَ أَتَى
بِهِ يُرَادُ بَعْدَ يَعْنِي
مُثَبَّتًا
64. 9. وَصَحَّحُوا اسْتِذْرَاكَ
مَا دَرَسَ فِي
كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ
يَعْرِفُ
65. 0. صِحَّتُهُ مِنْ بَعْضِ مَثْنٍ
أَوْ سَنَدُ
كَمَا إِذَا ثَبَّتَهُ مَنْ
يُعْتَمَدُ
65. وَحَسَّنُوا الْبَيَانَ
كَلِمَةً فِي أَصْلِهِ (3)

(3) في (ب) : ((خطي)) .
(1) بتسكين العين ؛ لضرورة الوزن .
(2) كذا في (ج) و (فتح المغيث) و (النفائس) وجميع نسخ
شرح الألفية ، وفي (أ) و (ب) : ((يدري)) ، والأولى ما أثبت .
(3) في (النفائس) : ((أَل)) .

1. كَالْمُسْتَشْكِلِ

فَلْيَسْأَلِ

اِخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الشُّيُوخِ

652 وَحَيْثُ مِنْ أَكْثَرَ مِنْ
شَيْخٍ سَمِعَ
مَثْنًا بِمَعْنَى لَا
يَلْفُظُ قَقْنَعُ

653 يَلْفُظُ وَاحِدٌ وَسَمَّى
الْكُلَّ: صَحَّ
عِنْدَ مُجِيزِ النَّقْلِ
مَعْنَى وَرَجَحَ

654 بَيَّنَّهُ مَعَ قَالَ أَوْ مَعَ
قَالَ
وَمَا يَدْعُضُ دَا وَدَا
وَقَالَ:

655 افْتَرَبَا فِي اللَّفْظِ أَوْ
لَمْ يَقُلْ :
صَحَّ لَهُمْ وَالْكُتُبَانِ
تُقَابِلُ

656 بِأَصْلِ شَيْخٍ مِنْ
شُيُوخِهِ فَهَلْ
يُسَمَّى (4) الْجَمِيعُ مَعَ
بَيَانِهِ؟ اخْتَمَلَ

65 الزِّيَادَةُ فِي نَسَبِ الشَّيْخِ
وَالشَّيْخُ إِنْ بَاتَ
مَنْ فَوْقَهُ فَلَا تَرْدُ
وَأَجْتَنِبَ
7. بَعْضُ نَسَبِ

65 إِلَّا بِفَصْلٍ نَحْوُ هُوَ
(14) أَوْ يَعْنِي
أَوْجَى بَانَ وَأَنْسَبَنَّ
الْمَعْنَى

65 أَمَّا إِذَا الشَّيْخُ أْتَمَّ
النَّسَبَ
9. فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ
فَقَطْ قَدْ هَبَا

66 الْأَكْثَرُونَ لِحَوَازِ
أَنْ يُتَمَّ
0. مَا بَعْدَهُ وَالْفَصْلُ
أُولَى وَأَتَمَّ

الرَّوَايَةُ مِنَ النُّسخِ الَّتِي إِسْنَادُهَا وَاحِدٌ
66 وَالنُّسخُ الَّتِي
1. بِإِسْنَادٍ قَطْ
تَجْدِيدُهُ فِي كُلِّ
مَثْنٍ أَخَوَطُ

(4) بتسكين السين ؛ لضرورة الوزن .

¹⁴(?) بإسكان الواو في (هو) ؛ لضرورة الوزن .

66 وَالْأَغْلَبُ الْبَدْءُ بِهِ 2. وَمَا يَعْدُهُ (15) مَعَ وَبِهِ
وَالْأَكْثَرُ

66 جَوَزَ أَنْ يُفْرَدَ 3. بَعْضًا بِالسَّنَدِ
لَاخِذٍ (16) كَذَا
وَالْإِفْصَاحُ أَسَدٌ

66 وَمَنْ يُعِيدُ سَنَدَ 4. الْكِتَابِ مَعَ
آخِرِهِ اخْتِطَاطٌ وَخُلُقًا
مَا رَفَعُ

66 تَقْدِيمُ الْمَثْنِ 5. وَسَبْقُ مَثْنٍ لَوْ
عَلَى السَّنَدِ
لَا يَمْنَعُ الْوَصْلَ وَلَا
بِبَعْضِ سَنَدٍ
أَنْ يَتَّبِعِي

66 رَأَوْ كَذَا بِسَنَدٍ 6. فَمُتَّحِجُهُ
وَقَالَ : خُلْفُ
النَّقْلِ مَعْنَى يَنْجِهُ

66 فِي ذَا كَيْعُضٍ 7. الْمَثْنِ قَدِمَتْ عَلَى
بَعْضٍ فَفِيهِ ذَا
الْخِلَافُ نَقْلًا

66 إِذَا قَالَ الشَّيْخُ : 8. وَقَوْلُهُ مَعَ حَذْفِ
مِثْلَهُ ، أَوْ نَحْوَهُ
مَثْنٍ مِثْلَهُ
أَوْ نَحْوَهُ يُرِيدُ مَثْنًا
قَبْلَهُ

66 فَلَا ظَهَرَ الْمَنْعُ مِنْ 9. أَنْ (1) يُكْمَلَهُ
بِسَنَدٍ (2) الثَّانِي
وَقِيلَ : بَلْ لَهُ

67 إِنْ عَرَفَ الرَّاوي 0. بِالتَّحْفِظِ
وَالضَّبْطِ وَالتَّمْيِيزِ
لِلتَّلْفِظِ

67 وَالْمَنْعُ فِي نَحْوِ 1. فَقَطْ قَدْ حُكِيَ
وَذَا عَلَى النَّقْلِ
بِمَعْنَى بَيِّنًا

¹⁵ (?) في (النفائس) : (مع بعده) .

¹⁶ (?) في (فتح المغيـث) و (النفائس) : (لأخذ كذا ..) ولا
يصح الوزن هكذا ، فالصحيح ما أثبت .

(1) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(2) في مطبوعة ع : (يسند) مصحف .

67 2. **وَاخْتِيرَ أَنْ يَقُولَ :** قَبْلُ وَمَثْنُهُ كَذَا ،
مَثَلٌ مَثْنٌ وَيَبْنِي

67 3. **وَقَوْلُهُ :** إِذْ بَعْضُ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ
مَثْنٌ لِمِ يُسْقَقُ قَالَمَنْعُ أَحَقَّ

67 4. **وَقِيلَ إِنْ يَعْرِفُ** يُرْجَى الْجَوَارِ
كِلَاهُمَا الْخَبَرُ وَالْبَيَانُ الْمُعْتَبَرُ

67 5. **وَقَالَ :** إِنْ يُجْزِ لِمَا طَوَى
فِيالْجَوَارِزِ وَاعْتَقَرُوا إِفْرَارَهُ

676 **إِبْدَالُ الرَّسُولِ بِالنَّبِيِّ ، وَعَكْسُهُ**
وَأَنْ رَسُولٌ بِنَبِيٍّ قَالِظَاهِرُ الْمَنْعِ
أَبْدَلًا كَعَكْسُ فَعِلًا

677 **وَقَدْ رَجَا جَوَارَهُ** وَالنَّبَوِي صَوْبَهُ وَهُوَ
أَبْنُ حَنْبَلٍ جَلِي

السَّمَاعُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْوَهْنِ ، أَوْ عَنْ رَجُلَيْنِ

67 8. **ثُمَّ عَلَى السَّمَاعِ** بَيَانُهُ كَنَوْعٍ وَهْنٍ
بِالْمُذَاكِرَةِ خَامَرَهُ

67 9. **وَالْمَثْنُ عَنْ** لَا يَحْسُنُ الْحَدْفُ لَهُ
شَخْصَيْنِ وَاحِدٍ لَكِنْ يَصْحَحُ
جُحْ

68 0. **وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كَنَى** وَالْحَدْفُ حَيْثُ وَثَقَا
قَلَمٌ يَنْوَفُ فَهُوَ أَخَفُ

68 1. **وَإِنْ يَكُنْ عَنْ كُلِّ** أَجْزُ بِلَا مَيِّزٍ يَخْلَطُ
رَأَوْ قِطْعَانَهُ جَمْعَانَهُ

682 **مَعَ الْبَيَانِ كَحَدِيثِ** وَجَرَحُ بَعْضُ مُفْتَضٍ
الْأَفْلَ لِلتَّوَكُّلِ

683 وَحَذَفَ وَاحِدٍ مِنْ
لِلْإِسْنَادِ . فِي الصُّورَتَيْنِ امْنَع
لِلْإِزْدِيَادِ

آدَابُ الْمُحَدِّثِ

684 وَصَحَّحَ النَّبِيَّةَ فِي
التَّحْدِيثِ . وَآخِرُ مَنْ عَلَى تَشْرِكٍ
لِلْحَدِيثِ

685 ثُمَّ تَوَضَّأَ وَاعْتَسَلَ
وَاسْتَعْمَلَ . طَيِّباً وَتَسْرِيحاً وَزَبَرَ
(1) الْمُعْتَلِي

686 صَوْتاً (2) عَلَى الْحَدِيثِ
وَاجْلِسْ بِأَدَبٍ . وَهَيْبَةً بِصَدْرِ مَجْلِسٍ
وَهَبْ

687 لَمْ يُخْلِصِ النَّبِيَّةَ
طَالِبُ فَعْمٍ . وَلَا تُحَدِّثْ عَجَلاً (3) أَوْ
إِنْ تَقُمْ

688 أَوْ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ
حَيْثُ اخْتِجَ لَكَ . فِي شَيْءٍ ارْوِهْ وَابْنُ
خَلَادٍ سَلَكَ

689 بِأَنَّهُ يَحْسُنُ لِلْخَمْسِينَ
. عَاماً وَلَا بَأْسَ
لِارْتَبَعِنَا

690 وَرُدَّ . وَالشَّيْخُ بَغِيرِ
الْبَارِعِ . خَصَّصَ لَكُمْ أَلِكْ
وَالشَّافِعِي

691 وَيَتَبَغَى الْأُمْسَاكُ إِذْ
. (4) يُخْشَى الْهَرَمُ . وَبِالْتَّمَايْنِ ابْنُ خَلَادٍ
جَزَمَ

(1) فِي (ج) : ((وَ ذر)) .

(2) فِي (ج) : ((وَ النَّفَاس)) : ((صَوْنًا)) .

(3) فِي ف وَ ع : ((عَاجِلًا)) .

692	فَإِنْ يَكُنْ ثَابِتَ عَقْلٍ لَمْ يُبَلْ .	كَأَنِّي وَمَالِكٍ وَمَنْ فَعَلَ
693	وَالْبَغْوِيُّ وَالْهُجَيْمِيُّ وَفَيْتُهُ .	كَالطَّبْرِيِّ حَدَّثُوا بَعْدَ الْمَاءِ
69	وَيَنْبَغِي إِمْسَاكُ الْأَعْمَى إِنْ يَخْفُ	وَإِنْ مَنْ سَيْلٍ (5) بِجُرْءٍ قَدْ عَرَفُ
69	رُجْحَانَ رَأَوْ فِيهِ دَلٌّ فَهُوَ حَقٌّ	وَتَرَكْتُ تَحْدِيثِ بِحَضْرَةِ الْأَحَقِّ
69	وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ الْأَخْذَ عَنْهُ	بِبَلَدٍ وَفِيهِ أَوْلَى مِنْهُ
69	وَلَا تَقُمْ لِأَحَدٍ وَأَقْبِلِ	عَلَيْهِمْ (1) وَلِلْحَدِيثِ رَتِّلِ
69	وَاحْمَدٌ وَصَلَّ مَعِ سَلَامٍ وَدُعَا	فِي بَدْءِ مَجْلِسٍ وَحْتِمِهِ مَعَا
69	وَاعْقِدْ لِلْإِمْلَاءِ (2) مَجْلِسًا فَذَاكَ مِنْ	أَرْفَعَ الْأَسْمَاعِ وَالْأَخْذِ (3) ثُمَّ إِنْ
70	تَكْثُرُ (4) جُمُوعٌ فَاتَّخِذْ مُسْتَمْلِيًا	مُحَصَّلًا دَا يَفْطَلُ مُسْتَوِيًا
70	بِعَالٍ أَوْ (5) فَقَائِمًا	يَسْمَعُهُ مُبَلِّغًا أَوْ

(4) في ف و ع : ((إِنْ)) .
(5) بكسر السين وتسهيل الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
(1) في فتح المغيث وفتح الباقي : ((بكسر الميم)) .
(2) بالقصر هنا ؛ لضرورة الوزن .
(3) بدرجة همزة (الإسماع) و (الأخذ) على التوالي ؛ لضرورة الوزن .
(4) في (أ) : ((يكثر)) .

1. يَتَّبِعُ مَا	مُفْهِمَا
70 واستَحْسِنُوا الْبَدْءَ	وَبَعْدَهُ اسْتَنْصَتَ ثُمَّ
2. يَقَارِئُ تَلَاً	بِسْمَلَاً
70 فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ ثُمَّ	يَقُولُ : مَنْ أَوْ مَا
3. أَقْبَلَ	ذَكَرْتُ وَابْتَهَلُ
70 لَهُ وَصَلَّى وَتَرَضَى	وَالشَّيْخُ تَرْجَمَ
4. رَافِعَاً	الشُّيُوخَ وَدَعَا
70 وَذِكْرُ مَعْرُوفٍ بِشَيْءٍ	كَغُنْدَرٍ أَوْ وَصَفٍ
5. مِنْ لَقَبٍ	نَقْصٍ أَوْ نَسَبٍ
70 لِأُمِّهِ فَجَائِزُ مَا لَمْ	يَكُنْ
6. يَكُنْ	يَكْرَهُهُ كَابِنٌ عَلَيْهِ
70 وَارَوْ فِي الْإِمْلَا (6)	أُولَاهُمْ (7) وَانْتَقِه
7. عَنْ شُيُوخٍ قَدَّمَ	وَأَفْهَمَ
70 مَا فِيهِ مِنْ (1) فَائِدَةٍ	عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ
8. وَلَا تَزِدْ	مَتْنٍ وَاعْتَمِدْ
70 عَالِي إِسْنَادٍ (2) قَصِيرَ	وَاجْتَنِبِ الْمُشْكِلاَ
9. مَتْنٍ	خَوْفَ الْفَتَنِ
71 واستُحْسِنَ الْإِنْشَادُ (3)	بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ
0.	

(5) بدرج همزة (أَوْ) ؛ لضرورة الوزن .
(6) بدرج الهمزة الأولى ، وقصر الثانية ؛ لضرورة الوزن .
(7) في (ج) : ((أعلاهم)) ، ويجب في كلتا الحالتين إشباع حركة الميم؛ لضرورة الوزن .

(1) في ف : ((في)) .
(2) في (ب) و (ج) : ((الإسناد)) .
(3) في (ج) : ((الاسناد)) .

النَّوَادِر	فِي الْأَوَاخِرِ
مَجَالِسَ الْإِمْلَاءِ فَهُوَ حَسَنٌ	71 وَإِنْ يُخَرِّجَ لِلرَّوَاةِ مُتَّقِنٌ 1.
غَنَى عَنِ الْعَرَضِ لِرِزْقٍ يَحْصُلُ	71 وَلَيْسَ بِالْإِمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ 2.
طَالِبِ الْحَدِيثِ (4)	آدَابُ
وَجَدَّ وَأَبْدَأُ بِعَوَالِي مِضْرَكَ	71 وَأَخْلَصِ النِّيَّةَ فِي طَلَبِكَ 3.
لِغَيْرِهِ وَلَا تَسَاهَلْ حَمَلًا	71 وَمَا يُهْمُ ثُمَّ شُدَّ الرَّحْلَا 4.
وَالشَّيْخَ بَجَلُهُ وَلَا تَتَاقَلَّ	71 وَاعْمَلْ بِمَا تَسْمَعُ فِي الْقَضَائِلِ 5.
وَلَا يَكُنْ يَمْنَعُكَ التَّكْبَرُ	71 عَلَيْهِ تَطَوُّلًا بِحَيْثُ يَضْجُرُ 6.
كُنْ السَّمَاعَ فَهُوَ لَوْمٌ وَاكْتُبْ	71 أَوْ الْحَيَا (5) عَنْ طَلَبِ وَاجْتِنَبِ 7.
لَا كَثْرَةَ الشُّيُوخِ صَيِّتًا غَاطِلًا	71 مَا تَسْتَفِيدُ عَالِيًا وَنَارِلًا 8.
ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ فَقَمِّشْ	71 وَمَنْ يَقُلْ إِذَا كَتَبْتَ قَمِّشْ 9.
سَمَاعَهُ لَا تَتَخَبَّهْ تَنْدَمُ	72 فَلَيْسَ مِنْ دَا وَالْكِتَابِ تَمُّ 0.
لِعَارِفٍ أَجَادَ فِي	72 وَإِنْ يَصِقُ حَالُ عَنْ

(4) في نسخة ص : ((أدب)) وأشار القاضي زكريا الأنصاري في شرحه 2 / 223 إلى نحو ذلك .
(5) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

1.	اسْتَيْعَابِهِ	اِنْتِخَابِهِ
72	أَوْ قَصَرَ اسْتَعَانَ دَا	كَانَ مِنَ الْخُفَاطِ مَنْ
2.	حِفْظٍ فَقَدْ	لَهُ يُعَدُّ
72	وَعَلَّمُوا فِي الْأَصْلَامَا	أَوْ هَمَزَتَيْنِ أَوْ بِصَادٍ
3.	خَطَا	أَوْ طَا
72	وَلَا تَكُنْ مُقْتَصِرًا أَنْ	وَكُتِبَهُ مِنْ دُونِ فَهْمِ
4.	تَسْمَعَا	نَعْمَا
72	وَإِفْرَأْ كِتَابًا فِي عُلُومِ	كَابِنِ الصَّلَاحِ أَوْ كَذَا
5.	الْأَثَرِ	الْمُخْتَصَرِ
72	وَبِالصَّحِيحَيْنِ ابْدَأْ أَنْ تُمْ	وَالْبَيَهَقِي صَبْطًا
6	السُّنَنِ	وَقَهْمًا ثُمَّ تَنْ
72	بِمَا افْتَضَتْهُ حَاجَةٌ مِنْ	أَحْمَدَ وَالْمَوْطَأَ
7.	مُسْنَدٍ	الْمُمَهَّدِ
72	وَعِلَلٌ ، وَخَيْرُهَا	وَالدَّارَ قُطْنِي
8.	لِأَحْمَدَا	وَالْتَّوَارِيخُ عَدَا
72	مِنْ خَيْرِهَا الْكَبِيرُ	وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ
9.	لِلْجُعْفِيِّ	لِلرَّازِي
73	وَكُتِبَ الْمُؤْتَلَفُ	وَالْأَكْمَلُ الْإِكْمَالُ
0.	الْمَشْهُورُ	لِلْأَمِيرِ
73	وَاحْفَظْهُ بِالتَّذْرِيعِ ثُمَّ	بِهِ وَالْإِثْقَانِ (17)
1.	ذَاكِرِ	أَصْحَبِنَ وَبَادِرِ
73	إِذَا تَأَهَّلَ إِلَى التَّأْلِيفِ	تَمَهَّرَ وَتُذَكِّرُ وَهُوَ (18)
2.		فِي التَّصْنِيفِ
73	طَرِيقَتَانِ جَمْعُهُ أَبَوَابَا	أَوْ مُسْنَدًا تُفَرِّدُهُ

(٧) بدرج همزة (الإِثْقَان) لضرورة الوزن .

(٨) في (أ) : ((وهي)) .

3.	صَحَابَا	73	وَجَمَعُهُ مُعَلَّلًا كَمَا
4.	يَعْفُوْبُ أَعْلَى (19) رُتْبَةً وَمَا كَمَلُ	73	فَعَلُ
5.	تَرَا جُمَا أَوْ طَرُقَا وَقَدْ رَأَوَا	73	وَجَمَعُوا أَبْوَابًا أَوْ شِيُوخًا لَوْ (20)
6.	كَذَاكَ الْإِخْرَاجُ (5) يَلَا تَحْرِيرُ	73	كِرَاهَةً الْجَمْعِ لِذِي تَفْصِيرُ

الْعَالِي وَالنَّازِلُ

737.	وَطَلَبُ الْعُلُوِّ سُنَّةٌ وَقَدْ	فَضَّلَ بَعْضُ النَّزُولِ وَهُوَ رَدٌّ
738.	وَقِسْمُوهُ خَمْسَةً قَالِأَوَّلُ	قُرْبٌ مِنَ الرَّسُولِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ
739.	إِنْ صَحَّ الْإِسْنَادُ (1) وَقِسْمُ الْقُرْبِ	إِلَى إِمَامٍ وَعُلُوٌّ نِسْبِي
740.	بِنِسْبَةِ لِلْكَتَبِ السِّنَةِ إِذْ	يَنْزِلُ مَتْنٌ مِنْ طَرِيقِهَا أَخَذَ
741.	فَإِنْ يَكُنْ فِي شَيْخِهِ قَدْ وَافَقَهُ	مَعَ عُلُوٍّ فَهُوَ (2) الْمُوَافَقَةُ
742.	أَوْ شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَاكَ قَالِبَدَلُ	وَإِنْ يَكُنْ سَاوَاهُ عَدًّا قَدْ حَصَلَ
743.	فَهُوَ الْمُسَاوَاةُ وَحَيْثُ (3) رَاجَحَهُ	الْأَصْلُ بِالْوَاحِدِ قَالْمُصَافَحَةُ

19 (ج) في (ب) و (جـ) : ((أعلا)) .

20 (ج) بدرج همزتي (أو) في هذا الشطر ؛ لضرورة الوزن .

(5) بدرج همزة (الإخراج) ؛ لضرورة الوزن .

(1) بدرج همزة (الإسناد) ؛ لضرورة الوزن .

(2) كان حق الهاء هنا أن تسكن، لكنها حركت ؛ لضرورة الوزن .

744	ثُمَّ عُلُوُّ قَدَمِ الْوَقَاةِ .	أَمَّا الْعُلُوُّ لَا مَعَ الْتِقَاتِ (4)
745	لَا خَرَفَقِيلَ لِلْخَمْسِينَ .	أَوِ الثَّلَاثِينَ مَصَّتْ سِينَنَا
746	ثُمَّ عُلُوُّ قَدَمِ السَّمَاعِ .	وَصِيْدَهُ النَّزُولُ كَالْأَنْوَاعِ
747	وَحَيْثُ دُمَّ فَهُوَ مَا لَمْ يُجْبَرْ .	وَالصَّحَّةُ الْعُلُوُّ عِنْدَ النَّظَرِ
الْعَرِيبُ ، وَالْعَزِيزُ ، وَالْمَشْهُورُ		
748	وَمَا بِهِ مُطْلَقًا الرَّأَوِي أَنْقَرَدُ .	فَهُوَ الْعَرِيبُ وَابْنُ مَنْدَةَ (5) فَحَدُّ
749	بِالْإِنْفِرَادِ عَنْ إِمَامٍ يُجْمَعُ .	حَدِيثُهُ فَإِنْ عَلَيْهِ يُتَّبَعُ
750	مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ فَالْعَزِيزُ أَوْ .	فَوْقَ فَمَشْهُورٍ وَكُلُّ قَدْ رَأَوْا
751	مِنْهُ الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ ثُمَّ قَدْ .	يَغْرُبُ (1) مُطْلَقًا أَوْ أَسْنَادًا (2) فَقَدْ (3)
752	كَذَلِكَ الْمَشْهُورُ لِشُهْرَةِ مُطْلَقَةٍ .	

(3) في النفائس : ((فحيث)) .

(4) في النفائس : ((مع الثقات)) .

(5) يصح الوزن بالمنع من الصرف وإن كان صحيحاً عند صرفه إلا أن هذا لا يعد اضطراباً كما ذهب إليه صاحب فتح المغيث 3 / 30 إذ هو موزون على أصله فلا ضرورة للإعراض عنه .

(1) ورد في نسخة (ب) من متن الألفية تعليقة نصّها : ((بالضم الرء - كذا - سواء كان ماضيه بالضم أو الفتح ، والغريب الغامض من الكلام)) وذيلها بقوله : ((بقاعي)) .

قلنا : انظر : لسان العرب 1 / 429 ، وتاج العروس 3 / 456

(غرب) .

- أَيْضًا قَسَمُوا 753 مَن سَلِمَ الْحَدِيثَ ((عَلَى الْمُحَدِّثِينَ مَن
وَالْمَقْصُورِ مَشْهُورٌ .
- 754 ((فُنُوتُهُ بَعْدَ وَمِنْهُ دُو تَوَاتُرِ
الرُّكُوعِ شَهْرًا)) مُسْتَقْرًا .
- 755 فِي طَبَقَاتِهِ كَمَثْنِ فَقُوقَ سَيِّئِنَ رَوَوْهُ
((مَن كَذَبَ)) وَالْعَجَبُ .
- 756 بِأَنَّ مَن رُوِيَ يَأْنِ مَن رُوِيَ
لِلْعَشْرَةِ وَالْأَمْرَيْنِ فِيمَا ذَكَرَهُ .
- 757 الشَّيْخُ عَنِ بَعْضِهِمْ ((مَسْحُ الْخِفَافِ))
، قُلْتُ: بَلَى وَابْنُ مَنْدَةَ⁽⁴⁾ إِلَى .
- 758 عَشْرَتِهِمْ ((رَفَعَ وَنَبَّهُوا عَنِ مَائِهِ
الْيَدَيْنِ)) نَسَبًا ((مَن كَذَبَا)) .
- 75 غَزِيْبُ الْفَاطِ الْأَحَادِيثِ وَالنَّصْرُ أَوْ
مَنْ صَنَّفَ الْغَرِيبَ مَعْمَرُ⁽⁵⁾ خَلْفَ
فِيمَا نَقَلُوا أَوَّلُ .9
- 760 ثُمَّ تَلَى أَبُو عُبَيْدٍ الْقَتَيْبِيُّ ثُمَّ حَمْدُ
وَأَفْتَقَى صَنَعًا .
- 761 فَاعْنِ بِهِ وَلَا تَخْضُ وَلَا تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ
بِالْظَّنِّ⁽¹⁾ الْقَنِ .
- 762 وَخَيْرُ مَا قَسَرْتَهُ كَالدُّخِّ بِالذُّخَانِ لِابْنِ
بِالْوَارِدِ صَائِدِ⁽²⁾ .
- 763 كَذَلِكَ عِنْدَ فَسَّرَهُ الْجَمَاعَ وَهُوَ
الْتُّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَاهِمٌ .

المُسَلَّسُ

- 76 مُسَلَّسُ الْحَدِيثِ مَا فِيهِ الرُّوَاةُ وَاحِدًا
4. تَوَارِدًا قَوَّاجِدًا
- 76 حَالًا لَهُمْ⁽³⁾ أَوْ وَصْفًا
5. أَوْ⁽⁴⁾ وَصَفَ⁽⁵⁾ سَدَّ قَاتَحْدَ كَقَوْلِ كُلِّهِمْ : سَمِعْتُ
- 76 وَقَسَمُهُ إِلَى ثَمَانِ مِثْلٍ وَقَلَمًا يَسْلَمُ ضَعْفًا
6. يَحْصُلُ
- 76 وَمِنْهُ دُوْنُ نَقْصٍ بِقَطْعِ كَأَوَّلِيَّةٍ وَبَعْضُ وَصَلَةٍ
7. السَّلْسِلَةُ

النَّاسِخُ ، وَالْمَنْسُوخُ

- 76 وَالنَّاسِخُ رَفْعُ الشَّارِعِ
8. السَّابِقُ مِنْ أَحْكَامِهِ بِلَاحِقٍ وَهُوَ قَمِنْ⁽⁶⁾
- 76 أَنْ يُعْتَنَى بِهِ وَكَانَ الشَّافِعِي
9. دَا عِلْمِهِ ثُمَّ بَنَصَ الشَّارِعِ
- 77 أَوْ صَاحِبٍ أَوْ عُرِفَ
0. التَّارِخُ أَوْ أَجْمَعَ تَرَكَأ بَانَ نَسَخَ وَرَأَوْا⁽⁷⁾
- 77 دَلَالَةُ الْإِجْمَاعِ لَا
1. النَّاسِخُ بِهِ كَالْقَتْلِ فِي رَابِعَةٍ بِشُرِّهِ

(2) بإدراج همزة (إسناداً) ؛ لضرورة الوزن .

(3) في (ب) : ((فقط)) .

(4) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(5) بمنعه من الصرف ؛ لضرورة الوزن .

(1) في (أ) : ((ولا تخص)) .

(2) في (ب) : ((لابن مالك)) ، وهو خطأ .

(3) في مطبوعة ع : ((لم)) وهو تحريف .

(4) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(5) في مطبوعة ف : ((صف)) وهو محرف .

(6) قَمِنْ : أي جدير . انظر : الصحاح 6 / 2184 .

(7) في (أ) : ((ورووا)) .

77 وَالْعَسْكَرِيُّ
2. وَالذَّارِقُطْنِي
صَنَعًا
فِيمَا لَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ
صَحَّفَا

77 فِي الْمَثْنِ
3. كَالصُّوْلِيِّ ((سِتًّا))
غَيْرِ
((شَيْئًا)) ، أَوْ الْإِسْنَادِ
كَابْنِ النَّدْرِ

77 صَحَّفَ فِيهِ
4. الطَّبْرِي قَالَا:
((بُذِّرُ)) بِالْبَاءِ وَنَقَطِ
ذَالَا

77 وَأَطْلَقُوا
5. التَّصْحِيفَ فِيمَا
ظَهَرَ
كَقَوْلِهِ: ((اِخْتَجَمَ))
مَكَانَ ((اِخْتَجَرَا))

77 وَوَأَصِلُ بِعَاصِمٍ
6. وَالْأَخْذُ
بِأُخُولِ (1) تَصْحِيفَ
سَمِعَ لَقَبُوا

77 وَصَحَّفَ الْمَعْنَى
7. إِمَامُ عَنَزَهُ
ظَنَّ الْقَبِيلَ (2)
بَحْدِيثِ ((الْعَنَزَةُ))

77 وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ
8. سَكُونَ نَوْنِهِ
فَقَالَ : شَاءَ خَابَ
فِي طُنُونِهِ

مُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ

77 وَالْمَثْنُ إِنْ تَأَفَاهُ
9. مَثْنُ آخَرُ
وَأَمَكَنَ الْجَمْعُ فَلَا
تَنَافُرَ

78 كَمَثْنِ ((لَا يُورِدُ)) مَعَ
0. ((لَا عَدْوَى))
قَالَ النَّفِيُّ (3) لِلطَّبْعِ
وَفِرَّ عَدْوَا (4)

(1) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .
(2) مرخم القبيلة . فتح الباقي 2 / 300 .
(3) في (أ) : ((النفي)) .
(4) في (أ) و (ج) : ((عدوى)) .

78 **أُولَا (5) فَإِنْ نَسَخُ** **أَوْ لَا فَرَجَحُ**
1. **بَدَا فَاَعْمَلُ بِهِ** **وَاعْمَلُنْ بِالْأَشْبَهِ**

خَفِيَ الْإِرْسَالِ ، وَالْمَزِيدُ فِي الْإِسْنَادِ

782 **وَعَيَّدَ السَّمَاعَ** **يَبْدُو بِهِ الْإِرْسَالُ**
وَاللَّقَاءُ **دُو الْخَفَاءُ**

783 **كَذَا زِيَادَةُ اسْمِ رَاو** **إِنْ كَانَ حَذْفُهُ يَعْنُ**
فِي السَّنَدِ **فِيْنَهُ وَرَدُ**

784 **وَإِنْ بَنَخْدِيثِ أَتَى** **مَعَ اخْتِمَالِ كَوْنِهِ**
فَالْحُكْمُ لَهُ **قَدْ حَمَلَهُ**

785 **عَنْ كُلِّ الْأَ (1) حَيْثُ** **وَهُمَا فِي دَيْنِ**
مَا زِيدَ وَقَعُ **الْخَطِيبُ قَدْ جَمَعَ**

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

78 **رَأَيْ النَّبِيِّ** **وَقِيلَ : إِنْ طَالَتْ**
6. **مُسْلِمًا دُو صُحْبَةٍ** **وَلَمْ يُتَبَّ**

78 **وَقِيلَ : مَنْ أَقَامَ** **مَعَهُ (3) وَدَا لَابْنِ**
7. **عَامًا أَوْ غَرَا (2)** **الْمُسَيَّبِ عَرَا (4)**

(5) أي : وإن لم يمكن الجمع بينهما (فإن نسخ بدا) أي : ظهر (فاعمل به) (أولا) أي : أو لم يبد نسخ (فرجح) أحد المتنين بوجه من وجوه الترجيحات المتعلقة بالمتن أو بإسناده (واعملن بعد النظر في المرجحات (بالأشبه) أي : بالأرجح منها . انظر : فتح الباقي 2 / 303 .

(1) بدرج همزة (إلّا) ؛ لضرورة الوزن .
(2) في (أ) و (ب) و (ج) و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((وغرا)) والوزن صحيح بالروايتين .
(3) بسكون العين لضرورة الوزن العروضي .
(4) في (أ) : ((عزي)) ، وهو خطأ ، وصوابه ما أثبت .

78	وَتُعَرَفُ الصُّحْبَةُ	تَوَاتُرٍ أَوْ قَوْلٍ صَاحِبٍ
8.	بِاشْتِهَارٍ أَوْ ⁽⁵⁾	وَلِـ
78	قَدْ ادَّعَاهَا وَهُوَ	وَهُمْ عُذُولٌ قِيلَ : لَا
9.	عَـذْلٌ قَبْلًا	مَنْ دَخَلَ
79	فِي فِتْنَةٍ ،	أَنَسُ ، وَابْنُ ⁽⁶⁾ عُمَرَ ،
0.	وَالْمُكْتِرُونَ سِتَّةً	وَالصُّدَيْقَةُ
79	الْبَحْرُ ، جَابِرُ أَبُو	أَكْثَرُهُمْ وَالْبَحْرُ فِي
1.	هُرَيْرَةَ	الْحَقِيقَةُ
79	أَكْثَرُ فِتْوَى وَهُوَ	وَابْنُ الرَّبِيرِ وَابْنُ
2.	وَابْنُ ⁽¹⁾ عُمَرَ ⁽²⁾	عَمِرُو قَدْ جَرَى ⁽³⁾
79	عَلَيْهِمْ ⁽⁴⁾ بِالشُّهَرَةِ	لَيْسَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَلَا
3.	الْعَبَادِلَةُ	مَنْ شَاكَهُ
79	وَهُوَ وَزَيْدُ ⁽⁵⁾ وَابْنُ	فِي الْفَقْهِ أَتْبَاعُ
4.	عَبَّاسٍ لَهُمْ	يَرَوْنَ قَوْلَهُمْ
79	وَقَالَ مِسْرُوقُ :	سِتَّةَ أَصْحَابٍ كِبَارٍ
5.	انْتَهَى الْعِلْمُ ⁽⁶⁾ إِلَى	نُبَلَا
79	زَيْدُ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَعَ	عُمَرَ ، عَبْدُ اللَّهِ مَعَ ⁽⁸⁾
6.	أَبِي ⁽⁷⁾	عَلِيٍّ

(5) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
(6) في (أ) و (ب) و (ج) (ابن) من غير واو ، وفي (النفائس) و (فتح المغيث) : (وابن) بالواو العاطفة ، والوزن صحيح بالروايتين ، والأسلم إثبات الواو للإشعار بالمغايرة ، على صحة حذفها هنا ، والله أعلم .
(1) في (ب) : ((ابن)) بإسقاط الواو ، وهو خطأ ، وإن صحَّ وزنًا بهمزة القطع ، والصواب ما ورد في (أ) و (ج) و (النفائس) و (فتح المغيث) : (وابن) بلا همزة .

الْأَشْعَرِيَّ عَنْ أَبِي
الذَّرْدَاءِ⁽⁹⁾ بَدَلٌ

سَبْعُونَ أَلْفًا بَتُّوكِ
وَحَصَرُ⁽¹⁰⁾

79 ثُمَّ انْتَهَى لِذَيْنِ
وَالْبَعْضُ جَعَلَ

79 وَالْعَدُّ لَا يَخْصُرُهُمْ
8. فَقَدْ ظَهَرَ

عَنْ ذَيْنِ مَاعٍ⁽¹⁾
أَرْبَعِ⁽²⁾ آلَافٍ تَنْصُ

(3)

(4)

(5)

(8) (7) (9)

(2)

799 الْحَجَّ أَرْبَعُونَ أَلْفًا
وَقُيُضُّ

.800

.801

.802

.803

.804

.805

.806

.807

.808

.809

.810

(1)

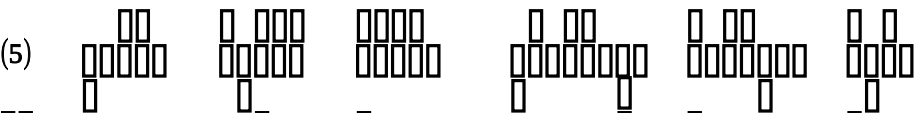
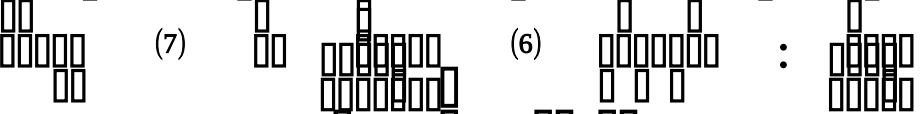
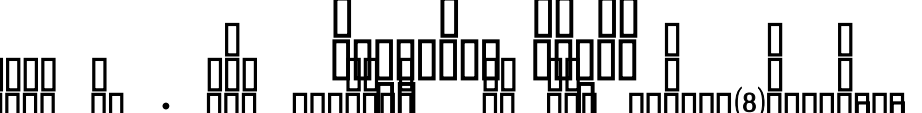
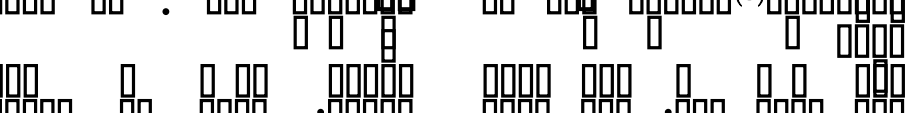
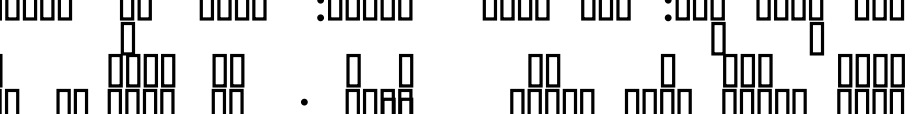
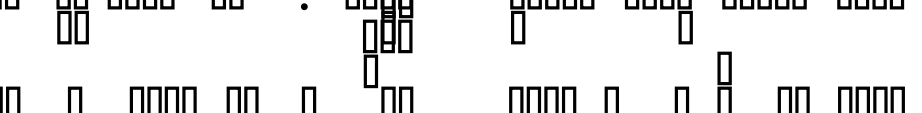
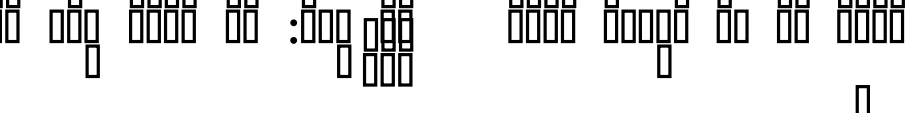
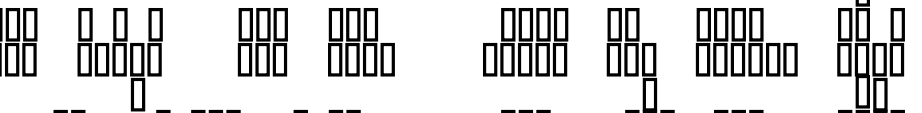
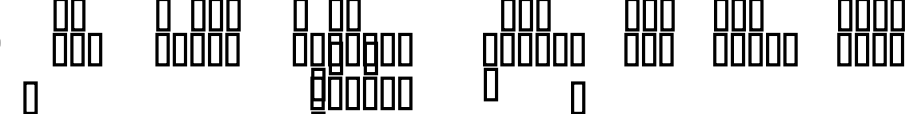
811.

812.

813.

814.

- (2) بالإطلاق في (عمر) ؛ لتصريح شطري البيت .
 (3) في (ج) : « جرا » ، وهو خطأ .
 (4) بإشباع الضمة على الميم ؛ لضرورة الوزن .
 (5) هكذا في (أ) و (ب) و (ج) ، و (النفاثس) ، ونسخ الشرح ، وهو صحيح بخلاف ما ورد في (فتح المغيث) : « وهو ابن زيد » وهذا خطأ بَيِّنُ إذ المقصود : زيد بن ثابت كما صرح الناظم في شرحه .
 (6) في (ب) : « العلم به إلى » ويختلُّ الوزن بهذه الزيادة .
 (7) العين ساكنة لضرورة الوزن .
 (8) كذلك .
 (9) بقصر الممدود لضرورة الوزن .
 (10) في جميع النسخ : « وحضر » بالصاد لا بالصاد ، وهو الصحيح ، وفي ف و ع : « وحصر » بالصاد المهملة .
 (1) بإسكان العين لضرورة الوزن .
 (2) القياس : « أربعة » ، وقد أسقطت الهاء لضرورة الوزن .
 (3) في جميع النسخ وفي النفاثس وفتح المغيث : « تزيد » بالتاء ، وفي ف و ع : « يزيد » بالياء .
 (4) في النفاثس : « العثمان » ، وهو خطأ .
 (5) بالقصر لضرورة الوزن ، وجاء في (فتح المغيث) بتحقيق الهمز ، ولا يصح الوزن به .
 (6) بدرج الهمزة ووصلها لضرورة الوزن .
 (7) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .
 (8) كذلك .
 (9) بصرف (مكة) وهي ممنوعة من الصرف ؛ لضرورة الوزن .
 (1) بدرج ووصل (الآخر) لضرورة الوزن .
 (2) في (أ) و (ب) : « إلا » .
 (3) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(4)		
(5)		.815
		.816
		.817
		.818
		.819
		.820
		.821
(1)		.822
		.823

(4) الأصل : (ابن جزء) أبدلت الهمزة ياءً وأشبعَت لضرورة الوزن والتصريع .

(5) بصرف (برقة) وهي ممنوعة من الصرف ؛ للتصريع بين شطري البيت .

(6) بصرف (إفريقية) لضرورة الوزن .

(7) بدرجة الهمزة لضرورة الوزن .

(8) في (أ) و (جـ) والنفائس وفتح المغيث : (والتابع) ، والوزن صحيح بالروايتين وفي (ب) : والسابع ، وهو خطأ .

(1) بدرجة همزة (أهل) لضرورة الوزن .

(2) في النفائس : (النساء) .

(3) بالقصر لضرورة الوزن والتصريع .

82	وَفِي الْكِبَارِ	خَارِجَةُ الْقَاسِمِ ثُمَّ
4.	الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ	عُزْرَةُ
82	ثُمَّ سُلَيْمَانُ عُثَيْدُ	سَعِيدُ وَالسَّابِغُ دُو
5.	اللَّهُ	اشْتَبَاهَ
82	إِمَّا أَبُو سَلَمَةَ (4) أَوْ	أَوْ فَأَبُو بَكْرٍ خِلَافُ
6.	سَالِمُ	قَائِمُ
82	وَالْمُذْرُكُونَ (5)	مُخَضَّرِمِينَ كَسُودِ
7.	جَاهِلِيَّةً فَسَلِمُ	فِي أَمَمُ
82	وَقَدْ يُعَدُّ فِي	فِي تَابِعِيهِمْ إِذْ
8.	الطَّبَاقِ التَّابِعِ (6)	يَكُونُ الشَّائِعُ
82	الْحَمْلَ عَنْهُمْ كَأَبِي	وَالْعَكْسُ جَاءَ وَهُوَ
9.	الزَّنَادِ	دُو فَسَادِ
83	وَقَدْ يُعَدُّ تَابِعِيًّا	كَابَنِي (7) مُقَرَّنِ
0.	صَاحِبُ	وَمَنْ (8) يُقَارِبُ
83	وَقَدْ رَوَى الْكَبِيرُ (1)	طَبَقَةُ وَسَيِّئًا أَوْ (2)
1.	عَنْ زِي الصُّغَرِ	فِي الْقَادِرِ
83	أَوْ فِيهِمَا وَمِنْهُ أَخَذُ	عَنْ تَابِعٍ كَعِدَّةٍ عَنْ
2.	الصُّحُبِ	كَعَبِ

(3) بالصرف لضرورة الوزن .
(4) تصحف في مطبوعة ف إلى : ((المذركون)) بالذال المعجمة .
(5) في (ب) : السابغ ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبت .
(6) في ع و ف : ((كابن)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ .
(7) في ع و ف : ((ما)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية .
(1) من ن و ص فقط .
(2) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

رِوَايَةُ الْأَقْرَانِ

833 وَالْقَرَنَانِ (3) مَنِ اسْتَوُوا فِي السَّنَدِ
وَالسَّنَّ غَالِبًا
وَقِسْمَيْنِ اَعْدَدِ

834 مُدَبَّجًا (4) وَهُوَ إِذَا
كُلُّ أَحَدٍ
عَنْ آخِرِ (5) وَغَيْرِهِ
انْفِرَادُ قَدْ

83 وَأَفَرُّدُوا الْأَخَوَةَ
بِالتَّضْيِيفِ (6)
فَدُّو ثَلَاثَةَ بَنُو
حُنَيْفٍ

83 أَرْبَعَةَ أَبْوَهُمْ
السَّيِّمَانِ
وَحَمْسَةَ أَجْلُهُمْ
سُفْيَانِ

83 وَسَيَّةُ تَخُو بَنِي
سَيِّرِنَا (7)
وَاجْتَمَعُوا ثَلَاثَةَ
يَرُونَا

83 وَسَبْعَةَ بَنُو مُقَرَّرٍ
وَهُمْ
مَهْـاجِرُونَ لَيْسَ
فِيهِمْ عَدَدُهُمْ

83 وَالْأَخَوَانِ جُمْلَةً
كُتِبَتْ
أَخِي ابْنِ مَسْعُودٍ
هُمَا دُو صُحْبَةٍ (1)

840 وَصَيَّفُوا فِيمَا عَنِ ابْنِ أَخَذَا
أَبُ كَعْبَاسٍ عَنِ
الْفَضْلِ كَذَا

(3) كذا في (أ) و (ج) بالقصر لضرورة الوزن ، وجاء في (ب) بإثبات الهمزة ، وهو خطأ عروضي ، وإن كان الأصل .

(4) في (أ) و (ب) و (ج) : « مُدَبَّجًا » وهو الصواب ، وهو كذلك مجود الضبط في نسخ الشرح ، وقد تصحف في ف و ع إلى : « مديحاً » .

(5) بالصرف لضرورة الوزن .

(6) كذا في (أ) و (ج) ، وجاء في (ب) : بالتضعيف ، وهو خطأ .

(7) في النفائس : « سيرنا » وهو خطأ ، وفي ع : « سيدنا » خطأ كذلك .

(1) هذا البيت انمذج مع الشرح في الطبعة العلمية .

841 **وَإِئْلُ (2) عَنْ (3) ابْنِهِ (4) وَالَّتِيَم**
عَنِ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ فِي قَوْمٍ

842 **أَمَّا أَبُو بَكْرٍ عَنْ**
الْحَمْدِ رَأَى
عَائِشَةَ (5) فِي
الْحَبَةِ (6) السَّوْدَاءِ

843 **فَإِنَّهُ لَا بِنِ أَبِي**
عَتِيْقٍ
وَعُلُطَ الْوَاصِفُ
بِالصَّنْدِيقِ

844 **وَعَكْسُهُ صَنَفَ فِيهِ**
الْوَائِلِي
وَهُوَ مَعَالٍ لِلْحَفِيدِ
النَّاقِلِ

845 **وَمِنْ أَهْمِهِ إِذَا مَا**
أَبْهَمَا
الْأَبُ أَوْ جَدُّ وَذَاكَ
قُسِيْمَا

846 **قُسِيْمِينَ عَنْ أَبِي**
فَقَطٍ تَخَوَّ أَبِي
الْعُشْرَا (7) عَنْ أَبِيهِ
عَنِ النَّبِيِّ

847 **وَاسْمُهُمَا (8) عَلَى**
الشَّهِيرِ فَاغْلَمِ
أَسَامَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ
قَهْلَمٍ

848 **وَالثَّانِ (1) أَنْ يَزِيدَ**
كَتَبَهُزِ أَوْ (3) عَمِرُو

(2) بغير تنوين لضرورة الوزن .
(3) بغير تنوين لضرورة الوزن .
(4) في (ب) : ((أبيه)) وهو خطأ .
(5) بالصرف هنا لضرورة الوزن .
(6) في (ب) : ((في الجنة)) ، وهو خطأ .
(7) هو أبو العُشْرَاء ، قُصِرَ ؛ لضرورة الوزن .
وَجَاءَ هَذَا الشَّطْرُ فِي (أ) وَ (ج) وَ (فَتَحِ الْمَغِيثِ) : الْعُشْرَاءُ
عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْوِزْنُ هَكَذَا . وَجَاءَ فِي
(الْنَفَائِسِ) : الْعُشْرَاءُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ، وَلَا يَصِحُّ الْوِزْنُ بِهَذَا
أَيْضًا . أَمَّا فِي (ب) فَقَدْ جَاءَ : الْعُشْرَاءُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ -
بِشَيْءٍ مِنَ الشَّيْنِ - وَلَا يَصِحُّ الْوِزْنُ بِهَذَا أَيْضًا ، وَإِنْ كَانَ هَذَا هُوَ
الْأَقْرَبُ ؛ إِذِ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَاهُ - بِالْقَصْرِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ وَحَذْفِ
الْيَاءِ - مِنْ أَبِيهِ .
(8) في (ب) : ((واسمها)) ، وهو خطأ ، صَوَاهِهُ مَا أَثْبَتَ .
(1) في (أ) : ((والثاني)) ، وَلَا يَصِحُّ عَرُوضِيًّا ، وَمَا أَثْبَتَ مِنْ (ب)
و (ج) وَ (فَتَحِ الْمَغِيثِ) وَ (الْنَفَائِسِ) .

- (2) فِيهِ بَعْدَهُ أَبَا أَوْ جَدَّهُ
849 وَالْأَكْثَرُ اخْتَجُوا لَهُ عَلَى الْجَدِّ
بِعَمَلِهِ وَحَمَلًا
850 وَسَلَسَلَ الْآبَا (4) عَنِ تِسْعَةِ قُلْتُ :
الْتِمِيمِي فَعَدَّ وَقَوْقُ دَا وَرَدَّ

السَّابِقُ وَالْآخِرُ

- 851 وَصَنَّفُوا فِي سَابِقٍ وَهُوَ اشْتِرَاكُ
وَالْآخِرِ رَاوِيَيْنِ سَابِقٍ
852 كَابْنِ دُوَيْدٍ رَوِيَا
عَنْ مَالِكٍ
853 سَبْعَ (5) ثَلَاثُونَ وَقَرْنٍ وَافِي
أَخْرَجَ الْجُعْفِي
وَالْخَفَافِ
85 مَنِ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ (6) رَاوٍ وَاحِدٌ
لَا ثَانٍ
85 كَعَامِرِ بْنِ شَهْرِ هُوَ ابْنُ خَنْبَشٍ
أَوْ (7) كَوْهَبٍ وَعَنْهُ الشَّعْبِيُّ
85 وَغُلَطَّ الْحَاكِمُ بَانَ هَذَا النَّوعَ لَيْسَ
حَيْثُ رَعَمَا فِيهِمَا
85 فِي الصَّحِيحِ وَأَخْرَجَ الْجُعْفِيُّ
أَخْرَجًا (8) لِلْمُسَيَّبَا لَابْنِ تَغْلِبَا

(2) فِي (ب) : ((يَرِيدُ)) ، وَهُوَ خَطَأٌ ، صَوَابُهُ مَا أَثْبَتَ .
(3) بِدَرْجِ الْهَمْزَةِ مِنْ (أَوْ) لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .
(4) الْأَصْلُ : الْآبَاءُ ، وَقُصِّرَ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .
(5) فِي (فَتْحِ الْمَغِيثِ) : ((سَبْعَ وَثَلَاثُونَ)) وَهُوَ خَطَأٌ عَرُّوْصِي .
(6) سَقَطَ مِنْ فَوْعٍ .
(7) بِوَصْلِ هَمْزَةٍ (أَوْ) لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .
(8) فِي (أ) وَ (ب) وَ (ج) : ((أَخْرَجَ)) ، وَفِي فَتْحِ الْمَغِيثِ وَالنَّفَائِسِ : ((أَخْرَجَا)) .
فَمَنْ أَفْرَدَ رَاعَى لَفْظَ : ((الصَّحِيحُ)) ، وَمَنْ تَنَّى رَاعَى الْمَعْنَى
فِي : ((الصَّحِيحُ)) أَي : فِي الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ ؛ لِذَلِكَ

85 8. **وَاعْنِ بِأَنْ تَعْرِفَ** **مِنْ خَلَّةٍ⁽¹⁾ يُعْنَى**
مَا يَلْتَبِسُ **بِهَا الْمُدَلْسُ**

85 9. **مِنْ نَعْتٍ رَأَوْ** **فُعِلَ فِي الْكَلْبِيِّ**
يُنْعَوْنَ نَحْوَ مَا **حَتَّى أَبْهَمَا⁽²⁾**

86 0. **مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ** **سَمَاهُ حَمَاداً أَبُو**
الْعَلَامَةِ **أَسَامَهُ⁽³⁾**

86 1. **وَبِأَبِي النَّضْرِ بْنِ** **وَبِأَبِي سَعِيدٍ**
إِسْحَاقَ ذَكَرَ **الْعَوْفِيَّ⁽⁴⁾ شَهْرَ**

86 2. **وَاعْنِ بِالْأَفْرَادِ** **أَوْ كُنْيَةً نَحْوَ لُبَيٍّ**
سُمَا⁽⁵⁾ أَوْ لَقَبَا **بْنِ لَبَا⁽⁶⁾**

86 3. **أَوْ مِنْدَلٍ عَمُرُو** **فِي الْمِيمِ أَوْ أَبِي**
وَكَسْرًا⁽⁷⁾ نَصُّوا **مُعِيدٍ⁽⁸⁾ حَفْصُ**

-
- يَصُحُّ الْوَجْهَانِ .
(1) فِي (ب) : ((خُلَّة)) ، وَمَا أُثْبِتَ مِنْ بَقِيَةِ النِّسْخِ ، وَهُوَ مَا صَرَّحَ
بِهِ الْمَصْنِفُ لَاحِقًا .
(2) فِي (ب) : أَفْعَلَ بِالْكَلْبِيِّ ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .
(3) فِي نَسْخَةِ ق : ((أَمَامَةٌ)) خَطَأً مُحْضٌ .
(4) بِالسَّكُونِ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ .
(5) فِي ف وَ ع : ((سَمِي)) خَطَأً ، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ جَمِيعِ نَسْخِ
الشرح ، وَمِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ج) وَ (فَتْحِ الْمَغِيثِ) وَ
(النَّفَائِسِ) .
(6) فِي (ب) : ((لُبَي)) ، وَالصَّوَابُ : مَا أُثْبِتَ .
(7) فِي ف وَ ع : ((كَسْر)) ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ كَمَا فِي (أ) وَ
(ب) وَ (ج) وَفَتْحِ الْمَغِيثِ وَالنَّفَائِسِ .
(8) فِي ف وَ ع : ((مَعِين)) خَطَأً ، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ جَمِيعِ نَسْخِ
الشرح وَمِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ج) وَ (فَتْحِ الْمَغِيثِ) وَ
(النَّفَائِسِ) .

<p>الْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>86 وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>4. وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p>	<p>86 وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>4. وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p>
<p>86 وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>5. وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p>	<p>86 وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>5. وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p>
<p>86 وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>6. وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p>	<p>86 وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>6. وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p>
<p>86 وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>7. وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p>	<p>86 وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>7. وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p>
<p>86 وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>8. وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p>	<p>86 وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>8. وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p>
<p>86 وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>9. وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p>	<p>86 وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>9. وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p>
<p>87 وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>0. وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p>	<p>87 وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p> <p>0. وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُتَي</p>

- (1) الأصل : ((الأسماء)) دُرِجَتِ الهمزة في البدء ، ثم قصر الاسم لضرورة الوزن .
- (2) في (فتح المغيث) و (النفائس) : ذا التسع .
- (3) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
- (4) بدرج همزة (أو) لضرورة الوزن .
- (5) في (أ) و (النفائس) : ((فافطني)) والصواب ما أثبت .
- (6) في (أ) و (ب) و (فتح المغيث) : ((والثاني)) ، ولا يصح به الوزن ، والصواب : ((والثاني)) كما في (ج) و (النفائس) .
- (7) في (فتح المغيث) : ((قد)) .
- (8) في (ب) : ((أسماء)) ، وفي (أ) : ((ولا اسم)) ، وفي البقية : ((اسماً)) وهو الصواب .
- (9) في جميع النسخ : ((ندري)) ، وفي ف و ع : ((تدري)) بالتاء .
- (10) هذا الشطر والشطر الأول من البيت الذي يليه ساقط من (ب) ، وجاء محله الشطر الثاني من البيت الذي يليه بعد سقوط شطره الأول .

87 وَعَكْسُهُ وَدُو اسْتِهَارٍ
1. بِسْمِ
وَعَكْسُهُ أَبُو الصُّحَى
لِمُسْلِمٍ

الألقاب

87 وَاعْنِ بِالْأَلْقَابِ (1)
2. فَرُبَّمَا جُعِلَ
الْوَاحِدُ اثْنَيْنِ الَّذِي
مِنْهَا عُطِّلَ

87 تَخُو الضَّعِيفَ أَيْ
3. بِجِسْمِهِ وَمَنْ
صَلَّ الطَّرِيقَ بِاسْمِ
فَاعِلٍ وَلَنْ

87 يَجُوزَ مَا يَكْرَهُهُ
4. الْمُلَقَّبُ
وَرُبَّمَا كَانَ لِبَعْضِ
سَبَبُ

87 كَعْنَدِرٍ مُحَمَّدِ بْنِ
5. جَعْفَرٍ
وَصَالِحِ جَزَرَةَ
الْمُسْتَهْرِ

87
6.
وَالْمُخْتَلِفُ

87 تَخُو سَلَامٍ كُلُّهُ
7. فَتَقَلَّ
لَا ابْنُ سَلَامِ الْجَبْرِ
(2) وَالْمُعْتَرَلِي

87 أَبَا عَلِيٍّ فَهُوَ خِفُّ
8. الْجَدِّ (3)
وَهُوَ الْأَصَحُّ (4) فِي
أَبِي الْبَيْكَنْدِي

87 وَابْنُ أَبِي الْحَقِيقِ
9. وَابْنُ مِسْكَمٍ
وَالْأَشْهَرُ التَّشْدِيدُ
فِيهِ فَاَعْلَمِ

88 وَابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ
0. نَاهِضٍ فَخِفُ
أَوْ زِدْهُ هَاءً فَكَذَا فِيهِ
اخْتَلَفَ

(1) في (ب) : بالأعقاب ، وهو خطأ ، والصواب : ما أثبت وهو بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(2) في (ب) : ((الخبر)) ، وهو خطأ ، وصوابه ما أُثبت .

(3) في (النفايس) : ((الجد)) ، وهو خطأ ، وصوابه ما أثبت .

(4) في (فتح المغيث) : ((الأصم)) ، وهو خطأ ، والعجيب أنه كتب (الأصح) في الشرح في (فتح المغيث) ، وهكذا هو في النسخ كلها .

88	قُلْتُ : وَلِلْجَبْرِ ابْنٍ	88	كَذَلِكَ جَدُّ السَّيِّدِي
1.	أَخْتٌ خَفِ	1.	وَالنَّسَفِي (5)
88		88	
2.		2.	وَأَفْتَحْ فِي
883		883	الْأَنْصَارِ (1) بَرَا (2)
.		.	حَرَامٌ
88	فِي الشَّامِ عَنَسِي	88	فِي كُوفَةٍ (4)
4.	يُنُونِ ، وَبَا (3)	4.	وَالشَّيْنِ وَالْيَا (5) غَلَبَا
88	فِي بَصْرَةٍ (6) وَمَا لَهُمْ	88	أَبَا عَيْدَةَ بَفَتْحٍ
5.	مَنْ أَكْتَنَى	5.	وَالْكُنَى (7)
88	فِي السَّفَرِ (8) بِالْفَتْحِ	88	إِلَّا ابْنُ
6.	وَمَا لَهُمْ عَسَلُ	6.	ذَكَوَانِ (9) وَعَسَلُ (10)
			فَحْمَلُ

887	وَالْعَامِرِيُّ بْنُ عَلِيٍّ عَتَامٌ .	وَعَيْرُهُ فَالْتُونُ (11) وَالْإِعْجَامُ
88	وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ قَمِيرٌ صَغَرُوا .8	سِوَاهُ صَمًّا وَلَهُمْ (1) مُسَوَّرٌ
88	ابْنُ يَزِيدَ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ .9	وَمَا سِوَى ذَيْنِ (2) فَمِسَوَّرٌ حُكِي
89	وَوَصَفُوا الْحَمَالَ فِي الرُّوَاةِ .0	هَارُونَ وَالْغَيْرُ بِجِيمٍ يَاتِي
89	وَوَصَفُوا خَنَاطًا أَوْ (3) خَبَاطًا .1	عَيْسَى وَمُسْلِمًا كَذَا خَيَاطًا
89	وَالسَّلَمِيُّ افْتَحَ فِي الْأَنْصَارِ (4) وَمَنْ .2	يَكْسِرُ لَامَهُ كَأَضْلِهِ لَحْنٌ
89	وَمِنْ هُنَا لِمَالِكٍ وَلَهُمَا .3	بَشَارًا أَفْرَدُ (5) أَبَ بُنْدَارٍ هُمَا
89	وَأَبْنُ سَلَامَةَ (6) وَبَالِيَا (7) قَبْلُ جَمْ .4	وَأَبْنُ سَلَامَةَ (6) وَبَالِيَا (7) قَبْلُ جَمْ
89	وَأَبْنُ سَعِيدٍ بُشْرُ (8) مِثْلُ الْمَازِنِيِّ .5	وَأَبْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَابْنُ مُحَجَّنٍ

(11) في (أ) و (ب) و (ج) و (فتح المغيـث) و (النفائس) :
 ((فالنون)) ، وفي ف و ع : ((بالنون)) خطأ .
 (1) في (أ) و (ب) و (فتح المغيـث) و (النفائس) : ((ولهم))
 ((وهو الصواب ، وفي (ج) و (ف) و (ع) : ((وله)) .
 (2) في (أ) و (ب) و (ج) و (فتح المغيـث) و (النفائس) : (())
 ذين)) ، وهو الصواب ، وفي ف و ع : ((ذي)) وليس بشيء .
 (3) بالدرج لضرورة الوزن .
 (4) بـدرج الهمزة لضرورة الوزن .
 (5) بـدرج الهمزة لضرورة الوزن .
 (6) بالصرف لضرورة الوزن .
 (7) بالقصر لضرورة الوزن .
 (8) منع من الصرف لضرورة الوزن .

89 وَفِيهِ خُلْفٌ. وَبُشَيْرًا
6. اَعْجِمِ

89 يُسَيِّرُ بَنُ عَمْرٍو أَوْ
7. (9) أَسَيِّرُ
فِي ابْنِ يَسَارٍ وَابْنِ
كَعْبٍ وَأَضْمُمِ
وَالنُّونُ فِي (10) أَبِي
قَطْنُ (11) نُسَيِّرُ

89 جَدُّ عَلِيٍّ بْنِ هَاشِمٍ
8. بَرِيدُ (1)
وَابْنُ خَفِيدٍ
الْأَشْعَرِيُّ بَرِيدُ (2)

89 وَلَهُمَا مُحَمَّدُ بْنُ
9. عَزَّعَرَهُ

90 دُو كُنْيَةٍ بِمَعْشَرٍ
0. وَالْعَالِيَةِ
بَرَاءُ أَشَدُّ وَبِجِمِ
جَارِيَةٍ

90 ابْنُ قُدَامَةٍ (3) كَذَاكَ
1. وَالِدُ

يَزِيدُ قُلْتُ وَكَذَاكَ
الْأَسْوَدُ

90 ابْنُ الْعَلَاءِ (4) وَابْنُ
2. أَبِي سُفْيَانَ

عَمْرُو ، فَجَدُّ ذَا وَذَا
سَيَّانِ

90 مُحَمَّدُ بْنُ خَارِمٍ لَا
3. تُهْمِلِ

وَالِدَ رَبِيعٍ حِرَاشٍ
أَهْمِلِ

90 كَذَا حَرِيرُ (5) الرَّحْبِيِّ
4. وَكُنْيَةٍ

قَدْ عُلِّقَتْ وَابْنُ
حُدَيْرٍ عِدَّةُ

(9) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .
(10) ساقطة في (فتح المغيث) ولا يستقيم الوزن دونها .
(11) بإدغام نون (قطن) و نون (نسير) ؛ لضرورة الوزن ، بعد تسكين نون (قطن) .
(1) في (ب) : ((يزيد)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
(2) كذلك .

(3) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(4) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(5) بمنعه من الصرف ؛ لضرورة الوزن .

90. 5. جُصَيْنٌ⁽⁶⁾ اَعْجَمُهُ⁽⁷⁾
أَبُو سَاسَانَا
وَافْتَحَ أَبَا حَصِينٍ
أَي⁽⁸⁾ عُثْمَانَا
90. 6. كَذَاكَ حَبَانُ بْنُ مُنْقِدٍ
وَمَنْ
وَلَدَهُ ، وَابْنُ هِلَالٍ
وَأكْسِرَنُ
90. 7. ابْنُ عَطِيَّةَ مَعَ ابْنِ
مُوسَى
وَمَنْ رَمَى سَعْدًا
فَقَالَ بُؤْسَا
90. 8. حُبَيْبًا اَعْجَمُ⁽⁹⁾ فِي
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
وَابْنُ عَدِيٍّ وَهُوَ
كُنْيَةُ كَانَ
90. 9. لِابْنِ الزُّبَيْرِ وَرِيَّاحٍ
أكْسِرَ بِيَا⁽¹⁾
أَبَا زِيَادٍ بِخِلَافٍ
حُكِيَا⁽²⁾
91. 0. وَاضْمُمْ حُكَيْمًا فِي
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ
كَذَا زُرَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ
وَأَنْفَرْدُ
91. 1. زُبَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ
وَاضْمُمْ وَأكْسِرِ
وَفِي ابْنِ حَيَّانٍ
سَلِيمٌ كَبِيرٌ
91. 2. وَابْنُ أَبِي سُـرَيْجٍ
أَحْمَدُ اِنْتَسَا
بَوْلِدِ التُّعْمَانِ وَابْنِ
يُونُسَا
91. 3. عَمَرُو مَعَ الْقَبِيلَةِ
ابْنُ سَلَمَةَ
وَاخْتَرِ بَعْدَ الْخَالِقِ
بْنُ سَلَمَةَ

⁽⁶⁾ في (أ) : ((حصين)) بالصاد ، وهو خطأ صوابه ما أثبت .

⁽⁷⁾ بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

⁽⁸⁾ بدرج همزة (أي) لضرورة الوزن .

⁽⁹⁾ بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

⁽¹⁾ بالقصر ، لضرورة الوزن .

⁽²⁾ في (ب) : ((حكما)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

91	وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا	وَابْنُ (3) حُمَيْدٍ وَوَلَدُ
4.	السَّلْمَانِي	(4) سُفْيَانٍ
91	كُلُّهُمْ عَبِيدُهُ مُكَبَّرٌ	لَكِنْ عُبَيْدٌ عِنْدَهُمْ
5.		مُصَغَّرٌ
91	وَأَفْتَحَ عِبَادَةَ أَبَا	وَاضْمُمُ أَبَا قَيْسٍ
6.	مُحَمَّدٍ	(5) عُبَادًا أَفْرِدَ
91	وَعَامِرٌ بَجَالَهُ (6) بَنُ	كُلُّ وَيَعْصُ
7.	عَبْدَهُ	بِالسُّكُونِ قَيْدَهُ
91	عُقَيْلُ الْقَيْلِ وَابْنُ	
8.	خَالِدٍ	
91	لَهُمْ كَذَا الْأَيْلِيُّ لَا	قَالَ: سَوَى شَيْبَانَ
9.	الْأَيْلِي	وَالرَّاءِ (7) فَاجْعَلِ
92	بَرَّارًا انْسُبْ ابْنَ	وَابْنَ هِشَامٍ خَلْفًا
0.	صَبَاحٍ حَسَنٍ	، ثُمَّ انْسُبْنِ
92	بِالْتُّونِ سَالِمًا وَعَبْدُ	وَمَالِكُ بْنُ الْأَوْسِ
1.	الْوَاكِدُ	تَضَرِّيًا يَرُدُّ
92	وَالْتُّوزِيُّ (1) مُحَمَّدٌ	وَفِي الْجَرِيرِيِّ صَمٌّ
2.	بَنُ الصَّلَتِ	جِيمٌ يَأْتِي
92	فِي اثْنَيْنِ : عَبَّاسٍ	يَحْيَى بْنُ بَشِيرٍ
3.	سَعِيدٍ وَبَحَا (2)	بَنُ الْخَرِيرِيِّ فُتِحَا

(3) في (النفاثس) : (ابن) من غير واو .

(4) بسكون الدال بنية الوقف ؛ لضرورة الوزن .

(5) في (النفاثس) : (وافرد) ، وهو الأولى هنا .

(6) في (النفاثس) : (بحاله) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(7) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(1) بالسكون ، وبالضبط الذي دُكر ؛ ليستقيم الوزن .

(2) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

- 92 4. وَأَنْسَبَ حَرَامِيًّا سِوَى
فَاخْتَلَفُوا وَالْحَارِثِيُّ
لَهُمَا
- 92 5. وَسَعَدُ الْجَارِي فَقَطُ
وَفِي⁽⁴⁾ النَّسَبِ
هَمْدَانُ وَهُوَ مُطْلَقًا
قَدَمًا غَلَبَ
- 92 6. وَلَهُمُ الْمُتَّفِقُ
الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ
مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقُ
- 92 7. لَكِنْ مُسَمِّيَاتُهُ لِعِدَّةٍ
نَحْوِ ابْنِ أَحْمَدَ
الْخَلِيلِ سِتَّةَ
- 92 8. وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ
وَجَدُّهُ
حَمْدَانُ هُمْ أَرْبَعَةٌ
تَعُدُّهُ
- 92 9. وَلَهُمُ الْجَوْنِيُّ أَبُو
عِمْرَانَا
اِثْنَانِ وَالْآخِرُ مِنْ
بَعْدَانَا
- 93 0. كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ
اللَّهِ
هُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ دُو
اشْتِبَاهِ
- 93 1. ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ
عَبَّاسٍ لَهُمْ
ثَلَاثَةٌ قَدْ بَيَّنُّوا
مَحَلَّهُمْ
- 93 2. وَصَالِحُ أَرْبَعَةٍ كُلُّهُمْ
ابْنُ أَبِي صَالِحٍ
أَتْبَاعُهُمْ⁽¹⁾

(3) كلمة ((بن)) : ساقطة من متون الألفية وشروحها و ف و ع ، وهي موجودة في النفائس وفتح المغيـث ، ولا يصح الوزن إلا بها

(4) في ع و ف : ((في)) .

(5) في (النفائس) و (فتح المغيـث) : ((والمفتـرق)) ؛ لذلك سُكِّنَتِ القاف في (المتفق) في (النفائس) ؛ لضرورة الوزن ، وبإسقاط الواو كما في النسخ كلها لا حاجة إلى هذا التسكين لاستقامة الوزن ، وتحريك (القاف) في (فتح المغيـث) خطأ لا يستقيم الوزن معه .

- 93 وَمِنْهُ مَا ⁽²⁾ فِي اسْمٍ فَقَطْ وَيُشْكِلُ 3. كَنَحَوْ حَمَادٍ إِذَا مَا يُهَمَّ
- 93 فَإِنْ يَكُ ابْنٌ حَرْبٍ 4. أَوْ ⁽³⁾ عَارِمٌ قَدْ أَطْلَقَهُ فَهَوَّ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرَدَ
- 93 عَنِ التَّبُودَكِيِّ أَوْ 5. عَفَانٍ أَوْ ابْنٍ مِنْهُ هَالٍ فَذَلِكَ الثَّانِي
- 93 وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبٍ 6. كَالْحَتَفِيِّ قَبِيلًا أَوْ ⁽⁴⁾ مَذْهَبًا أَوْ ⁽⁵⁾ بَالِيَا ⁽⁶⁾ صِفِ

- 937 وَلَهُمْ قِسْمٌ مِنَ النَّوْعَيْنِ . تَلْخِصُ الْمُتَشَابِهِ مُرَكَّبٌ مُتَّفِقٌ اللَّفْظَيْنِ
- 938 فِي الْأَسْمِ لَكِنْ أَبَاهُ اخْتَلَفَا أَوْ عَكْسُهُ أَوْ تَخَوُّهُ وَصَنَعْنَا
- 939 فِيهِ الْخَطِيبُ تَخَوُّ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ وَابْنِ عَلِيٍّ وَخَنَانَ ⁽⁷⁾ الْأَسَدِيِّ ⁽⁸⁾

الْمُشْتَبَهُ الْمَقْلُوبُ

(1) في ف و ع و (النفائس) : (اتباعهم) بدرج الهمزة ؛
 لضرورة الوزن ، وما أثبتناه من (أ) و (ب) و (ج) و (فتح
 المغيثة) وشرح الألفية ، وهو الأولى .
 (2) في (فتح المغيثة) : (وما) ، وهي خطأ ؛ إذ لا يستقيم الوزن
 معها .
 (3) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
 (4) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
 (5) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
 (6) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .
 (7) ممنوع من الصرف ؛ لضرورة الوزن .
 (8) في (أ) و (ب) من متن الألفية : (الأسد) ، والصواب ما
 أثبت .

940 وَلَهُمُ الْمُشْتَبَهُ صَفَّ فِيهِ الْخَافِطُ
الْمَقْلُوبُ الْخَطِيبُ .

94 كَابِنِ يَزِيدَ الْأَسْوَدِ وَكَابِنِ الْأَسْوَدِ (2)
1. (1) الرَّبَّانِي يَزِيدُ (3) اثْنَانِ

94 مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَنَسَبُوا إِلَى
2. سِوَى الْأَبَاءِ إِمَّا لَأَمِّ كَبْنِي
(4) عَفْرَاءِ

94 وَجَدَّةٌ نَحْوُ ابْنِ كَابِنِ جُرَيْجٍ
3. مُنِيَّةٌ ، وَجَدٌ وَجَمَاعَةٌ (5) وَقَدْ

94 يُنْسَبُ كَالْمُقْدَارِ فَلَيْسَ لِلْأَسْوَدِ
4. بِالْبَنِيِّ أَصْلًا يَابِنِ

94 الْمَنْسُوبُونَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ وَنَسَبُوا لِعَارِضٍ
5. كَالْبَدْرِيِّ (6) نَزَلَ بَدْرًا عَقِبَهُ بَنُ
عَمُرُو

94 كَذَلِكَ التَّيْمِي سُلَيْمَانُ نَزَلَ
6. تَيْمًا ، وَخَالِدٌ بِحَدَائِ
جُعِلَ

94 جُلُوسُهُ ، مَجْلِسَ عَبْدِ اللَّهِ وَمِقْسَمٌ لَمَّا لَزِمَ
7. مَوْلَاهُ وَوَسِمَ

(1) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(2) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(3) في (ب) : ((ين يد)) ، وهذا خطأ ، صوابه ما أثبت .

(4) بالصرف ؛ ليستقيم روي البيت .

(5) في (النفائس) و (فتح المغيث) و (أ) و (ب) و (ج) و (ص) : ((جماعات)) . ولا يستقيم الوزن معها .

(6) في ف و ع : ((كالبدري)) ، وما أثبتناه من جميع نسخ الشرح

والمتن ، وهو كذلك في (فتح المغيث) و (النفائس) .

94	وَمُبْنَهُمُ الرُّوَاةُ مَا	94	رَاقٍ أَبِي (1) سَعِيدٍ
8.	لَمْ يُسَمَّى (7)	9.	ذَلِكَ الْحَيِّ سَيِّدَ
			الْحَدْرِي
		95	عَمَّتِهِ ، زَوْجَتِهِ ،
		0.	ابْنِ أُمِّهِ
			ذُووُهُ حَتَّى بَانَ لَمَّا
		95	حُسْبَا
		1.	وَوَضَعُوا التَّارِيخَ
			لَمَّا كَذَبَا
		95	فَاسْتَكْمَلَ (2)
		2.	النَّبِيُّ وَالصَّدِيقُ
		95	ثَلَاثَةَ الْأَعْوَامِ
		3.	وَالسَّنَيْنَا
		95	وَفِي رَبِيعِ (3) قَدْ
			قَضَى يَقِينًا
		95	عَامَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ
		4.	وَقُبُصًا ، سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ
			التَّالِي الرِّضَى (4)
		95	وَحَمْسَةَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ
		5.	عِشْرِينَ عُمُرَ
			غَدَرُ

(7) في (أ) و (ب) و (ج) : ((يسما)) .
(1) في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((أبو)) ، وكلاهما صحيح .
(2) في ف و ع : ((واستكمل)) ، وما أثبتناه من النسخ ومن (أ)
و (ب) و (ج) من متن الألفية ، وهو كذلك في
(النفائس) و (فتح المغيث) .
(3) في ف و ع : ((الربيع)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ ومن (أ)
و (ب) و (ج) ومن متن الألفية ، وهو كذلك في
(النفائس) و (فتح المغيث) .
(4) في (أ) و (النفائس) : ((الرِّضَا)) ، وفي (ب) : ((رضا)) .

95	عَادَ بِعُثْمَانَ ،	فِي الْأَرْبَعِينَ دُو
6.	كَذَاكَ بَعْلِي	الشَّقَاءِ الْأَرْبَعِينَ
95	وَوَطَّلَحَهُ (5) مَعَ	سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ
7.	الرُّبَيْرِ جُمَعًا	مَعًا
95	وَعَامَ خَمْسَةِ	سَعْدُ ، وَقَبْلَهُ سَعِيدُ
8.	وَحَمْسِينَ قَضَى (6)	فَمَضَى
95	سَنَةَ إِخْدَى بَعْدَ	عَامِ اثْنَيْنِ
9.	خَمْسِينَ وَفِي	وَوَثَلَاثِينَ تَفِي
96	قَضَى ابْنُ عَوْفٍ ،	عَامَ ثَمَانِي (1)
0.	وَالْأَمِينُ سَبَقَهُ	عَشْرَةَ (2) مُحَقَّقَةً
96	وَعَاشَ حَسَّانُ كَذَا	عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةٍ
1.	حَكِيمٌ	تَقْدِيمٌ
96	سَيُّئُونَ فِي	سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ
2.	الْإِسْلَامِ ثُمَّ خَصَرَتْ	حَلَّتْ
96	وَفَوْقَ حَسَّانَ ثَلَاثَةٌ	عَاشُوا ، وَمَا
3.	، كَذَا	لِغَيْرِهِمْ يُعْرِفُ دَا
96	قُلْتُ : خُوِطِبُ بْنُ	مَعَ ابْنِ يَرْبُوعٍ سَعِيدٍ
4.	عَبْدِ الْعُزَّى	يُعْزَى
96	هَذَانِ مَعَ حَمْنٍ (3)	كُلُّهُ إِلَى وَضْفٍ
5.	وَابْنُ نَوْفَلٍ	حَكِيمٍ فَأَحْمِلُ (4)

(5) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(6) فِي (ب) : (قضا) ، والصواب ما أُثْبِتَ .

(1) فِي (أ) وَ (ج) وَالنَّفَائِسُ وَفَتْحُ الْمَغِيثِ وَنَسَخَ الشَّرْحُ : (ثَمَانِي) (()) (()) (()) (()) .

(2) بِالتَّنْوِينِ ؛ لضرورة الوزن .

(3) مَا أَثْبَتَاهُ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ج) مِنْ مِثْنِ الْأَلْفِيَةِ ، وَمِنْ جَمِيعِ الشُّرُوحِ وَ (النَّفَائِسُ) وَ (فَتْحُ الْمَغِيثِ) : (حَمْنٍ) ، بَلَا تَنْوِينِ ؛ لضرورة الوزن ، وَفِي فَوْعٍ : (حَمْنَانِ) .

- 96 وفي الصَّحَابِ سِتَّةٌ 6. قَدْ عَمَّرُوا كَذَلِكَ (5) فِي الْمُعَمَّرِينَ ذَكَّرُوا
- 96 وَقُضِيَ التَّوْرِيُّ عَامَ 7. إِخْدَى مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ وَقَرْنٍ عُدَا (6)
- 96 وَبَعْدُ فِي تِسْعِ تَلِي 8. سَبْعِينَ وَفَاءُ (7) مَالِكٍ ، وَفِي الْخَمْسِينَ
- 96 وَمِائَةِ أَبُو حَنِيفَةَ 9. قَضَى وَالشَّافِعِيُّ بَعْدَ قَرْنَيْنِ مَضَى
- 97 لِأَرْبَعِ ثُمَّ قَضَى 0. مَأْمُونًا أَجْمَدُ فِي إِخْدَى وَأَرْبَعِينَ

- 97 ثُمَّ الْبُخَارِيُّ لَيْلَةً 1. الْفَطْرِ لَدَى (1) سِتٍّ وَخَمْسِينَ بِحَرْتَنُكَ رَدَى
- 97 وَمُسْلِمٌ سَنَةً إِخْدَى 2. فِي رَجَبٍ مِنْ بَعْدِ قَرْنَيْنِ وَسِتِّينَ دَهَبَ
- 97 ثُمَّ لِخَمْسٍ بَعْدَ 3. سَبْعِينَ أَبُو دَاوُدَ ، ثُمَّ التِّرْمِذِيُّ يَعْقُبُ (2)
- 97 سَنَةً تِسْعٍ بَعْدَهَا 4. وَدُو نَسَا رَابِعَ (3) قَرْنٍ لثَلَاثِ رُفْسَا
- 97 ثُمَّ لِخَمْسٍ وَثَمَانِينَ 5. تَفِي الدَّارُفُطْنِي ، ثُمَّتِ الْحَاكِمُ فِي

(4) فِي (أ) وَ (ب) وَ (النِّفَاس) وَ (فَتْحِ الْمَغِيثِ) : () فَاجْمَلِ

(5) فِي (فَتْحِ الْمَغِيثِ) : () لَذَاكَ . ((
(6) فِي (ب) : () غَدَا ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .
(7) فِي (ب) : () وَفَاتِ ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .
(1) فِي (ب) : () لَذَا ، وَهُوَ خَطَا ، صَوَابُهُ مَا أُثْبِتَ .
(2) فِي (ج) : () نَعْقَبُ .
(3) فِي (أ) : () ثَالِثِ ، وَهُوَ خَطَا ، صَوَابُهُ مَا أُثْبِتَ .

97 خَامِسٍ⁽⁴⁾ قَرْنٍ عَامَ 6. خَمْسَةَ فَنِي وَبَعْدَهُ بِأَرْبَعِ عَبْدُ الْغَنِيِّ

97 فَفِي⁽⁵⁾ الثَّلَاثِينَ : 7. أُبْرُو نُعِيمِ وَلِتَمَّانِ بَيْهَقِي الْقَوْمِ

97 مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ 8. وَبَعْدَ خَمْسَةِ خَطِيبُهُمُ وَالْتَمَرِي فِي سَنَةِ

97 وَاعْنِ يَعْلَمِ الْجَرْحِ 9. وَالتَّغْدِيلِ فَابْنُ الْمِرْقَاءِ لِلتَّفْضِيلِ⁽⁶⁾

98 بَيْنَ الصَّحِيحِ 0. وَالسَّقِيمِ وَاحْدَرِ مِنْ غَرَضٍ ، فَالْجَرْحِ أَيَّ حَطَرِ

98 وَمَعَ ذَا فَالْنُصْحُ حَقُّ 1. وَلَقَدْ أَحْسَنَ يَحْيَى فِي جَوَابِهِ وَسَدَّ

98 لَأَنْ يَكُونُوا خُصَمَاءَ 2. لِي أَحَبُّ مِنْ كَوْنِ خَصَمِي الْمُصْطَفَى إِذْ لَمْ أَذُبْ

98 وَرُبَّمَا رُدَّ كَلَامُ 3. الْجَارِحِ كَالنَّسِيِّ فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ

98 قَرُبَمَا⁽¹⁾ كَانَ لِحَرْحِ 4. مَخْرَجِ غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ جِئْنَ يُخْرِجُ

(2) مِنَ الثَّقَاتِ

(4) في (أ) : ((رابع قرن)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(5) في (أ) و (ب) : ((وفي)) .

(6) في ف و ع : ((للتفصيل)) بالصاد المهملة ، وليس بشيء ،

وما أثبت أولى ؛ لتضمن معنى التفصيل ، وزيادة صحيحة .

(1) في ف و ع : ((وربما)) ، وما أثبت من (أ) و (ب) و (ج) و (النفائس) و (فتح المغيث) ، وهو الصحيح .

(2) بعد هذا في ف و ع و ق و س : ((أخيراً)) ، ولم ترد في ن و ص ، وهو الأولى ؛ لأن منهم من يكون اختلاطه مبكراً لمرض أو

(4)	985
(3)	986
(5)	987
(6)	988
(7)	989
(8)	990
(9)	991

طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ
99 وَلِلرُّوَاةِ طَبَقَاتٌ بِالسَّنِّ وَالْأَخْذِ ،
2. تُعَرَّفُ وَكَمْ مُصَنَّفٌ
99 يَغْلَطُ فِيهَا ،
3. وَابْنُ سَعْدٍ صَنَّفَا عَنْ صُنَعَا

المَقَالِي مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ

- علة أو ما أشبه ذلك .
 (3) الشطر في ف و ع : ((وفي الثقات آخرًا من اختلط)) ، وما أثبتناه من جميع الشروح ، ومن (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية ، و (النفايس) و (فتح المغيث) .
 (4) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
 (5) في (ج) : ((عربة)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
 (6) في (النفايس) : ((والسقي)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
 (7) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .
 (8) في ف و ع : ((الحفيدي)) ، وفي نسخة ق : ((الحفيدة)) ، وكلاهما خطأ .
 (9) في (ج) : ((الغطريف)) ، والصواب ما أثبت .

99	وَرُبَّمَا	إِلَى	مَوْلَى عَتَاقَةٍ وَهَذَا
4.	الْقَيْلِ يُنْسَبُ	الْأَعْلَبُ	
99	أَوْ لَوْلَا ⁽¹⁾	مَالِكٍ أَوْ ⁽²⁾	لِلدَّيْنِ ⁽³⁾
5.	الْجِلْفِ كَالْتِّيمِيِّ	كَالْجُعْفِيِّ	
99	وَرُبَّمَا يُنْسَبُ	يَحُو سَعِيدِ بْنِ يَسَارِ	
6.	مَوْلَى الْمَوْلَى	أَصْلًا	
99	وَصَاعَتِ الْأُنْسَابُ	أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ	فَيُسَبِّبُ الْأَكْثَرُ
7.	فِي ⁽⁴⁾ الْبُلْدَانِ	لِلأَوْطَانِ	
99	وَإِنْ يَكُنْ ⁽⁵⁾ فِي	فَأَبْدَأُ بِالْأُولَى ⁽⁶⁾	
8.	بِلَدَتَيْنِ سَكَنَّا	وَبِثَمَّ ⁽⁷⁾ حَسُنَا	
99	وَإِنْ ⁽⁸⁾ يَكُنْ مِنْ	يُنْسَبُ لِكُلِّ وَإِلَى	
9.	قَرْيَةٍ مِنْ بَلَدَةٍ	النَّاحِيَةِ	
100	وَكَمَلْتُ بِطَيْبَةٍ	فَبَرَزْتُ مِنْ خِذْرَهَا	
0.	الْمَيْمُونَةِ	مَصُونَةٍ	
100	قَرَبْنَا الْمَحْمُودُ	إِلَيْهِ مِنَّا تَرْجِعُ	
1.	وَالْمَشْكُورُ	الْأُمُورُ	
100	وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ	عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ	
2.	وَالسَّلَامِ	الْأَنْسَامِ	

(1) في (ب) : ((أو لواء)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
(2) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .
(3) في (فتح المغيث) : ((للدني)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
(4) في (ب) : ((بالبلدان)) ، وكلاهما صحيح .
(5) في (ب) : ((تكن)) ، والصواب ما أثبت .
(6) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .
(7) في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((أو)) ، والأولى أولى .
(8) في (ب) و (ج) و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((ومن)) ، وكلاهما صحيح .

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

الموضوع

	المقدمة
	أقسام الحديث
	أصح كتب الحديث
	الصحيح الزائد على الصحيحين
	المستخرجات
	مراتب الصحيح
	حكم الصحيحين والتعليق
	نقل الحديث من الكتب
	المعتمدة
	القسم الثاني : الحسن
	القسم الثالث : الضعيف
	المرفوع
	المسند
	المتصل والموصول
	الموقوف
	المقطوع
	فروع
	المرسل
	المنقطع والمعضل
	النعنة
	تعارض الوصل والإرسال ، أو
	الرفع والوقف
	التدليس
	الشاذ
	المنكر
	الاعتبار والمتابعات والشواهد

زيادة الثقات
الأفراد
المعلل
المضطرب
المدرج
الموضوع
المقلوب
تنبيهات
معرفة من تقبل روايته ومن
ترد
مراتب التعديل
مراتب التجريح
متى يصح تحمل الحديث أو
يستحبُّ ؟
أقسام التحمل ، وأولها : سماع
لفظ الشيخ
الثاني : القراءة على الشيخ
تفريعات
الثالث : الإجازة
لفظ الإجازة وشرطها
الرابع : المناولة
كيف يقول من روى بالمناولة
والإجازة ؟
الخامس : المكاتبه
السادس : إعلام الشيخ
السابع : الوصية بالكتاب
الثامن : الوجادة
كتابة الحديث وضبطه
المقابلة
تخريج الساقط
التصحيح والتمريض ، وهو
التضبيب

الكشط والمحو والضرب
العمل في اختلاف الروايات
الإشارة بالرمز
كتابة التسميع
صفة رواية الحديث وأدائه
الرواية من الأصل
الرواية بالمعنى
الاقتصار على بعض الحديث
التسميع بقراءة اللّحان
والمُصَحَّف
إصلاح اللحن ، والخطأ
اختلاف ألفاظ الشيوخ
الزيادة في نسب الشيخ
الرواية من النسخ التي إسنادها
واحد
تقديم المتن على السند
إذا قال الشيخ : مثله أو نحوه
إبدال الرسول بالنبي ، وعكسه
السماع على نوع من الوهن ،
أو عن رجلين
آداب المحدث
آداب طالب الحديث
العالى والنازل
الغريب والعزیز والمشهور
غريب ألفاظ الحديث
المسلسل
الناسخ والمنسوخ
التصحيح
مختلف الحديث
خفي الإرسال ، والمزيد في
الإسناد
معرفة الصحابة

معرفة التابعين
رواية الأكابر عن الأصاغر
رواية الأقران
الأخوة والأخوات
رواية الآباء عن الأبناء وعكسه
السابق واللاحق
من لم يرو عنه إلا راو واحد
من ذكر بنعوت متعددة
أفراد العلم
الأسماء والكنى
الألقاب
المؤتلف والمختلف
المتفق والمفترق
تلخيص المتشابه
المشتبه المقلوب
من نسب إلى غير أبيه
المنسوبون إلى خلاف الظاهر
المبهمات
تواريخ الرواة والوفيات
معرفة الثقات والضعفاء
معرفة من اختلط من الثقات
طبقات الرواة
الموالي من العلماء والرواة
أوطان الرواة وبلدانهم

